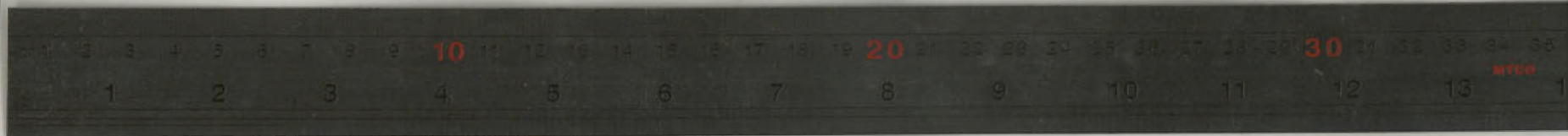
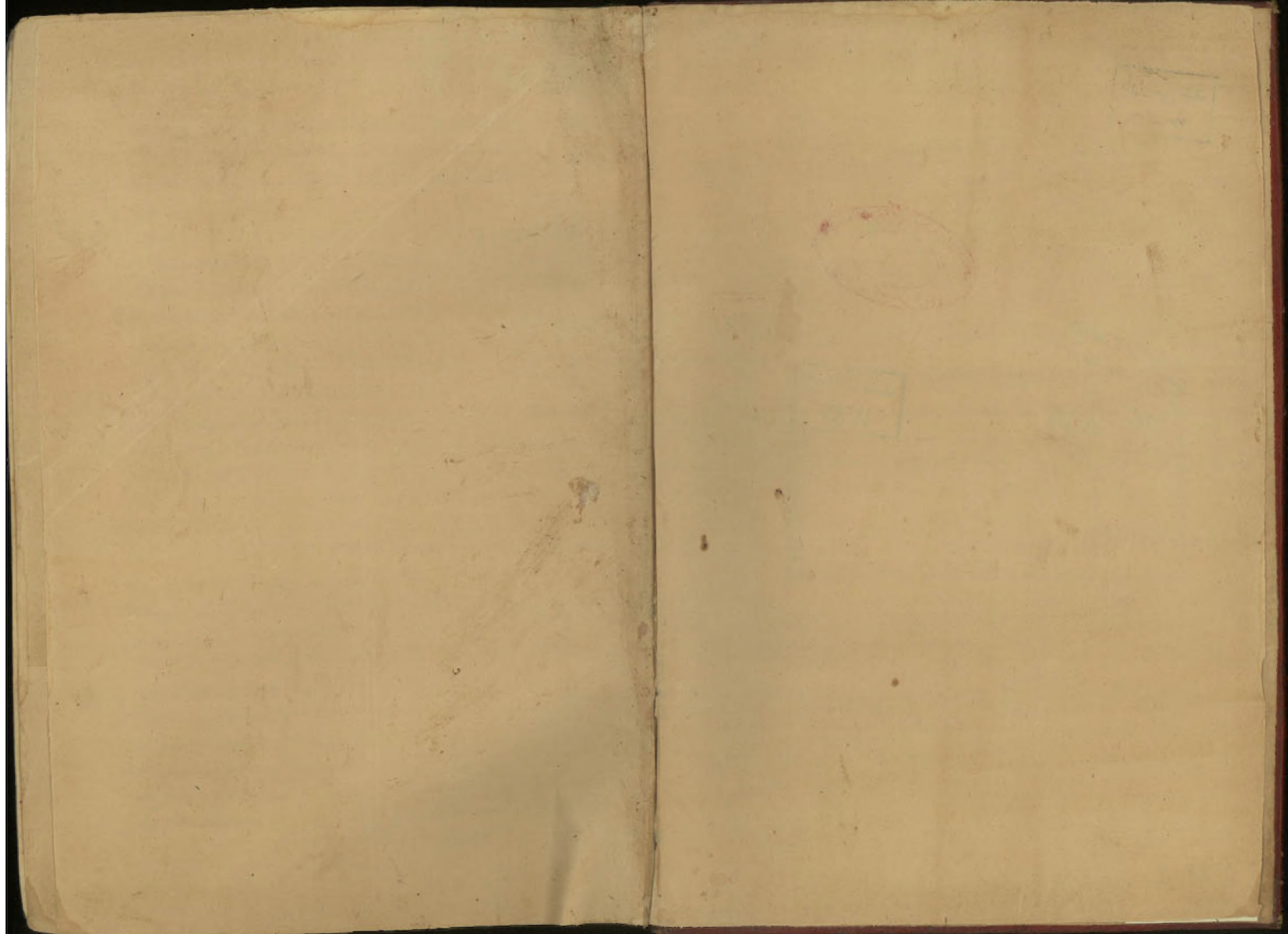


طبی - فهرست شده
۹۰۲۸



هذا هو الحق
الذي لا ريب فيه

و...

ومطهرة للنفوس ومجلاة للبصر ويرضى الرحمن ويبيض الانسان ويذهب بالخبث ويذهب الله ويشفي الطعام
ويذهب بالبلغم ويذهب الحفنة ويصاغ الحنات وتفتح به الملائكة وسبح ان لا تترك الكون ثلثة ايام
لنقول البيا قو لم لا تدع كل ثلثة ايام ونحو السواك الحريم والطيب واليابس ومكنه وخلو
لنقول الكاظم علم انه يورث البخر وانه لا يورث وبأمر الانسان وسبح ان يكون الله السواك عودا
ليتناينق الفم ولا يجره ولا يضره ولا يفتت فيه كالاراك ونحو خر قد خشن ونحوها وان سلك بيده لنقول
الشي علم التوسيل بالابهام والسجدة عند الوضوء سواك وسبح ان يمسك عرقا قوله علم استكرا عرقا
ولو هو السواك على طول الانسان جاز ويبدأ بيمينه الايمن لان الشيء علم كان يمينه التيامن في كل شيء
الثاني وضع الاثار التي يغترق منها ماء الوضوء على اليدين والاغتراق بها وادارتها الى اليسار لان الشيء علم
كان يمينه يتقن في غسله وترجله وطهونه وسأله كنهه ودعا اليها قه علم بقدر من ماء فادخل يده
اليمنى ولو كان الاثر ثابته به وضع على الشال لا تدا يمكنه الاستعمال ثم صب الماء منه على اليمنى **الثالث**
غسل اليدين قبل ادخالها الماء من الغم والبول ثم غسل الغايط مرتين ومن اجبانه ثلثا الى الكوعين
الشي علم كان يغسله في وضوءه ولنقول الصادق علم واحدة من حدث البول واثنان من الغايط وثلاث
من الجنابة وعالم علم لا يدخل الماء يده في وضوءه وخفى يفسلها الا انه لا يدري اين كانت يده وايس واجبا في
عدم اليصل للاصل ولو غسها الماء القليل قبل غسلها لم يورث طهوريتها اجاغا ولا فرق في كراهة المنيخين
غسل البعض والجميع ولا يمين غسها قبل كمال العدد وقوله ولا يمين كون يمينه من مودة او مطلقة لو كون
القائم مسرورا او لا للعدم ولان المعلق على المظنة لا يعتبر فيه احمسه كما سبوا الرخمة العدة للصغيرة
والياسته وهذا الحكم معلق بالمسلم البالغ العاقل لان المارد صغيرا حاكما ولا يفتقر هذا العقل الى نية
لانه معلق بوجه النجاسة وقع تحقيقها لا يجب وان قلنا ان من شئ الوضوء مطلقا افقر ولو تعدد للاحداث
نما اخل اتحاد الجنس واختلاف وهل التعبد مختص بالماء القليل ان قلنا العلة من النجاسة اختص والافلا
وكذا في الاموال التي لا تدخل اليد فيها الا قرب انه تغيب محض فلو تيقن طهارة يده استحق غسلها ولو لم
رود الطهارة استحب في الاول **الرابع** التسمية قال الصادق علم اذا سميت في الوضوء طهر جسدك كله واذالم
تسم لم يظهر جسدك الا ما سعل الماء وليت واجبة للاصل ولان وجوبها في طهارة المضمون
مع تركها وكيفيتها فاليا قه علم اذا وضعت يدك الماء فقل بسم الله وبالله اللهم اجعلني من التوابين
واجعلني من المتطهرين ومن علي علم بسم الله واجد بته الذي جعل الماء طهورا لم يجعله نجسا
عن الصادق علم شهد ان لا اله الا الله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجد بته
وبالعالمين ولو لم يسمي التسمية في الابتداء فعلها في الاثناء كما لم يسميها في ابتداء العمل ياق بها في اثنائه
ولو تركها عمدا فمرو عتبه التذكرة الاشارة الى **الخامس** المضمضة والامتنشاق وهما مستحبان



بل المرق

وسيد
اراد الطهارة
من الذنوب

استعملها في الذكر

جعفر سلطان الزمان

سنة ١٢٥٥

فمن ان الوضوء لان النبي عليه السلام فعلها وليا واجبين لانه تعالى عقبه القيام بغسل الوجه
 وقوله النبي عليه السلام عشر من المطر وعدها منها والنظر السنة وقال الباقر علم ليا من الوضوء
 اولى من فريضة والمضغ اداة المار في جمع الغم والاستغناء اجتبا به ما لا في جملة تنظيرا
 في التطييف ولما يتبعه بعد الاداء امثل ويفعلها بيضا كل واحد ثلثا والفضل الفصل فيها لان
 عليها علم وراه عن النبي صلى الله عليه واله وهو المثل في التطييف وكيفيته ان يغمض في ثلثا ثلث غرفات
 ثم يستنشق كذلك ولو نقص في ثلثا ثم استنشق واحدة لثلاثا اخره ولو وصل اجزاء بان يأخذ
 غرفة مغمض منها ثم يستنشق ثم يأخذ ثانية وثالثة يفعل بها كذلك ولما اخذ غرفة واحدة لمصونها
 ملائنا واستنشق ملائنا جاز كن الافضل فندم المضغ ولو خلط بينهما بان يغمض غرة واستنشق ثم
 ثم فعل كذلك مرتين بالفرقة الواحدة اجزاء والفضل ما يدم او لان عليا علم قال نقص ثم استنشق
 وغم للترتيب وسخى المبالغة فيها بالملاحة المار الى أقصى احتك وجبتي الاسنان والثالث مع امراد
 الاصبع عليها وصعدا لما بالنفس الى الخيشوم مع ادخال الاصبع وازالة الاذن ولا يبالغ في الصام
 هذا من الوصول الى البطن والدماع ومتجب الدعاء فيها لان عليا علم قال المضمض اللهم لقيت حتى
 يوم القاك والخلق لاني بذكر اكل والاستغناء اللهم لا تحم علي ربح الجنة واجعلني من اهل
 رجبها ووجها وطيبها **الثامن** الدعاء عند غسل الاعضاء ومبها لان عليا علم قال في غسل وجهه
 اللهم يغفر وجهي يوم تورد وجهه ولا تورد وجهي يوم تبين الوجه وفي غسل العين اللهم اغفر
 كتابي يميني واخلاص اخواني يساري وخاصي جاني يساري وغسل اليد اليمنى اللهم لا تقبل من كتابي
 بشيء ولا تجعلها مغلوقة الى فتقها وهذا من مقطعات التبراة وفي مسح الرأس اللهم اغفر عني
 وبكراتك وفي مسح رجليه اللهم تبتني على الصراط مع نزل الاقدام واجعل سبيلك مستقيما حتى
التابع بقاء الرجل في غسل ذراعيه بظاهرهما وفي الثانية بالعكس والمداة بالعكس فيها عند علمنا
 لمولك الوضوء علم فرض الله على النار والوضوء ان يبدأ باطن اذرع من وضوء الرجل الذراع وضوء
 المراء الغرض التقدير لا الوجوب لاصالة العبادة ولعدمها جاعا **الثامن** التوضؤ بماء وليس واجبا
 بل الواجب اقل ما سلق عليه اسم الفسل وقال الباقر علم انما الوضوء حدث من حذر الله ليحيا الله
 من يطيعه ومن يعصيه وان المؤمن لا ينبغي شيئا كلفه اليسير وقال النبي صلى الله عليه واله الوضوء بعد الغسل
 بضع وسبعون اقامة بعدى يستقلون ذلك فاوليك على خلاف سنتي والثاني على سنتي حتى في
 خطيرة القدس والا من تحليل الخبيث الكفينة لما فيه من الاستطارة ورواه الجمهور عنه علم وروى
 عنه علم اني يوم القيامة غفر مجنون من آتاه الوضوء فقبل تطويل الفرقة غسل ثلث مرات الرايين
 مع الوجع والتحليل غسل بعض العضد والاصل رعاية الاستيعاب **التاسع** ترك الجنود لان النبي علم

في المسند
 طهات الثاني

نظام

كان

كان لا ينفذ اعضاؤه وقال الصادق علم من توضا وتندل كبت له حنة ومن توضا
 يحق وضوءه كبت له ثلثون حنة وقلنا في الكراهة لانه لا لثلاثة العبادات
 الحنات وليس محرما اجاعا لان الصادق علم سئل عن المسح بالتمديد قبل ان يحق قال لا بأس ولا اصابة
 الجنان **الفصل الثالث** في الشكل من التواعد التي ينبغي عليها اكثر الاحكام استصحاب اليقين ولا
 من الشكل واصلة قوله علم ان الشيطان لياق احكم فيمنع من اليقين ويقول احدثت احدثت فلا يفرق
 حتى يسمع صوتا او يجدها وقال الباقر علم لا يقضي اليقين بذكر بالشكل من يتيقن الطهارة وتكرار احدث
 بنى على الطهارة وان كان خارج الصلاة وكذا الوضوء حتى فرج مرتين وقلنا ان المسح ناقض وتكرار ان للمسح
 ثانيا هو الاول او غيره وكذا الوضوء احدثها وضوء الاخر على التيقن ولا فرق بين الخفيف والاكبر والا صغر
 في ذلك هذا اذا عرف سبق الطهارة اما اذا لم تعرف بان سبق له بعد وضوء التيقن توضا واحدا وتكرار
 الثاني وجب على الطهارة لانه حصة من الطهارة ولا خلاف في ذلك في الصلاة وفي غسل الجنابة
 قابل للطلوع فان كان حدثا فمرا لان مطهر لانه يتيقن الطهارة بعد ذلك احدث وتكرار اخر احدث المعام
 بعد الطلوع عن ذلك الطهارة وان كان طهرا فمرا لان حديثه لا يتيقن حدثا بعد ذلك الطهارة وتكرار
 اخر الطهارة عن الحدث وكذا وضوءه وقول الطهارة في هذا ان كان نقاد التجديد والا ما طاهر ان طهره
 بعد الحدث يكون من طهر اوله وتكرار في طهر طهرا لانه لا يتيقن الا بالان لا يصح الصلاة مع تردد الطهارة وكحل
 ان كان ذكر احدث قبل الطلوع هو الان محدث وان ذكر الطهارة فمرا لان ما يذكر من قبل معلوم متجب
 وسادس الطهارة الطهارة من قبل الطهارة والاقرب ما قبله او لم يطرأ اليقين استبعد
 الطهارة للوضوء وتوضا عن حديثه وتكرار الثاني في هذا الوجه الاستصحاب اليقين عليه ان كان متطرا
 فليس من شك في كل الطهارة في وضوءه لا يمكن ان يضاف احدث مع تكرار الطهارة في وضوءه مشكوك
 ان كان محدثا فمرا فمرا لان الطهارة في الطهارة في الطهارة بعد وضوءه مشكوك فيها ولو تكرر في وضوء
 على ظهره او احدث نظرا في ما قبله في الزمان وعلى ما لو تكرر في من افعال الطهارة كغسل يدايه
 او وضوءه فان كان في كل الطهارة لم يفسد افعالها كغسل يديه وقيل ما بعده دون السابق ان حصلت المداة
 على اصاله العدم ولقول الباقر علم انك تاحد احدث وضوءه فلم تدا غسلك كذا عيلا ما لا فاعلمها
 وعلى وجه ما شككت فيه ان لم تقبله او لم تقبله ما شاء الله تادمت حال الوضوء فاذا اتممت من الوضوء فرفعت
 منه وقد صرح حال اخرى الصلاة او في غير ما شككت بغير ما حتى الله ما اوجب الله عليك فيه وضوءه
 الا في كل فيه ولو تكرر تركه وضوءه وبما بعده ليحصل للترتيب الواجب دون السابق الا ان يحصل جنابا
 كما يدم مستأنفا مستأنفا او لا في اوله او لا في اوله او لا في اوله او لا في اوله او لا في اوله او لا في اوله
 وهو اوصلي اعادة الصلاة دون الوضوء لتوقيت الشريط وغسلها في البدن ولقول الصادق علم اغسل ذكرك

ان على اعادة وضوءه الثاني في الوضوء
 واليك استصحاب حاله في وضوءه
 والاضطرار في وضوءه في الوضوء

واعده لعل في وقوع **الارواح** من ترك الشبهة وتغيرها من اعضاء الرزق ولا ينشئ الشك فيها وفي الاعضاء
 الثلاثة تعليق الاعادة وعدمها مع التلذذ بعض الاعضاء على الفناء من الرزق وعدمه على الاستئصال
 عن كمال الحيل **٢** لو كان الشك معتوره كثيرا ففي الحاقه بكل الصلاة اشكال اقرب من كل وجه والعللة
٣ لو صلى مع شك الطهارة ثم ذكر في الاثر انه متطهر او بعد الفراغ اعاد الصلاة خاصة لانه دخل
 مع الشك وهو منه عند ولا يكون هو المأمور به **٤** لو جدد متجبا قبل الوقت ثم ذكر انه اخطى بعضه من اجزائها
 بعد الصلاة فان كان الاول مستحبا ولم يوجبه مع الحدث ولا الاستباحة صحت الصلاة لا سيما في الطهارة
 كان صحت الاخرى وكذا لو كان الاول واجبا ولم يوجبه في وقت وجب انما وجب انما ساقط ما ساقط من اعاد الطهارة
 والصلاة لاحتمال ان يكون من الاول فلم يرد الرزق ولا الاستباحة ولا الوجوب في الثاني فلا يثبت على
 وجهه فلا يجوز في الدخول ولا الاول ولو قويا جدا فلا يثبت على الاحتياط بل ان هذه التيقن
 الطهارة ولو صلى محلها صلاة اعاد الاولى على الاول ما يجب على الثاني ولو ظهر وصل واحد
 ثم تضرع صلى اخرى ثم ذكر الاحلال الجوهري اعاد الطهارة والصلاة في الاختلاف عدد اوله
 انفقنا اعاد الصلاة فيهما ما ذكره من الشك في صلاة يوم اعاد وجبا ومغرا يا وارثا
 ينوي بها ما في ذمته **٢** لو ذكر الاحلال من طهارة في يوم اعاد وجبا ومغرا يا وارثا مريتين فله ان
 سوى كل واحد منهما ما في ذمته فانه متى ركب الله ولا الاطراف التناهي مع مراعاة الترتيب
 في الاقوى فكتفى المريتين ولو كان تركها رتبة يري من فانه ذكر العروق صلى عن كل يوم في كل صلوات
 صلوات وان ذكر جمعها في يوم واستبته صلى اربعا ولو جعل الجمع والتفريق صلى عن كل يوم في كل صلوات
 وكذا البعث لو تراضا في كل صلاة طهارة من حيث ثم ذكر حمل حدث بين الطهارة والصلاة
 واستبته ولو صلى في كل صلاة طهارة فان جمع بين ربا عشرين بطهارة في كل الاحلال الجوهري
 او احدث غيب طهارة صلى اربعا صيا ومغرا ولو يصلي بين والا الذي في الثلاث **٣** لا يشترط طهارة
 فيرجع الى الامكان في انجبت اجامعا ولو تضرعا في كل صلاة نجاسة عينية صحت طهارة لا سيما في
 في شرط طهارة محلها ايضا عنه الا ان ينفي ما ينفي من جود من الحيل بالنجاسة فقله في كل يوم
 ونجاسة الماء الكثير بعد غسل وجهه شيئا للوضوء اجزاع توال عنها ولو وضع كفا على رقبته ثم ازاله
 وانتقل عن محل النجاسة الى غيرها لم يجره **الفصل الرابع** في طهارة المضمضة وادوية النجاسة
 اجبيرة بالتخلع العضو وكسره او رصته او قلعه او غير ذلك مما يحتاج الى وضع الاطراف عليه وان
 كان القابلية مثلها ان يكون ذلك الموضع بحيث لا يتخلف من اصابه الماء اليه وان قصد القابلية الاجابة
 فاذا القاها على الموضع فان كان من نزعها عند الطهارة وامن بالقصور وجب وغسل الوقت المتأخر
 مباشرة الماء العذب عليها واكره الماء عليها حتى يصل الى البقرة انما من الضرورة وان كان ضاربا بالترجى

في كل صلاة
 في كل صلاة
 في كل صلاة

وفقا للخرج ثم ان امكنه تكرار الماء حتى يصل الى الشرة وجب ان كان الحيل طاهر والا فلا يلزم قضاء النجاسة
 بالماء على الجبيرة لانه انما اشبهت الشعر والظفر انتقال الفرض اليها والاقرب حينئذ الاكتفاء
 بالماء لان النبي علم أمره على علم السج على الجبار ويجوز اقل ما ينشئ شيئا ولو قلنا بالماء وجب فيهم
 اجبيرة لان غسل جميع العضو واجب وقد تعدد امره فليسوعب كالميلد في غسل باقية الاعضاء
 ولا ينبغي فرض اليه التيمم لان اعتلال بعض الاعضاء لا يزيد على فقلانه ولو كان مقطوعا لم يسقط
 عنه غسل الباقي ولو استوعبت اجبيرة محل حاجتها وتغيرها وجب نزعها والاقتصار على محل الكسح
 وما لا يدنو من موضعها من الصبيح فان خاف من نزعها كان له المصير من الضرر ولا يجب معه التيمم
 سوا ذلك عادة لا تقتصر الامر الاجزاء فانه يمكن من غسل ما ستره اجبيرة من الصبيح وجب بان يضع
 خرقة مبلولة عليه ويجصرها ليغسل تلك المواضع المتقاطر منها الامكان فلا يسقط بعد غيره ولا
 بدق له الاستدانة الى الانكسار لو جدد المتعدي فبدوم الحكم بدوامه ولو كان بين القارعة بعض
 الاوقات وجب التحلي من الامتنان ولو كان من ذلك كل طهارة وجب الترتيب ولا يحل التيمم مع التمكن من
 السج على الجبيرة سواء كان ما تحت الجبيرة يمكن من غسله لو كان طاهر المزايا ولو لم يكن من استعمال الماء
 وجب التيمم فان كانت الجبيرة على محل فرض التيمم وجب معها التراب لاستئصال الفرض اليها كغسل وكغسل
 لا تام التيمم بالماء التراب كما يجزى ايام الوضوء بالماء ولو كان له على عضو من جبار وورد علم
 الوضوء كغاة تيمم واحد ولا يشترط وضع اجبيرة على ظهره ولو لم يمتح الى القار الجبيرة على موضع الكسر فان
 لم يمسح من غسله او مسحه وجب وان خاف من غسله وكن من مسح وجب لانه اذا لم يجزى في بعض الغسل
 لانه فلا يسقط بعد اصله ولو خاف من غسله ومسح غسل الصبيح بعد الامكان وتلطف اذا خاف سيلان الماء
 اليد بوضع خرقة مبلولة بقرقه وتعامله على الغسل بالمقاطر منها ما حوله من غير ان يسيل اليه وهل يسقط
 على الكسر اشكال امره لعدم وضع خرقة او لو جازم لم يمسح للفرقة وحمل المقطوفه خاصه وسقوط
 فرض الوضوء لتعدده وسقط الى التيمم فلو كان الكسر على محل التيمم وجب معه التراب لعدم الضرر فانه فرض
 الصلاة لسقوط فطرطها والمصير على حال ولو استوعبت الجبيرة محل الفرض مسح عليها كلها فان خرجت
 من محل الفرض ولولا ان الحيل وهو متطهر في الاعادة اشكال ينشأ من ان الترتيب منوط بالزوال
 رارباع حدث ولا يحل إعادة الصلاة عند اضرار الامتنان الا بجزء وحكم العضو المخرج
 من الغصيب والمضمضة من فرقة وقطنة ونحوها اليه كسب كجبار ولو احتاج الى تقاضا الجبار
 في بعض الموضع من اشكال اقرب من ذلك لانه بالنزع لا يخرج عن الحيل ولا اعتبار الكثرة في صحة منه في
 جوارها فاقطاع التيمم اذا لم يكن على الخروج لصوق وظاهر الحيل طاهر وجب مسح اذا لم يضر ولو
 لم يمسح وجب وضع خرقة جديدة اشكال وفيه حاز المبادر في اول الوقت مع حوا

في كل صلاة

في كل صلاة

والتي هي ثمان القبلة ويحمل اختيار من في الاستدبار المدينة وما سألوا عنها الا من استدبر الكعبة المكة
 استقبال القبلة تعظم لبيت المقدس ولو كان في الموضع مبنيا على احداهما اخرف بوجهه فان لم يكن
 الاخرى وتعد غيرهما زلة الاستقبال والاستدبار للضرورة ولا يحرم استقبال بيت المقدس ولا
 استدباره كمن يكره استقبال المشرق **مسألة** الامور الاستدبار ببدن ارجع على غير الثمان لان انب
 بالاحتشام ولما فيه من التماسي التي علم قال جابر خرج مع رسول الله صلى في سفر فاذ اهلوا
 صها اربعة اذرع فقال يا جابر اطلق الى هذه الشجرة فقل يقول لك رسول الله صلى الحق جاب حتى
 اجلس خلفك مجلس النبي صلى خلفها ثم رجعت الى مكانها فينبغي ان تستوي شجرة او بقية جدار او
 كتيبا من رمل هذا ان كان في الصحراء ولو لوانا راحلة واستقر بها او جلس وهذا هو حاصل المطالب
مسألة تقطية الرأس عند دخول الخلاوة من ستون النبي صلى **مسألة** التسمية عند الدخول لان الصادق علم
 كان اذا دخل الكنيك قطع رأسه وهو سكر في نفسه بسم الله وبالله **مسألة** الدخول عند الدخول وعند الاستدبار
 والغداغ منه واخرجه من الخلاوة ومع بطنه عند الغداغ قال الصادق علم اذا دخلت الخرج فقل
 بسم الله اللهم انا عوديك من اجبت الخبيث الرجس الخبيث الشيطان الرجيم واذا خرجت فقل بسم الله
 الحمد لله الذي عافاني عن الخبيث الخبيث واما طعني الاذي وكان على علم اذا اراد الدخول وقف على باب
 المتوضى والمفتوح بينه وبينه الى مكلمه فيقول اميطا عن فلان الله علي ان لا احذر بلما في خبيث
 اخراج اليكما ونقول الحمد لله الذي عافاني عن الخبيث الخبيث واذا خرج قال الحمد لله الذي عافاني عن الخبيث
 اخرج عني اذ انا عافاه لما كان النبي صلى يقول عند تقطية الرأس اللهم اذهب عني القذى والاذي
 احفظني من المظهرين فاذا اتيك قال اللهم كما اطمعني طيبا عافية فاخرجه من خبيثا في عافية **مسألة**
 عدم الرجل اليسرى دخولا واليمنى خروجيا بخلاف المسجد فيها لان اليسار المادي واليمين اخيره وهل
 مخصوصة لك باليمين الا قرب عنده فيقدم اليسرى اذ ابلغ موضع جلوسه في الصحراء واذا فرغ قدم اليمين
مسألة الاستدبار في البول بان يمس بيده من عند المعقودة الى اصل القصب ثلثا ثم يمس القصب ثلثا ويتنزه
 ثلثا ويتنزه ليقول ايا قومكم بعضا اذ ذكر ثلث عصوات ويتنزه فان خرج بعد ذلك شئ فليست
 البول لك من كماله ولا سائله على الاستسقاء في اخراجه بقايا البول والتحرز منه ولو استسقى فذلك
 بالمسح طرعا لا يجزئ الا حليل القطنة وشبهها فاذا وجد بللا بعد الاستدبار فان عرف انه بول فطهره والا
 لم يلفظ ولو لم يتبول وتوضأ وصلى صحت صلاته لان الطاهر يقطع عافان وجد بللا قبل الصلاة فثبتها
 اعاد الطهارة لخلقة الطن بانه من بقايا البول ولو وجد بعد الصلاة صحت صلاته لم يرد عنها على الوجه
 المشروع ويبيد الوضوء لخصوصا ما يورث البول الحكم والافرق بين الرجل والمرأة والكثرة وغيرها لا يفرق
 بين موضع الكثرة ومخرج البول **مسألة** الاعتماد في الجلوس على الرجل اليسرى لانه علم علم اصحابه الاكثر

على اليسرى

على اليسرى **مسألة** اعتماد الايمان والاستدبار خوف الاشارة لوطيلها بعد قضاء حاجته ان يطيل بول الموضع
 الموقوف لانه يحفظ من غيره ولا في الرضا عليه السلام قام في سفر آخر الليل فباله فوضا على موضع عرض وقال
 من فقه الرجل ان يرتاد بولته ثم يسطر او يله وصى عليه صلاة الليل ويكره اشياء **مسألة** بركه استقبال الشمس
 والقمر بوجهه في البول والغايط لان النبي صلى في استقبال الرجل الشمس والقمر وهو سول ولا فرق
 بين حالتي ظهور نورهما وستور الكسوف ولو فعل ذلك محاذيا لهما وسبها حامل لم يكره لانه لو استنوى القبلة
 بالانحراف جاز فهذا الاولى ولا يكره استدبارها **مسألة** بركه استقبال النرج بالبول للملأ ترده علم لقول كين علم
 ولا تقبل النرج ولا استدبارها والظاهر ان المراد التي هي عن الاستدبار رجالة خوف الرد اليه **مسألة** كرم البول
 على الارض الصلبة للملأ ترده عليه قال الصادق علم كان رسول الله علم استد النائم توقيا عن البول كان
 اذا اراد البول بعد ان كان في موضع من الارض الى مكان من الامكنة يكون فيه القواب الكثير كراهة
 ان ينضح عليه البول **مسألة** البول قايما الا للضرورة وللإيجاع عليه ولقوله علم البول قايما من غير علة من كراهة
 ولو كان بمعلقة زالت الكراهة والا قرب الى العلة التوقي من البول ولو كان في حال لا يتقرب الى الاحتراز منه
 كالطام زالت الكراهة **مسألة** ان يطير بول في الهواء للملأ ترده عليه وكره النبي صلى للرجل ان يطير بول من سطح في الهواء
مسألة البول للملأ بجاري والمراد اذا شذرك له لعله علم لا يقول احكم في الماء والدم وقال امير المؤمنين علم
 انه نهى في بول الرجل الماء بجاري الا للضرورة وقال ان الماء اهلا ومن الصادق علم لا يبول
 الرجل الماء بجاري وكره ان يبول في الماء ولا انه ان كان قليلا افسد وعقل فوائده والمثل شذرا قليل
 من ان الماء بالليل للجن فلا يزال فيه ولا ينقل هذا من اصابة آفة من جهنم **مسألة** الجلوس للخدمة في الشارع
 والشوارع ومواقع البعير للتأذي وتحت الاشجار الممتدة صيانة لها عن التلوث بالنجاسة مضمون احسن
 الفاسد وفي القول فسادا قطعا وحق الحيوان فافنية الدور لقول زين العابدين علم السلام
 يمشي خطوط الانهار والطرق لئلا يذوق تحت الاشجار الممتدة وموضع اللعن قيل واين موضع اللعن قال
 ابداب الدور ونهى النبي صلى ان يمشي في البحر للتأذي بذلك **مسألة** السواك في الخلاوة لقلها كطام علم
 انه يورث البخر **مسألة** الكلام في الخلاوة لان الرضا علم قال نهى رسول الله صلى ان يجيب الرجل اخوه وهو على الغايط
 او على بطنه حتى يفرغ ولا يكره الذكر ولا حكمة الاذان ولا آية الكرسي قال الصادق علم لم يرض عن الكنيك
 في الكرسي آية الكرسي وحلها الله وروى انما ناجي الله موسى عيسى عليهما السلام قال موسى اريد
 ابيحدا انت متى فناديك ام قريب فاجيبك فادعني فاجيبك فادعني فاجيبك فادعني فاجيبك فادعني فاجيبك فادعني فاجيبك
 اني اكون في احدال اجلك ان اذكرك فيها فقال اي موسى اذكرني على حاله ويجب ذلك السلام لموسى عليه
 حينئذ لعدم الامور وسحب حله على العطسة وتغيرت العاطس انها ذكره لاحتياج الرجل الى علم يقدر عليه
 التصديق وشبهه فحكم **مسألة** الاستدبار باليمين لقوله علم انه من نجس ولو فعله جراه ولا يكره الاستدبار باليمين

صالح ونحو الارض ما استعمل

قائمة بحم
 المخرج ان كان في
 وان كان في الماء
 يكون

في قوله تعالى في رواية سبعين آية ولا يحرم الزنا على المسلمين على الصحيح لعدم الأدق ولوقوع
 الشبهة والضعف من قول الجاهل الذي سخر لنا هذا أو ما كان له من عقربين على قصد إقامة شبهة الزنا لم يكن
 مكرهًا ولا إذا لم يقصد القرآن لم يكن فيه اعتلال الشك في ذلك أو جرى على لسان آيات من الغرام لا يقصد
 القرآن لم يكن محررًا ولا يزيل التحريم لو قصد بقراءة العزيمة التخليد وخاف من الشيطان **باب الثالث**
 في قوله تعالى ولا جنبًا إلا عابري سبيل ولا بأس بما جرى في قوله نعم العابري سبيل والفرق أن العورة لا تراه فيه
 في البتة فربما كالاغتاف وغيره فمع منه بحيث نعم بحرم العورة المجدل حرام بكلمة ومجد التوراة والتم المنة
 فيزعمها عن غيرهما ولعله علم لاصل المجدل ما ليس ولا يجب ولو اجتمع اصداهم ليقطعه الأبيح لان الجواز
 المختارة حرام وقد تعذر العقل فاقم بدلًا مقامه كالصلوة وحكم قصد اقرب الابواب اليه لاقتضائها
 على أشكال ولو اضطر إلى الخشب فيها أو في غيرهما من الماجد ما لا خلاف الباب أو في المسكن وغيره
 وخاف على النفس والمال فيتم طهيرا أو تخفيفا للحدث فقد الامتنان وهل يحل عليه التيمم بغير التيمم
 وموجده أشكال والعورة وان لم تكن حراما كنت مكرهه الا لغرض كالمو كان اقرب القربين الى المقصد
 ولا فرق في الجواز بين ان يكون له سبيل الى المقصد او لا يكون وليس له الذي في جهنم المجد لان الشدة
 في وجهه المخرج كالمكث ولا يباح له الكثرة بالوضوء ولا يخرج من المجددين به لا يجوز له وضع يده
 في المجد على الوجه ويحرم له اخذ الماء فيها لقول الصادق عليه السلام ولكن لا تضيق في المسجد شيئا يغني عن الماء
 كبره له مثل الصحف وحله ولا بأس بحله بغيره ومن كابة التوراة والابجيل والمنسوبة لملاوة وان
 بقوله ويحرم العكس ذلك والله تعالى لقول الصادق عليه السلام ويذكر الله ثم عز وجل ما شاء ولا تلتصق حال
 الجماع **باب** كبره له التيمم قبل الوضوء لا تعلم سبيل اذنا وهو جرب قال نعم اذا توضا ولا ان التيمم جرب
 على طهارة وان كانت اقصا كالتيمم مع وجود الماء قلنا يكفي الوضوء فيه عن الغسل والغسل فضل لقول الصادق
 ان الله يقول لا تضيق منا جهاد ولا يدري ما يطرق من الجنة اذا فرغ فليغتسل **باب** كبره الاكل والمزج
 قبل المضغ والاستنقاء او الوضوء لا تعلم كان اذا اراد ان يأكل ويشرب او ينام وهو جرب توضا وتو
 الباقية من الحنا اذا اراد ان يأكل ويشرب غسل يديه وتوضؤ غسل وجهه وكل وشرب وقال ابن ابي عمير ان
 اكل وشرب قبل ذلك خفيف عليه البرص وروى ان الاكل على الخبث يورث الفقرة يكن المحتلم الجماع قبل الغسل
 ولا بأس بتكرار الجماع من غير اعتزال لانه علم كان يطوف على شيء يغسل واحد **باب** كبره لما يتجسس ليلقوا الصالحين
 لا يختصب الرجل وهو جرب والمراد الكراهة لقول الصادق عليه السلام لا بأس ان تختصب كذا كبره اذا يجب وهو جرب
 الا اذا احتجنا بميله وكذا كبره الا اذا كان له ان الصادق عليه السلام سئل يحب يد من ثم يغسل قال لا ولا شيء
 من الصفاة اجزاء الماء بالبدن وكرة الصادق عليه السلام في حين تصف الغسل وفي حين يبدو على صفراء
الطلب في كيفية الغسل فيه جئنا **الاول** في واجباته وهي حجة آية الله للآية ولجعل الشياطين

في
الشيخ والامام
الحق المجدد حسين
عليه السلام في شرح
الاصحاح الثاني عشر
من الوضوح في التفسير
واللبث في الزمان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
نورا للذين آمنوا

[illegible]

المطبعة

[illegible][illegible]

القوانين

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

١٢
 بسم الله
 الحمد لله
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

باب في بيان
الزواجر
التي
لا

الأصول من عدم الصلوة بعد الانتفاخ فلو تأخر قبل أن كان فصل الطهارة والصلوة فالصلوة صحيحة لأنه لم يرد الانتفاخ
 الصلوة مع أحدث ولو انتفخ فتركت وتركت الصلاة فعاد الدم استقرت والصلوة فالباطل لا يقطع عند الانتفاخ على كل
 الباطل لا يقطع فيها على كل حال عند الانتفاخ إلا ما لا يخرج على الاحتياط كإتيان دوات الدم الكثيرة الانتفاخ فيها في أثناء النهار
 لا يخرج بحسبها بقية الأضفار ولو انتفخت ذات الكثرة في الليل واستمر مثل حكمها وهل يشترط في الصرم غسل العنبر والظفر
 يتغير غسل الصلوة على الجرح إذا غلبه كغسل الحايض إلا أن الأقرب وجوب المبالغة هنا **الفصل الرابع في الناس** وهو من
 الولادة والاختلاف في ذلك الدم المتغير للولادة نفاس والمتغير ليس نفاسا ولا خلا في القارورة والاقرب أنه نفاس لا ينافي
 الولادة بخلافه المتغير ومثل ليس نفاسا فالأقرب في المأخر بأقبل الولادة لا نفاسا كقولهم حكم الحامل والحائض لا يخرج
 الحائض من الحيض في المأخر ما يخرج منها الشرايين لمخرج بعض الحمل على اختلافه يجب به العمل وإن لم ترد كما عند الولادة ويطلق
 على الأقرب لا يحل الفصل لا يقطع الصلوة وذات احتياط في نفاس وإن كان ولدها ثلثا وذات الدم نفاس وإن وصفت مضغطة
 حلقه وتماثل القارورة لا يقطع الصلوة في ذلك ولا فرق في أحكام النفاس بين أن يكون الولادة ثلثا أو ناقصة كحيا أو غير ذلك بعض
 له نفاسا وما أمراه الحامل من الدم على إداره كحيض حيض على عدم لقوله علم ولم يحض سورا ولا الإطلا قد ينقض المشرك على كل
 الحامل قبل استقرض لقوله علم لا يوطأ على ما حتى تضع ولا حبل حتى تحيض جمل الحيض دليله على برأه الرحم فلو نزل الحامل كحيض
 بطلت دلالة ولأن الرحم نيسة الحامل مبعوض خرج دم كحيض فافا كحيض يخرج من الرحم فلو كان قلنا أنه ليس كحيض أو كحائض
 أن قلنا أنه حيض حرم فيه الصلاة والنفاس ونسب فيه جميع أحكام كحيض إلا أنه لا يجزم فيه الإطلاق ولا مقتضى هذه العلة هذا
 الدم الذي ولدت بعد عشرة أيام فصاعدا من حين انتفاخه ما ولدت قبل عشرة أيام فالأقرب أنه دم استحاضة لعدم تحلل الدم
 أمه وبقي النفاس مع إحالة كونه حيا كونه الدم على كل عليه ومضات الطهر ما يبرئها يبرئها لا نفاسا قبله ومضات يبرئها بعد
 لو لم ينفاسا جازما ما ولد لا يبرئ قبله من شيء استمر طهر كامل بين المدينين مطلقا لا نفاسا كحيض ولو لم تحلل الدم طهر
 ولو لم ينفاسا اتصال آخر من غير تحلل نفاسا اتصالا جازما ولا خلاف في أن ذلك الدم لا يعد نفاسا أو ابتداء نفاس من وقت الولادة
 من وقت خروج الدم الجذري عند الطلق ولو ولدته ولم ترد كما إذا كان وقتها ابتداء النفاس من وقت الولادة فإنها حاد الدم
 في وقتها كحيض حكم النفاس والأمل ما دام النفاس من الولادة إلى وقت دمها طهر الدم المتخلف في الشرايين نفاسا لا يخرج
 من غير خروج نفاس قبل خروج الرحم من غير تحلل لا تحل ولا يصح ما بعد الثاني فنانا لا اتصال كل واحدة من الولادة ينزح
 آخر من ولا يلبس في هذا جماعة أكثر عدد النفاس من الولادة الأولى ولو ولدته ورأته ثم مضت منه أكثر أيام النفاس ثم ولدت
 لها في مضاعفة الدم ولو سقط عضو من الولد وتخلص الباقي ورأت الدم فهو نفاس ولا خلاف لا قتله مجازا أن يكون لحظا حيا
 أو ميتا يبيد من وجوه تيسر الولادة يكون نفاسا كالكثير من اختلاف أكثر فالأقرب أنها مرجع إلى عادتها في كحيض لما في الحقيقة تعالى
 لم كحيض ولا يرد على العشرة ولو لم يرد عليها السلام الفتى وكلف عن الصلاة المهمة التي كانت تملك فيما تم فذلك لا يقتضي
 الضميمة فإن تجاوز العادة والعترة وحققا إلى العادة وإن اطلع على العاشرة واجتمع نفاس ولو كانت بتبدل أو مضطربة أو مشقة
 العادة

۱۱۱۱

والا فاما ما وجدته في بعض النسخ من ان
كانت في القبة في الجوف الذي في العود
ان كان في الجوف الذي في العود ان كان في الجوف الذي في العود

مستقر في بلادهم، انما بقول
 في نسخة اخرى انما بقول

卷之五

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible][illegible]

فأما استحيضت بها بعد ما تابت من الحائض فإلزامها بالعادة مرة واحدة من العادة العادة لا بقية بل على ما أتت به
أما إذا لم يأتها من الحيض فإلزامها بالعادة مرة واحدة من العادة العادة لا بقية بل على ما أتت به
لو نكحت كذا نكحة لورأت في دورها ما نكحت في الشهر الآخر ولورأت ذات نكحة في دور سنة وفي دور سنة بقية
لم استحيضت فالأقرب المدعى بالعادة لأن النكحة لا تحصل فيها لو وجد ما من مقتدة وأخرى من درجة السببية وتعمل في ذلك النكحة
العادة ونفسا على المدعى أن في الدورين الآخرين لأن واحد منهما لم يكثر على غيره وإن كان زمانه بأن تقدمت وتاخرت لولا كانت
عاداتها النكحة الأولى فلم تفرها لورأت في النكحة الثانية تحقيق في بعضها لانهم حيف في وقت إمكانه فكان حيفا وقد تغير وقت
حيفها وصار دورها المسمى على هذه النكحة تاخر حيف حصة فليست حصة منها حيف والباقي طهر فإلزامها بكون هذه الدور عليها
بأن رأت النكحة الثانية دائما طهرت بلين ثم عاد الدم النكحة الثالثة الشهر الآخر وعلى هذا مدار أن استحيضت في دورها
اليه فحيف من أول الدم اللام حصة وتطهر ثلثين وعلى هذا أيضا وإن لم يكثر على الدور كما إذا انقزل الدم المتأخر المتأخر
من النكحة الثانية وصارت متحاضة فإلزامها بحيف حصة من الدم الذي ابتدأت النكحة الثانية وهل يحكم بطهر حصة وعثرين
لأن المتكدر من أهلها وأظهر في الشهر خاصة وبحيف حصة الأولى من الشهر الأخير وتواضع عاداتها العادة قدرا وقتها الأقرب
الثاني ولورأت النكحة الثانية دائما وتطهر عثرين الشهر وعاد الدم مقدمه دورها حصة وعثرين فان كان كذا ذلك
بأن رأت النكحة الأولى من الشهر بعد دائما وطهر عثرين وهكذا مدار أن استحيضت ردت اليه وإن لم يكثر كذا إذا كان النكحة الأولى
واشتركان النكحة الأولى حيف حصة وعثرين طهرت لولا كانت المدة بجالها وطهرت بدخستها المبردة عثرين وعاد النكحة
الأخيرة فهذا قد سمع وقت حيفها المسمى وصار دورها حصة وعثرين فان كور هذا الدور أن رأت النكحة الأخيرة دائما
وتطهر عثرين وهكذا مدار أن استحيضت ردت اليه ولولم يكثر كذا إذا انقزل الدم العادة فالأقرب لها بحيف حصة من
أوله وطهر عثرين وهكذا أيضا وبحيف حصة وتطهر حصة وعثرين وانها بحيف حصة وتطهر حصة وعثرين ثم تحافظ
على الدور الدم وإن النكحة الأخيرة استحضت وبحيف من أول الدور حصة وتطهر حصة وعثرين بحيف عاداتها السابقة ولولا كانت عاداتها
نكحة الأولى نرا تأخر النكحة يوما أو يومين فما والباقي بعدها فالحيف حصة وكذا الدور حصة عاداتها ما لم يكن أن يكون حيفا
كيوم وأربعة بعدها فالحيف حصة ولورأت قبلها يوما أو يومين وحضتها أو يومين قبلها ولا تمن حفتها فالحيف حصة
اجتماعا ولورأت عاداتها مقدمة أو أربعة منها أو لا ثم لم تفر عاداتها شيئا كان ثمانية حيفا لأن في زمان إمكانه وكذا إذا
لورأت قبل العادة ثلاثة ويومين في العادة أو يومين أدت قبل العادة يوما أو يومين في العادة يوما أو يومين قبل العادة
ما لم يكن فيكون حيفا فيها ما لم يكن أن يكون حيفا وكذا إذا لم يحض حصة عثرين ولولا وطهر حصة الحيف
والطهر فإلزامها استحضت **فقد** يحتمل تحيينا حصة الوقت في تخصيص عدها باق وقت شأت وكذا المبتدأة والمطهر إذا
ردت إلى سنة وسبع طهرت كرت بيد جوسها في غير عاداتها العادة رجعت إليها ولو عرفت ترك الصلاة في غير عاداتها الزمان طهرت
وقضا ما صارت من العرض عاداتها لولا كانت على ثلاثة فإلزامها السببية السابقة فذكرت وقت ما ترك من الصلاة و
القيام في السببية وقت ما صحت من العرض قبل الطهر بطلان ما فعلت **فقد** يتعلق بالسببية في التماس إلى ما جرد من التماس
العرض

231

الفترة وقد خلت الاستحاضة والناس ثمانية أشهر في الحيض فثبت الحيض للمرأة ويحتمل حمل جميع الفترة ثمانية أشهر
 استحضت حبلًا في الحيض لأن الحيض يحكم بظواهره لا بقضاهاه لأن نيتل عنه الظاهر آخر والناس مقطوع به لعدم الولادة
 ولا استقلاله لغيره الآيتين وهو مجازة الأكثر على التفسيرين يحمل ما بعد النفاث من حيضه إلى تمام عمرها المتعددة ثم
 ما بعده حيضه الأقرب إذا حيض لم يحتجب للناس من غير حمل طرأ عليها وإن كانت متباعدة عن الحيض حكم لها بتأخره
 مع استمرار الدم ولا تجماع في إعادة النفاث **حاشية** التلقين الطاهر عند علمنا اشتراط التوالفة الثلثة وقبل بعده
 لم يتكون ملتقة بشرط أن تكون الملتقة من جلة الفترة ولو قطع الدم قبل انقضاء الأول وانحصر في العاشر والثالثة حينئذ
 التوالف لا يبرر ولورات عرض العاشر كما جرى غير ما حيض جماعا على واحد من أيام الدم ليس حيضًا تامًا لكن جميع الدم الحيض
 طرأ وكذا أيام التوالف وليس طهرًا كما لا دلالة على حثارة العدة لا تنقض بعد الدم ثلثه ثم ولو كان كل ثلث من القار
 طرأ لا يخرج العدة بعده ولا كما تنقض الأيام وكذا ملحق بالثلاث وأيام القار طهر ملحق وقطع الطلاق في أيام القار كرج
 عن كذا بدعيًا وحكم بها بالطريق الصلاة والصوم والأغالي ونحوها والفرق بينه وبين ساعات الفترة بين دفعت الدم آدم
 الحيض جميعه في الرحم ثم الرحم يتغير شيئًا فالفترة ما بين ظهور دفعة وانتهاء أخرى من الرحم إلى المنقذ فإذا زاد على ذلك تعد القار
 ولا فرق بين أن يكون قدر الدم أكثر من قدر القار أو العكس وبسببها وإذا كانت دفعة أكثره بين سواتين وأربع حيضان في تجاوز
 الأكثر وأسرة كدس صورة المقطع ولورات الدم وربما انقطع لم يحل للامع غير الملتقة لأنه لم يبدل بين له حكم الحيض وإن عاد
 طرأ في الزمان زمان الحيض وليس للثالثية غير الحيض حكم إن طرأ في أيام القار حيض لأن ما بها بالوضوء والصلاة ولورات الصلاة
 وانقطع ثم رأت العاشر والعكس حيض أن انقطع عليه لأن العاشره إلى الم حيض فكان حيضًا وما سبها ليس طهرًا إذا قد غش أمه
 تجاوز بعد العاشر فلا أول حيض كامل والثاني دم وهذا والقار طهر وبعد الملتقة دخل العدة فانه خرجت بغيره اغتسلت وصلى وصامت
 فأما ما بعد العاشر ولا يقطع وقت صوم أيام القار لظهورها من الحيض إذا شك أن الدم أن سقط مائة وسيل آخر وإذا انقطع على
 العاشر فاكل حيضًا كدس صوم أو زاد على العادة أو سواها كما لو استمر انقطع على العدة ولو كانت عادتها عشر فزادت متفرقة
 وتجاوزت حيضت بها ورتها واحجب القار ومن حيض بشرط أنه سدهم حيض صحيح عندنا ومطل عند المال التلقين ولورات
 ثلثة دماء متتالية تقار وتكس دماء حجت ذات العادة إليها والميتة إلى الأقربيات وإما ينقض حكم الحيض على القار بشرط كون القار
 محتويًا بمعنى العدة لثبته لها حكم حيض ثم يجب على ما بينها فالقار الذي لا ينعى من بين فانه طهر قطعًا ولورات ثلثة دماء متتالية
 تقار وراثتها العاشر دماء متتالية طهر إذا لم يدهم حكمه ما بحيض حتى شجب حكم على القار ولو قصر الأول من الثلثة لم يكن لها
 عيبًا صلا ولا تنص الطهر على التسعة وما بعدها لم ياكل ولورات ثلاث دماء ولو لم يدهم ما عند الآخرين ويبرأ القار ولو لم يدهم
 ولو انقضاء إلى الثامنة ولم يدهم الدم العاشر الخامس والعاشر طهر لأن القار فيها غير محتوي بدمية العدة وتحتل على الطهر
 كون القار المتحمل ينقض أيام الحيض والعاشر أيام الطهر ولورات ثلاث متتالية وانقطع غرات انما صرح الشيخ في النسخ كالمقار
 المتحمل طهر أو كون الدم المتحمل حصوله من الحيض متفرقًا طهرًا ولورات الأول والثالث وانحصر في هذا إلى العاشر كان الحيض
 أيام الدم والامه المتخللة بين الخامس والعاشر لورات نصف يوم دماء متتالية وهكذا إلى آخر العاشر فعلى التلقين حيضًا انقضاء

الدم خفة
ما انصاف

تطاول الليل
فان شدة حيل
من رجع الي
ويحيي الحيل

1.2.1

[illegible]

[illegible]

فقدت من هذه الفصول
التي هي في بعض النسخ
في بعض النسخ
نظرة

لا وجه الاستعانة
لأنه يقع الحدث
منه بعض الأعضاء
خاصة والغير
التي يتغير الحكم
في الطهارة وذلك
غير معلوم من الشرع

والله اعلم

2

والله اعلم بالصواب

الكتاب الثاني والعشرون

في القرية

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[illegible]

فيما سئل عن ذلك فيها والواجب به الصلاة المكشوفة فلو وقع قبل دخولها فيها اجتمع لها اربعة اركان وضوء وقراءة الوقت وهو ما لا يخلو
التي لا يتم فيه ولا يستند اليتم للوادة على وقتها كذا الاستدلال على ذلك في قوله تعالى وما كان الله ليضل عن امره وان لم ينطق لسانه
وأن لم ينطق لسانه ويضع عنده التحقيق اجماعاً وهل شرط اشكال اقرضه كل ما كان العذر ما يمكن دالة في الوقت لانها لها ضرورة وتوالت ضرورة
في اول الوقت ولا سيما استحقاقها الصلاة لشدة احتياجها للزيادة الكثرة والطيف فضيلة الجماعة التدوين كبريا في التغيير على التحقيق
الواجب للوقت كلها عليها السلام اذ المبدأ فيها وقيل يلبي دام في الوقت فاذا خاف ان يفوت الوقت فليتيه به ليصله الى الوقت وفي
حديث آخر فاخر اليتم لما في الوقت فانما كل المار لم يتكفل للارض على التحقيق في وقتها في الاجابة كما هو في ادائها بالمكان ينشأ من استظهار
وقت واحد المضي هو لم يات في وقت الصلاة المكشوفة عند التحقيق ثم دخل آخره ولا يجد في وقت الصلاة به في اول الوقت نظراً فان منتهاه
لم يوجب شأناً عند التحقيق ويقيم المتوافق للوقت في آخر وقتها والعديد كذلك وللمعروف والكسوف ابتداءها وانظر الاستدلال في الكتاب
كثيراً ولا يستند الى اجتماع الناس لها في الصلاة والحجارة بحجورها وانتم ثالثة في وقتها هذا ما في بعض اشكالها من ان لا يبرقها
لها وقت فيكون في الوقت في مكانها فليكن ذلك الحال فكذلك يملك الوقت على الجواز لا الاستحباب ولا شرط لها ان اليد عن العجاسة فلو تم وطاعة
بجميعهم ان فعلوا في اول الصلاة كان العذر ما يمكن دالة والوقت مشحون لها واول الصلاة عن اليد في اولين التيمم عن ان التيمم على التيمم
دارتها عن التيمم ان التيمم بدلا للعبادة بحالها ولازالة والوجه او لم يكن استجبا بحري في الحجج وبجواز الميل على المشاء في اول
ولو قصر عن الصلاة العجاسة والاشياء وكذا في وضوء توبه وصلى غير تيمم ولا إعادة **الطلب ثالثاً في حكم التقاء الاصل في التيمم**
للمأمور لم يبدلها تطلقاً الا في الاصل للمأمور به على وجهه فخرج عن ذلك التكليف ولو كان مجزئاً فاضى فيه لم يبعد عن الوقت
سعد المار عليه فاشبهه بالماء ولو كان مجزئاً في قايلاً فاضاً لم يكن عذراً وضاراً لو كان المار قبليته وتكفل طهرته او لم تملك
حتى يطاق الوقت تحت لا يتكفل من المضي اليه واستعماله الصلاة فان اوجبت الصلاة والاعادة هنا فكذا في ولا فرق بين ان يكون العذر اذ
لها في الوقت في التيمم في اول الوقت فقيم بعد المار انتم وجده في الاشارة ان كان حاضراً وتكفل من الوصول الى المار اذ لا دخل في وجوبه
والا لا يبعد وان وجده في الوقت لانه يجلين خرجاً في سقر قصته الصلاة وليتجهما ما يتيمما وصلى ثم وجب المار في الوقت فاذا دخل احدها
الوضوء والصلاة ولم يبدل الاخر ثم اتى التيمم صلح فذكره ان ذلك فقال لكذا عاد كل الاجرمين في ذلك لم يبدل اصب المنة واجزى انكر
صلواته لو كان التيمم حصية فقيم وصلى ما كان ينشأ من وجوب الصلاة عليه في المار متعذر فوجب بدله فخرج عن العذر في الاعتقال
له من كون سقط الغرض وحده فلا يتأخر عن المصلحة ولو تعدد استعمال المار لم يجر فيه تيمم ولا إعادة لاصالة البراءة ولو كان به عذر
من غير استعمال المار في بعض الصلاة دون بعض فقيم لم يبدل ولا وكذا في الجبرية اذا عذر في المار فقيم وصل اليك ولو لم يكن لئلا
البرد وصل اليك سوا كان سافراً وكذا في غير تيمم وسواء كان محدثاً او غير محدثاً او لم يمتنع في المار فقيم وصل اليك ولو لم يكن لئلا
قيم وصل اليك في جملته او لم يمتنع في تيمم فقيم وصل اليك في جملته او لم يمتنع في تيمم فقيم وصل اليك في جملته او لم يمتنع في تيمم
كأن في رجليه وجده اوقع احدها به بعداً صلى بيمينه فانه يشاف لتفريطه في كل الطلب ولو ضل عن رجليه او عن يمينه او عن غيرهما فقيم
وصلى ثم وجده ما بعد الصلاة البراءة ويجوز للفائدة بجماع وان كان معه كفيه للوضوء خاصة قبل الوقت لعدم تأخر الوضوء في الصلاة
لاصالة العذر ولو دخل الوقت ومعه ما يمكن للوضوء خاصة اقبل فقيم بجماع عليه حتى يصل لما فيه من تعذر الواجب في الصلاة

وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَعْلَمُ
أَنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

و لا ترقى الى الله الا بالتقوى
و لا ترقى الى الله الا بالتقوى

[illegible]

لا بد من إبقاء في العمل بعض الماء الواحد النقي لا يصفى من العذرة والنجاسة ولا يترك في إناء حتى يفسد من العذرة والنجاسة
لعدم صلاحية له وإن لم يكن نجساً مطلقاً سواء انقص من العذرة المظفرة النقية أو لا أو ما رجع إلى النجاسة فافعل بها كغيره
فإن قلنا لا يزال في قاطرة قطرة من الماء الذي يصفى بعد الغسل من النجاسة فلما أوبسنا من العذرة الأولى على ثوب وجب له من
أولنا ذلك على العمل بعد كل الخلقة وعلى الثاني يسل فلما أوبسنا كالعمل قبل الغسل فكل زيادة الوزن تحرى بحرى الصغير القريب
من الكيل يغسل به النجاسة فإن زاد وزنه فكانت غير كافية فغسل بالواحد أو المستعمل في غسله من الأذى فهو رافع كحدث بانوال النجاسة
هذا القابل من التنجيس لقول الصادق علم الماء الذي يغسل به الثوب أو ينشيل به الحبة لا يترصانه وعقوبته من الاستنجاء إذا لم يسلط
منه على ما يدور من سوارق على الأرض لظاهرة أو لا وهو ظاهر على ما لم يستعمل النجاسة أو وقع على نجاسة خارجة لغير الثوب من هذه
الماء كغير الثوب من الكثير الملاقاة للنجاسة فسقط اعتبار ملاقات النجاسة هناك سقط هناك لقول الصادق علم وقد سئل أخرج
عن أحمد بن حنبل في ماء منقوعة في ذلك الماء الذي استنجيت به قال لا بأس به وفي رواية أخرى يجب أن تكون في الماء لا في غيره
الفرجين والظاهر من ذلك ما خرج فيها من قول أوعايطرون الثوب الذي لم يسلط عليه ملاقاته وقوله العلم وهو الماء الذي لا يسلط
استعماله على ما يعلم ظهر ما من النجاسة على الأثر الذي لعدم انعكاسها عن النجاسة غالباً ولقول الصادق علم ولا يغسل من الأذى والنجاسة
العلم فأنسب فيها ما فصل به البحث ولا يزالنا وأما وجهه لنا أهل البيت فهو شرحهم وفي رواية الأثر لا يسلط على العمل ولا يسلط
كأنه لما رجع انفضا عن العمل من ورود على النجاسة وورود النجاسة عليه لوجود الملاقات فيها **الفصل السابع** في حكم النجس
عدم استعمال الماء النقي من العذرة والنجاسة والكبرى معنى عدم الاعتداد بها في دفع كذا في السلق لا يترك لانتقال الملاقاة للنجس
فليس رفع النجاسة الوضوء وكذا إزالة النجاسة لا يزيد بها ولا فرق بين كون نجاسة ما لم يرفعها أو قبلها أو لم يزل نجاسة قبل نجاسة
والأثر هو الضرورة والاختيار في ذلك إما الأكل والشرب فلا يجوز استعماله في حالة الاختيار إجماعاً ومخرج هذا الضرورة وأما مخرج خلاف
الثنى سواء كانت نجاسته ذاتية أو عارضة ولو قلنا بالنجس لم يرتفع شرطه ولو قلنا به إعادة الطهارة والصلاة سواء كان عالم النجاسة
واحكم أو جاهلاً بها أو واحداً لغوات شرط الصلاة أما لو غسل قبل ما يورده من نجاسة أو التلصيق ثم صلب عادماً عالم فأنه يبعد
الصلاة إجماعاً لغوات شرطها فكانت نجاسة ما عارضة لا نجاسة إعادة الوقت فخلصنا على الأثر لا يترك ما لم يورده من نجاسة ومخرج من الوقت
فالأثر هو شرط القضاء احتياجاً إلى إتيانها لا لمرور علم أو لم يكن في نفسه فلو كان كذا في العلم بشرطه المنية وهل يقر من النجاسة
مستأن العلم أشكال ينشأ من عدم نصرة التبعين لا يشبهه ومن كذا كان الظن العلم في أكثر الأحكام الشرعية والأثر الجائز إن استدل بحسب
والأثر لا يورث من الماء النقي لم يظهر التحسين والاستحالة وماذا أعاد الأثر في رويته على مستعمل النجاسة أو دفعه **الفصل الثامن**
في ما يشبهه وفيه مطالب **الأول** في المشابهة للنجس إذا تشبه عليه ما طهرها بما نجس لثاني الأثر أو غير مبرين كتحسين استعمال النجاسة
رفع حدث ولا إزالة الحدث سواء زاد عدد الظاهر أو نقص سواء كان المشبه الظاهر نجس أو نجاسة ومقتضى فرضه إلى التبريد
الصحيح ولا يجوز التحريم لقول الصادق علم بهرت بها جميعاً ولأن الصلاة للماء النقي حرام فالأقدام على ما لا يؤمن معه أن يكون نجس العلم
كما لا يؤمن معه فصل الحرام فيكون حراماً ولا يجوز لاجتماعها لجاز من الماء واليون أو المخلقة والمضاق في الميتة والمذابة
والهجرة والنجاسة ولا فرق بين أن يكون هناك إساءة قد علمها مرة واحدة أو لا ولا يسلط في التبريد أو قبله لا يدرج عند حاجه الملقن

تحت الاستدلال سنة ١٢١٠
التي هي ما قبل سنة ١٢١٠
١٢١٠

فلا أقوى

فلا تتركوا هذا العمل
والله اعلم بالصواب

في عام ١٩٥٠

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

قوله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

الذي هو من القديس
دعوه الذي لا يحس

في القبل
المرحوب

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

الطوبى كذا لعلهم
وشرهم
المشهور
المفتر

[illegible]

هو الذي هو
منه

[illegible]

111

[illegible]

مجلسه فی شهر ربیع الثانی سنه ۱۲۸۵
در روز پنجشنبه

لا يصحرك الصلاة فيها اليوم ولو كان العبد لا يحرم فيه فصيح في ذلك وقال الله اني علمت اني منكم فاستدركتم عليه
 وقالوا رسول الله لا امرنا بالجد فقلل فقال نعم فامر به فاقبلت فيه سواي من جملته فقال نعم عليه العواض وكشف
 ولا آخر فما شافيه حتى اصابهم المطر فجلل المجد بكف عليه فقالوا رسول الله لا امرنا بالمجد فقلل فقال نعم عليه العواض وكشف
 سلم لاخر من كبريت موسى ولم يزل كذلك حتى قضى حياة الله عليه وآله وكنى اتحاد الحارثية فيها لان عليا علم الم كان يكسر
 الحارثية اذا ما في المساجد ويقول كانها من مذهب اليهود فاستجبت وضع الميعة على ابوابها اتحاج لادخلها لا يادى رايها
 ولولا علم واجعلوا مطاهركم على ارباب ساجدكم ويسفي وضع الميعة على ابوابها لا وقسطها لما فيه من التوسعة وعدم كحاي
 ولا منع علم لان عليا لم يزل على مائة طرية ما مر بهدما ثم مال لا ترفع المائدة الا مع صلح المجد عليه فيه من التوسعة على عورات
 بغيره وتجب الايمان الى الماساجد المقتصد الاقصى بعمارتها اتقاع العبادات فيها واتقاع الناس الصلوات وقالوا لا يسلو المؤمنين على
 من اختلفوا الى المجد احبا بل احدا ثانيا اتقا متنادا الى الله واعلمنا من كل امانة محكمة او سمع بكلمة على المديح ورحمة منتطرة
 او كلمة تزد عن رضى ابي بكر كذا خشيعة او حياء وقال الصادق علم من على المجد لم يضره جله على رطب ولا ايسر الا سجد له
 الارض الى الارضين السابتة ونحوها ليعلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجرى في القبايع احب اليه الله طاعة اجد ما خشيها
 اقلهم ذفرا واخرهم خروجا منها وهذا الحكم مختص بالمجاهدين المشركين لا بالمتدينين بالاسلام وقال الصادق علم خشيها جديكم
 النبوة وافضل الماساجد المجد احكام لقول الصادق علم صلاة في المجد احكام افضل من مائة الف صلاة في غيره من الماساجد
 صلاة في مسجد تعدل عشرة آلاف صلاة في غيره من الماساجد الا المجد احكام فان الصلاة فيه تعدل مائة الف صلاة وقال الصادق علم
 حرم الله وحرم رسول الله وحرم علي بن ابي طالب الصلاة فيها مائة الف صلاة قال الله فيهم قيا مائة الف درهم حرم الله وحرم
 وحرم علي بن ابي طالب الصلاة فيها مائة الف صلاة قال الله فيهم قيا مائة الف درهم حرم الله وحرم علي بن ابي طالب الصلاة فيها
 الصلاة فيها مائة الف صلاة وسكت عن المديح وعن علي بن ابي طالب الصلاة فيها مائة الف صلاة وقال الصادق علم صلاة في
 مسجد النبيلة خير من عشرة وثلاثين صلاة في سائر المساجد اثنتان عشرة صلاة وصلاة الرجل في بيته وحده صلاة واحدة وقصدي
 العبد من علم الله مسجد الكوفة من المديحة قبايع راحته وصلى فيه ثم خرج وركب راحته وقاد الى المدينة فقال له رجل لم اعد
 رسول الله فقال لا تاراه وسجد مسجد النبيلة الكوفة قال الصادق علم الكوفة مسجد نيقان له مسجد النبيلة لوان قرى زيدانا افضل
 فيه واستخار الله كما ذكره عشرين سنة فيه بيت الحسين الذي كان يحيط به وهو الموضع الذي خرج منه ابراهيم الى العاقلة وهو الموضع
 الذي خرج منه داود الى الجالوت وحنان صخره خضر قها صرقت وجعل في حلقه الله ثم عز وجل ونحوها اخذت طينة كل شيء وهو صرح
 المراكب فضل وما لا رايك قال الصادق علم ومن الماساجد التي لا يكون فيها مساجد ملهنة وساجد تباركة ما ما الباركة مسجد غفر
 والله ان قبلته لقاسمته وان طينته لفيضة ولقد وضعه رجل من اولاد جلد الدنيا حتى يخرج منه غيثان ويكون عليه جنتان
 اهلها ملعونون وهو سلبوب عنهم ومسجد بن جعفر وهو مسجد النبيلة ومسجد اكرم ومسجد جعفر في بيته ومسجد يومئذ ومسجد
 واما الماساجد الملعونة لغيره فثيف ومسجد الاشعث ومسجد جبر ومسجد ساك ومسجد اكرم لني كل قبور فروع من الغرابة ومن
 الباقى علم حدثت اربع مساجد الكوفة فرحا للقتل الحسين علم مسجد الاشعث ومسجد جبر ومسجد اكرم ومسجد شيبان في بيته ومسجد اكرم

في كل صلاة
 من كل صلاة
 او على رايه

لا يصح

في كل صلاة
 من كل صلاة
 او على رايه

في كل صلاة
 من كل صلاة
 او على رايه

لا يصح

وہ کہ اعلیٰ مقامات کا حوراء و اللہ عزوجل ان کا نعمت کا بارش ہے

والصلوة فيه
الوجوب

10

وہی کہ دریا کا

مجلسه اول

الممدوح
 الذي يترحم
 على القدم
 والسند الذي
 سحر حلقه
 القدم واليسر
 شاق

٧٩

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

منه فلو كانت وقفاً لم يجرى الاجتهاد الا بغير انما قبله وكذا المصلحة فلا تجوز اجتهاد من بعده
الاجتهاد تحت قضاة الكوفة وما عداها من غير ان كان في الاشارة فان ظهر القواب متفقاً على ما كان
الاخلاف في غير احوال وجهه الى ما ظهر له القواب فيه اجتهاداً ما مضى من صلاته كما يجب مع صلاته لغيره على ما كان
انما الاجتهاد اخذ بحرف وقولان الاستيناف نقض لما ادى من الصلاة والاجتهاد والاجتهاد لا ينقض بطلان قلوب صلى اربع ركعات
الاربع اجتهاداً لم يبدل ولم يظهر له القواب مع ظهور الخطا فان جاز على ذلك القواب بالاجتهاد على القواب
بطلت صلوة الا بغير الاشارة الى الخطا ولا يمكن من ذلك القواب ليخبر وان قد على القواب الخوف الى القواب مثاله ان يكون
ان قبله في المشرق والمغرب متفقاً على وجه المرجح قلنا انها الياسا وجاب القيم بجداً في ظهره كوكب قريب من الافق فقد
علم انما يقيناً انظر له انه مشرق او مغرب ولم يعلم القواب اذ لم يعرفه من غير ان يعرف القواب على القواب
ورفع الكوكب فيعلم انه مشرق او مغرب فيعلم انه مغرب وتوجب صلاة كمن عرفه القبلة وقد يجزى ان يقرأ انما في القيم هذا
كل اذا كان بين الشياطين والسيارات والامانة مستنداً امانته يشافق الصلاة للاسبغ في صلاة واحدة الى حين **فصل في**
اوصاف الاجتهاد ثم دخل عليه وقت اخرى او اراد قضاء ما يشاء قبل مغرب تجديداً اجتهاداً واختار الشيخ سبيلاً اخرى
فان الاجتهاد الثاني انما هو الاول باكد الظن وان خالفه فلكذلك لان فيه الاجتهاد يكون الامانة اقوى من الامانة الاولى
الظنية وقيل لا يثبت ويحكم على هذا الاصل انما هو الحق الاول فيجوز عليه ان يظهر خلافه وكذا الاحالات في طلب المار في المشقة
اذ استفتى من واقعة فاجابه ثم استفتى مرة اخرى فيها مرفق بين تحديد الطلب وتحديد الاجتهاد ان تحديد الطلب مخصوص
بالاخذ بالبيع من مكانه فان الطلب موضع الايدي معرفة العدم فآخر ولا يخص تحديد الاجتهاد بذلك المكان لان اكثر اداء القبلة
فيما جازت لا تختلف المناهج القريبة لادى اجتهاد رجلين في حيتين على كل اجتهاد ولا يقتضى احدهما صاحب ثم تنبأ اجتهاد
الماء ثم الاخاء فعملية ان يمارق قد جازت الاجتهاد الثانية ولا يشاع الا في الاستدلال او لغيره اجتهاد الامام اخذوا من انما في السجدة
ومارقة المأموم مستمراً على حاله ولا يختلف اجتهادها في التماسر والجمعة واحدة فان اجتهاداً على المجتهد لا يستقبل غير المكثرة
كما لا يختلف الاجتهاد في الجدة ولا يتبدل احدها فصاحب وان كلفنا انما في اجتهاد فلابس **فصل في** المقلدة الصلاة المتباعدة حاله
انما يكون مقلدة فان كان قوله على اجتهاد استمر ان كان قوله الاول ارجح من امارته او معرفة اداء القبلة فانما لا يقر بالاربع
بالاضعف وان تساوى اوجه الترجيح استمر هله المرجح الى الثاني فكان قوله الثاني ارجح فهو كغير اجتهاد البصير
ولا خبره هذا الفقه لم يترجمه الاعادة وان كان قوله ارجح كغيره اجتهاده وهو علم وان كان قوله فرم وجهه والوجه عليه
لاستدانة الى اجتهاده انما الاول على الاجتهاد ولا فرق بين ان يكون قوله الثاني اصدق منه او لا **فصل في** لو كان لا يرضى بغيره
المشرك ومتدبر والا على معرفته ان قبله لغيره في المشرق ولا الخرب بغيره قوله ويكون بقره ما لو تيقن المجتهد
انما انما الصلاة فيلزمه الاستيناف ولو قال انه انما على الخطا قطعاً فليكن بغير قوله فان قطعاً بغير قوله في قوله الاول
يجوز الاجتهاد من محسوس وهذا المقام باطلاً فليخبر عن القواب قاطعاً به وقد جاز عن مجتهد او على المتدبرين في الرجوع اليه
ليطعن في قوله الاول بقطع ولا يكون ان يكون قطعاً على اجتهاد ان الاجتهاد لا يفيد القطع ولو اخبره الثاني عن الخطا ولم

فان كان في قوله الاول بقطع ولا يكون ان يكون قطعاً على اجتهاد ان الاجتهاد لا يفيد القطع ولو اخبره الثاني عن الخطا ولم

من القواب هو ولا يقدر فهو كغير المجتهد في اناء الصلاة **فصل في** اجتهاد قاضي اجتهاده الاجتهاد فصولاً في غيرهما من الاجتهاد
وانما اجتهاد القبلة لا يتصور انما على اجتهاده ولم يفعل فيبقى عبثاً التكليف **فصل في** اوصاف اجتهاده فحق انما انما استمر
ان اجتهاده اولى من اجتهاد غيره فانما استداراً استدرك ان تكلم ولا ابطلها ويحيى اوله وان شيع فيها وهذا على ما يقتضيه
انها فان ظهر له الصحة او خفي الامر احتسب لا يدخل مشروفاً ولو ظهر للطلان استداراً ان كان سبباً والا استأنف **فصل في** دور السيف
والدين لو اختلف وصاحبها اخل بعد الصلاة عليها لغيره كل واحد منها الصلاة متباعدة المكثرة وعدم اصاله البراءة
وان كانا اثنين امانة الجماعة ولا يجب القعدة قطعاً **المطلب الخامس** فيما سبق له الاستقبال للقبلة منه واجب
وهو مواضع اذ ارض الصلاة **فصل في** الذبحة عند الدعاء بالثب عند احتضاره وتبليغ الصلاة عليه ودفنه
ومنه سيج كالمجوس للقبلة والدعاء منه حرام عند البول والغائط والجنس في حال الصلاة ولا صلاة وجه الاستقبال
مع القبلة في قول بعض المقلدة على كل مطلق سيقطع حاله ان يعرف وهو يحل الاستدانة التافهة انما لا يقرب ذكي وسقط حاله ان يعرف
والسفر ولا فرق بين جميع الذنائب كالصلوات اليومية والطواف والكسوف والتذرع والفساد واختيار ولا ينجس سجود الملائكة
وسجود الكفرة قضاة الجحيم ومجدق في اليهود والخرقة العريضة كما ان الاجتهاد مع اضلال الاستدانة اها ما سواها وان كان استدار
لان اولاً ولو استقبل على قريب بجواز الاستدانة ويجعل المنع للغير التي عن الصلوة على الاجتهاد وكذا لا يجوز اجتهاد
على الاجتهاد لان الذنوب لا تعظم فيها القيام والاقرب صحة القربة على بغير مقتول او ارجح مقتولاً كما حال كما تجوزة الميتة
اجتهاداً وكذا كانت الكثرة هنا ليست كما درج من لانها حرك بالعرض ولا فرق في سقوط الاستدانة بين المار وسفر او طيلة او في
قصر الوقت لا يحتاج القيمة الى التردد في دار اقامته ولا في الزاوية والمائش حيانين الصلوة الثانية من بعد وقت القاعة وقضائه
طرفة المهام والمعالج وتجاوز القربة على الاجتهاد مع الضرورة اجتهاداً لان علم على العرض والجلد لا يبرح وحله وقطعه ولا
امانه للاستدانة المسقط لادمة وكذا المريض العاجز عن الحركة لقول الصادق عليه السلام لا يصح على الالبسة الا مريضاً اذا صلى
على الاجتهاد فربما مع الضرورة وحال يستدل المسلم ما مكثه ومخوف الدانة او انما عرف مع المكث فان عجزه ولم يكن في الخوف
حالا في حله يمكن للضرورة ولا يحل الاعادة لاصاله البراءة وكسبه في حاله من الصلوة الاستدانة المكثرة وانما
صلاح الاجتهاد توجه الى حيث قد جرت فانه وان مكث من الاستدانة المسقط فربما **فصل في** ولا علم كان يصح في السفر على اجتهاد
حيث قد جرت به وكان امير المؤمنين عليه السلام يترجم على اجتهاد ولو اضطر الى الفرائض على الاجتهاد والدانة الى القبلة في زمانه
الاجتهاد بطلت صلاته لان مرك الاستدانة اختياراً وان كان في الجاهلية فان لم يكن من الخوف فلم يطل وان كان سواها
الخوف سبباً او كثيراً او كثيراً صلي قطعاً وحرف وجه الدانة عن طريق عمل لا يطل صلاته وان كان الاخرى ولو ترك
تعلوها واستدل القبلة في الفرض والتقليل بل يجب المكث ولا فرق بين الدانة والشبهة فمخوف ان يتفقد الشبهة حيث ما توجت
فلا والاستدانة والطواف تقلد على الاجتهاد **فصل في** كيفية على اداءه وهو حرام ولكن من الاستقبال فانه لا على الفعل **فصل في**
وان لم يكن من الاستقبال على امكانه فان لم يكن يتقبل تشكيله الاحرام لكونه ابتداء الصلاة على وجهه **فصل في**

وإذا كان في قوله الاول بقطع ولا يكون ان يكون قطعاً على اجتهاد ان الاجتهاد لا يفيد القطع ولو اخبره الثاني عن الخطا ولم

ولا يتصور كمالها في النفس لا يتصور من كونها في الوجود والافتقار إلى الله تعالى في كل وقت
ان وقع الصوت الاذان في الترتيب في العلل والاشياء وكثير الشك في ان هناك من يسمع من الله تعالى في كل وقت
ان وقع الصوت الاذان في منزلة قال فقلت فاذ قبحا لله عني سقي وكثير من يسمع من الله تعالى في كل وقت
وجامعة خدي فلما سمعت ذلك من هناك علمت به فاذ قبحا لله عني سقي وكثير من يسمع من الله تعالى في كل وقت
كانوا غيبا اذ اذاع الرفع فان استر به فالاولى استجابا عاده وكذا البراءة ببعض هؤلاء والرفع في الامانة دون الرفع فيه لانها
لها ضربان وهذا الاستجابة في حق الرجال دون النساء والصوت من السماع **الترتيب** الاذان بان يهتم فيه ما هو من تعليم
بما راعى على رسله اولى به من غير عجلة ولعله علم اذا دنت فتسلي اما الامانة فيجب فيها الاحذار لان المتصور اعلام
بما هو من تعليم الصلاة ولعله الباقي قبل الامانة **حذف** سجد الفصل بين الاذان والاقامة بجملة او جملة او سكتة
او خطبة الا ان المغرب فانه ينصل منها خطبة او سكتة او تسبيحة لصيق وقتها وفي الظهر يجوز صلاة ركعتين لقوله علم بليل
اجل من ذلك انك اقامتك قدما بغير الاكل من الكرم والنار من شرب والمعتصم اذا دخل الفضا راجعا وقال الصادق علم
من كذا اذن هذه الاطراف فاني فيها نفسا وكان الصادق او الكاظم عليهما السلام يؤذن في الظهر على ستة ركعات ويؤذن في المغرب
على ثمانية ركعات بعد الظهر ولا الاذان للاعلام فيجب الانتظار ليدرك الناس الصلاة وتحتل غايته **الدعاء** اذا فصل بين الصلاة
والسكوت بآي من سورة يقول اذا اجلس بعد الاذان اللهم اجعل قلبي بارا ورزقي دارا واجعل لي عند فقير رسول الله
قل لا اله الا انت **الصلوة** حمله واستجاب الاذان والاقامة لغير من التواضع سواء كانت رابعة او اولا وسواء من قبل الجماعة
كالعبد مع اخلائك المزمع ولا تستأمر او لا لعدم التخل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه اذا قامة كركن في الصلاة
العبودية والكسوف والاستسقاء تلاوا وحل هذه الهدى في صلاة الجماعة انما ينشأ من عموم امره ومن الاستسقاء منه
المتبعين وكذا لا يؤذن في غير من الغلظ في حق المتدبر والعبد مع الشرايط والجماعة والكسوفين لما تقدم ولما ذكر في
هذه المواضع كان جديا وحله ليس الا الصلوات في كل جمعة واجبة سواء المنفردة والجماع لقوله علم لا يسجد احد منكم
رجل تحت الغنم والبادية فاذا دخل عليك وقت الصلاة فاذا نزل رافع صوتك فانه لا يصح صوتك صغرى ولا شجرا ولا مدر الامهات
من القيامه وهو على اطلاق تساؤل رجاء حضوره او لا ولا فرق بين الاذان والقضاء لقوله علم فراقته صلاة فريضة فليقفها
قائما وان مايسر للصلاة في اداها من غير فسادها كما لا يرد الاذان وتأكيد الاستجابة في الاداء واكد من قبله بالقرارة
ومنه الغلظة والمغرب لقول الصادق علم لا تقع الاذان والصلوات كلها فان ركعتين ولا تركعة العزيم في غير ما يقدر
وقال الباقر علم ان اد في ما يجزى من الاذان ان يقتضيه الليل اذان واقامة ويقتضيه النهار اذان واقامة ويجزى من الصلوات
اقامة بغير اذان ولو كان عليه قضاء صلوات كثيرة لم تأكد استجابة كبر الاذان بل يجوز ان يؤذن في اول رده وتعلم تكرار
الاقامة مع كل صلاة ولو قصر بها اقامته اجمع اجزا ولو جاز بصلواته اذان في اولها واقامه وتعلم لما تيسر فاضواء
كان في وقت الاذان والاقامة في موضع كان لان الصادق علم يؤذن في المغرب والفتار المنزلة باذان واحد
واقامتين وسقط الاذان والعصر من جملة لان الجماعة تجمع صلاتها واستقطب ما بينها من التواضع ولقوله الباقر علم ان رسول الله

وكانت اول الف
قلت الطاهر
تواضع
الصلوة
تواضع
تواضع
تواضع

ولا يتصور كمالها في النفس لا يتصور من كونها في الوجود والافتقار إلى الله تعالى في كل وقت
ان وقع الصوت الاذان في الترتيب في العلل والاشياء وكثير الشك في ان هناك من يسمع من الله تعالى في كل وقت
ان وقع الصوت الاذان في منزلة قال فقلت فاذ قبحا لله عني سقي وكثير من يسمع من الله تعالى في كل وقت
وجامعة خدي فلما سمعت ذلك من هناك علمت به فاذ قبحا لله عني سقي وكثير من يسمع من الله تعالى في كل وقت
كانوا غيبا اذ اذاع الرفع فان استر به فالاولى استجابا عاده وكذا البراءة ببعض هؤلاء والرفع في الامانة دون الرفع فيه لانها
لها ضربان وهذا الاستجابة في حق الرجال دون النساء والصوت من السماع **الترتيب** الاذان بان يهتم فيه ما هو من تعليم
بما راعى على رسله اولى به من غير عجلة ولعله علم اذا دنت فتسلي اما الامانة فيجب فيها الاحذار لان المتصور اعلام
بما هو من تعليم الصلاة ولعله الباقي قبل الامانة **حذف** سجد الفصل بين الاذان والاقامة بجملة او جملة او سكتة
او خطبة الا ان المغرب فانه ينصل منها خطبة او سكتة او تسبيحة لصيق وقتها وفي الظهر يجوز صلاة ركعتين لقوله علم بليل
اجل من ذلك انك اقامتك قدما بغير الاكل من الكرم والنار من شرب والمعتصم اذا دخل الفضا راجعا وقال الصادق علم
من كذا اذن هذه الاطراف فاني فيها نفسا وكان الصادق او الكاظم عليهما السلام يؤذن في الظهر على ستة ركعات ويؤذن في المغرب
على ثمانية ركعات بعد الظهر ولا الاذان للاعلام فيجب الانتظار ليدرك الناس الصلاة وتحتل غايته **الدعاء** اذا فصل بين الصلاة
والسكوت بآي من سورة يقول اذا اجلس بعد الاذان اللهم اجعل قلبي بارا ورزقي دارا واجعل لي عند فقير رسول الله
قل لا اله الا انت **الصلوة** حمله واستجاب الاذان والاقامة لغير من التواضع سواء كانت رابعة او اولا وسواء من قبل الجماعة
كالعبد مع اخلائك المزمع ولا تستأمر او لا لعدم التخل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه اذا قامة كركن في الصلاة
العبودية والكسوف والاستسقاء تلاوا وحل هذه الهدى في صلاة الجماعة انما ينشأ من عموم امره ومن الاستسقاء منه
المتبعين وكذا لا يؤذن في غير من الغلظ في حق المتدبر والعبد مع الشرايط والجماعة والكسوفين لما تقدم ولما ذكر في
هذه المواضع كان جديا وحله ليس الا الصلوات في كل جمعة واجبة سواء المنفردة والجماع لقوله علم لا يسجد احد منكم
رجل تحت الغنم والبادية فاذا دخل عليك وقت الصلاة فاذا نزل رافع صوتك فانه لا يصح صوتك صغرى ولا شجرا ولا مدر الامهات
من القيامه وهو على اطلاق تساؤل رجاء حضوره او لا ولا فرق بين الاذان والقضاء لقوله علم فراقته صلاة فريضة فليقفها
قائما وان مايسر للصلاة في اداها من غير فسادها كما لا يرد الاذان وتأكيد الاستجابة في الاداء واكد من قبله بالقرارة
ومنه الغلظة والمغرب لقول الصادق علم لا تقع الاذان والصلوات كلها فان ركعتين ولا تركعة العزيم في غير ما يقدر
وقال الباقر علم ان اد في ما يجزى من الاذان ان يقتضيه الليل اذان واقامة ويقتضيه النهار اذان واقامة ويجزى من الصلوات
اقامة بغير اذان ولو كان عليه قضاء صلوات كثيرة لم تأكد استجابة كبر الاذان بل يجوز ان يؤذن في اول رده وتعلم تكرار
الاقامة مع كل صلاة ولو قصر بها اقامته اجمع اجزا ولو جاز بصلواته اذان في اولها واقامه وتعلم لما تيسر فاضواء
كان في وقت الاذان والاقامة في موضع كان لان الصادق علم يؤذن في المغرب والفتار المنزلة باذان واحد
واقامتين وسقط الاذان والعصر من جملة لان الجماعة تجمع صلاتها واستقطب ما بينها من التواضع ولقوله الباقر علم ان رسول الله

اصولها
من اولها
وكونها
تواضع

[illegible]

10

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

المقصد

في بيان ما يجب عليه من الصلاة في كل وقت من الأوقات...
باب الأول في بيان ما يجب عليه من الصلاة في كل وقت من الأوقات...
باب الثاني في بيان ما يجب عليه من الصلاة في كل وقت من الأوقات...

الانحراف من قبل الصلاة...
باب الثالث في بيان ما يجب عليه من الصلاة في كل وقت من الأوقات...

باب الرابع في بيان ما يجب عليه من الصلاة في كل وقت من الأوقات...

باب الخامس في بيان ما يجب عليه من الصلاة في كل وقت من الأوقات...

باب السادس في بيان ما يجب عليه من الصلاة في كل وقت من الأوقات...
باب السابع في بيان ما يجب عليه من الصلاة في كل وقت من الأوقات...
باب الثامن في بيان ما يجب عليه من الصلاة في كل وقت من الأوقات...

۱۷۷۷
 ۱۷۷۸
 ۱۷۷۹
 ۱۷۸۰
 ۱۷۸۱
 ۱۷۸۲
 ۱۷۸۳
 ۱۷۸۴
 ۱۷۸۵
 ۱۷۸۶
 ۱۷۸۷
 ۱۷۸۸
 ۱۷۸۹
 ۱۷۹۰
 ۱۷۹۱
 ۱۷۹۲
 ۱۷۹۳
 ۱۷۹۴
 ۱۷۹۵
 ۱۷۹۶
 ۱۷۹۷
 ۱۷۹۸
 ۱۷۹۹
 ۱۸۰۰
 ۱۸۰۱
 ۱۸۰۲
 ۱۸۰۳
 ۱۸۰۴
 ۱۸۰۵
 ۱۸۰۶
 ۱۸۰۷
 ۱۸۰۸
 ۱۸۰۹
 ۱۸۱۰
 ۱۸۱۱
 ۱۸۱۲
 ۱۸۱۳
 ۱۸۱۴
 ۱۸۱۵
 ۱۸۱۶
 ۱۸۱۷
 ۱۸۱۸
 ۱۸۱۹
 ۱۸۲۰
 ۱۸۲۱
 ۱۸۲۲
 ۱۸۲۳
 ۱۸۲۴
 ۱۸۲۵
 ۱۸۲۶
 ۱۸۲۷
 ۱۸۲۸
 ۱۸۲۹
 ۱۸۳۰
 ۱۸۳۱
 ۱۸۳۲
 ۱۸۳۳
 ۱۸۳۴
 ۱۸۳۵
 ۱۸۳۶
 ۱۸۳۷
 ۱۸۳۸
 ۱۸۳۹
 ۱۸۴۰
 ۱۸۴۱
 ۱۸۴۲
 ۱۸۴۳
 ۱۸۴۴
 ۱۸۴۵
 ۱۸۴۶
 ۱۸۴۷
 ۱۸۴۸
 ۱۸۴۹
 ۱۸۵۰
 ۱۸۵۱
 ۱۸۵۲
 ۱۸۵۳
 ۱۸۵۴
 ۱۸۵۵
 ۱۸۵۶
 ۱۸۵۷
 ۱۸۵۸
 ۱۸۵۹
 ۱۸۶۰
 ۱۸۶۱
 ۱۸۶۲
 ۱۸۶۳
 ۱۸۶۴
 ۱۸۶۵
 ۱۸۶۶
 ۱۸۶۷
 ۱۸۶۸
 ۱۸۶۹
 ۱۸۷۰
 ۱۸۷۱
 ۱۸۷۲
 ۱۸۷۳
 ۱۸۷۴
 ۱۸۷۵
 ۱۸۷۶
 ۱۸۷۷
 ۱۸۷۸
 ۱۸۷۹
 ۱۸۸۰
 ۱۸۸۱
 ۱۸۸۲
 ۱۸۸۳
 ۱۸۸۴
 ۱۸۸۵
 ۱۸۸۶
 ۱۸۸۷
 ۱۸۸۸
 ۱۸۸۹
 ۱۸۹۰
 ۱۸۹۱
 ۱۸۹۲
 ۱۸۹۳
 ۱۸۹۴
 ۱۸۹۵
 ۱۸۹۶
 ۱۸۹۷
 ۱۸۹۸
 ۱۸۹۹
 ۱۹۰۰
 ۱۹۰۱
 ۱۹۰۲
 ۱۹۰۳
 ۱۹۰۴
 ۱۹۰۵
 ۱۹۰۶
 ۱۹۰۷
 ۱۹۰۸
 ۱۹۰۹
 ۱۹۱۰
 ۱۹۱۱
 ۱۹۱۲
 ۱۹۱۳
 ۱۹۱۴
 ۱۹۱۵
 ۱۹۱۶
 ۱۹۱۷
 ۱۹۱۸
 ۱۹۱۹
 ۱۹۲۰
 ۱۹۲۱
 ۱۹۲۲
 ۱۹۲۳
 ۱۹۲۴
 ۱۹۲۵
 ۱۹۲۶
 ۱۹۲۷
 ۱۹۲۸
 ۱۹۲۹
 ۱۹۳۰
 ۱۹۳۱
 ۱۹۳۲
 ۱۹۳۳
 ۱۹۳۴
 ۱۹۳۵
 ۱۹۳۶
 ۱۹۳۷
 ۱۹۳۸
 ۱۹۳۹
 ۱۹۴۰
 ۱۹۴۱
 ۱۹۴۲
 ۱۹۴۳
 ۱۹۴۴
 ۱۹۴۵
 ۱۹۴۶
 ۱۹۴۷
 ۱۹۴۸
 ۱۹۴۹
 ۱۹۵۰
 ۱۹۵۱
 ۱۹۵۲
 ۱۹۵۳
 ۱۹۵۴
 ۱۹۵۵
 ۱۹۵۶
 ۱۹۵۷
 ۱۹۵۸
 ۱۹۵۹
 ۱۹۶۰
 ۱۹۶۱
 ۱۹۶۲
 ۱۹۶۳
 ۱۹۶۴
 ۱۹۶۵
 ۱۹۶۶
 ۱۹۶۷
 ۱۹۶۸
 ۱۹۶۹
 ۱۹۷۰
 ۱۹۷۱
 ۱۹۷۲
 ۱۹۷۳
 ۱۹۷۴
 ۱۹۷۵
 ۱۹۷۶
 ۱۹۷۷
 ۱۹۷۸
 ۱۹۷۹
 ۱۹۸۰
 ۱۹۸۱
 ۱۹۸۲
 ۱۹۸۳
 ۱۹۸۴
 ۱۹۸۵
 ۱۹۸۶
 ۱۹۸۷
 ۱۹۸۸
 ۱۹۸۹
 ۱۹۹۰
 ۱۹۹۱
 ۱۹۹۲
 ۱۹۹۳
 ۱۹۹۴
 ۱۹۹۵
 ۱۹۹۶
 ۱۹۹۷
 ۱۹۹۸
 ۱۹۹۹
 ۲۰۰۰
 ۲۰۰۱
 ۲۰۰۲
 ۲۰۰۳
 ۲۰۰۴
 ۲۰۰۵
 ۲۰۰۶
 ۲۰۰۷
 ۲۰۰۸
 ۲۰۰۹
 ۲۰۱۰
 ۲۰۱۱
 ۲۰۱۲
 ۲۰۱۳
 ۲۰۱۴
 ۲۰۱۵
 ۲۰۱۶
 ۲۰۱۷
 ۲۰۱۸
 ۲۰۱۹
 ۲۰۲۰
 ۲۰۲۱
 ۲۰۲۲
 ۲۰۲۳
 ۲۰۲۴
 ۲۰۲۵
 ۲۰۲۶
 ۲۰۲۷
 ۲۰۲۸
 ۲۰۲۹
 ۲۰۳۰
 ۲۰۳۱
 ۲۰۳۲
 ۲۰۳۳
 ۲۰۳۴
 ۲۰۳۵
 ۲۰۳۶
 ۲۰۳۷
 ۲۰۳۸
 ۲۰۳۹
 ۲۰۴۰
 ۲۰۴۱
 ۲۰۴۲
 ۲۰۴۳
 ۲۰۴۴
 ۲۰۴۵
 ۲۰۴۶
 ۲۰۴۷
 ۲۰۴۸
 ۲۰۴۹
 ۲۰۵۰
 ۲۰۵۱
 ۲۰۵۲
 ۲۰۵۳
 ۲۰۵۴
 ۲۰۵۵
 ۲۰۵۶
 ۲۰۵۷
 ۲۰۵۸
 ۲۰۵۹
 ۲۰۶۰
 ۲۰۶۱
 ۲۰۶۲
 ۲۰۶۳
 ۲۰۶۴
 ۲۰۶۵
 ۲۰۶۶
 ۲۰۶۷
 ۲۰۶۸
 ۲۰۶۹
 ۲۰۷۰
 ۲۰۷۱
 ۲۰۷۲
 ۲۰۷۳
 ۲۰۷۴
 ۲۰۷۵
 ۲۰۷۶
 ۲۰۷۷
 ۲۰۷۸
 ۲۰۷۹
 ۲۰۸۰
 ۲۰۸۱
 ۲۰۸۲
 ۲۰۸۳
 ۲۰۸۴
 ۲۰۸۵
 ۲۰۸۶
 ۲۰۸۷
 ۲۰۸۸
 ۲۰۸۹
 ۲۰۹۰
 ۲۰۹۱

وذكرنا المصطفى الرابع في صلاة
العدد مائة وثمانين وثلاثمائة

5.

مصبوحها بعد ما ورد فصل الصلاة ليعتد من سائر الأفعال كما عرفت من أن المأزنا هو المقصورة الدعاء على نحو رتبة فنية
الوقت عن رتبة الظهر مثلا كشأن كل وقت على رتبة فنية لغير الفصل الإضافية إلى الوقت أما لو كان علمانية فلا وقت
القائمة عن الظهر وقت الذكر وإن كان وقت الظهر لم يعلم فليصلها إذا ذكرها فأن ذلك وقتها وليت بظهره لاسم الظهر رتبة الجمعة
ولا الجمعة ثمة الظهر المقصورة لأنها فرض مستقل رأسه ولا رتبة مطلق الظهر **في تعيين العزيمة** أو كذا تنافرا وقتها لأن الظهر يقع
من المطلق بها لا يعنى ومنها ما دعاه جماعة وكل فصل في نماز وجوب لا بد من تخصيص بأحد ما من خصصه والعزيمة **الاضافة** إلى الضم
فإن يقول رتبة الله أو رتبة الله لتحقق معنى الاختصاص **في التعرض للنقص** والآراء هنا كل واحد واحد ما على
أن الظهر مشترك بينهما ولا بد من المآزير وطور الضم الآراء أربع الأولى أن يعنى الضم الآراء كونه قد تم فأنما اقتصرتم منكم في
الأقرب لكم إذا قصدت النية بالمعنى والأصل التعرض للاستقبال والعدد الركعات لأن الطهارة الركعات التي هي قصر يكون للأرثا
والنمام والقصور وان مختار **في معنى** بقصد اتباع الواجب لو حرمه والمذنب لم يكن أول وجهها لا لغيره بل لغيره
كما أنه يقتضيه اتباع الصلاة وهو مستلزم إظهار أفعالها بالآلة لم يحرمها وجهها ولا يفيقيل كل فصل قبل ما استلزم
لم يكن قصد الإحاطة إلى رتبة التواضع فاما مطلقة وبكيفية فصل الصلاة لأنها إذا في درجات الصلاة فأنما فصل الصلاة

أقول أما السطر عليه
فإنه مأخوذ من قوله
أقول أما السطر عليه
فإنه مأخوذ من قوله

جمهورية مصر العربية
 المجلس القومي لحقوق الإنسان
 وزارة العدل
 القاهرة

در
فصل پنجم

3

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فان كان في ذلك ما لا يوافق عليه
والسورة في حقه من الامور
مما لا يوافق عليه من الامور
فان كان في ذلك ما لا يوافق عليه
والسورة في حقه من الامور
مما لا يوافق عليه من الامور

كالعلم فضلا وجميعه منها الجبر لها بقدرها لا يتغير بها إلا ما صلح فيه علم صلاة النهار وجوارحه
فيها الأسرار لا تعمل بها ولا لها طبعها في صلحها مع حقوق العشرة بجبر في الخوف وبما صلح الاستقامة بعد العلم
وتمام النهار يسير بها وتعامل الليل بجبر والنهار كالعقوبات ولا اعتبار بمراتب علمها لقوله على ما ينصها كما قاله في بعض النسخ
من سقط ضاحكة الاختصاص في الرأية الأصل والأرفق بين الامام والفقير وفتح الجبر صلاة الجمعة وظهرها على الاثرين
في الخبر الخاتم فقد انسا على التفرقة وجب عليه كساب الذرة عليها انسا العالم والنزل الى متحف يقولها منه سوار
بالشوا او الاستيعار والاستعارة أو تأخر لضييق الوقت واولاده وتعدت التفرقة من الصلح بمنزلة الرحمة بخلاف الكبير
بعد العاج عن العربة التي ترجعها الى نظم القرآن مجزء وهو المقصود في راعها هو ارب منه والكبير ليس بجبر ومنع
منافاة لفرقة اقرب اليه فان احسن القرآن شيئا غير الفاتحة وجب عليه ان ينسأ بعد الفاتحة لا يجوز له العدول الى الذكر
بينما هو في القرآن ولا يجوز الصلح مع من كان يتناول لراحة العدد في قوله ولقد اتيناك سبعا من المنان في المثال الا في ربيع
سواة المحرور في ربيع الفاتحة او الزادة عليها لانها مقبولة الفاتحة في جميعها كالبقرة اما في الآيات وتقبل الصلح في الآيات
صوم طويل في جود فضاه في صوم قصير في غير بطول الساعات ولا يحل له بعد كل حرف في الآية من الفاتحة بل يحل له ان يجعلها
كان آية ثم ان احسن مع آيات متوالة لم يجوز العدول الى البقرة في آياتها اقبه الفاتحة وان لم يحل في آياتها متفرقة ولو كانت
الآيات المعردة لا يقيد معنى فظنوا اذا قرئت وحدها لقوله ثم نظر احسن الا في مرتبة هذه الآيات المتفرقة ويجوز في آيات
لا يحسن في الاقرب الامور لا يحسن الآيات ولو كان يحسن ما دونها لم يحسن صلح قدر الفاتحة والاربع اتم تعويذا
واقي بالذكاء والدة ولم يحسن آية وجب في ذلك الذكر لا في التبرج والتجويد التبرج والتكبير ولا في الكيفية الفرق بين آياتها علم
انما لم يجد في الصلاة فينبغي ان يقرأها كما امر الله ثم فان كان لا يحسن شيئا من القرآن فليجهد الله والمسلمون في آيات الذكر فقد كان
التفرقة لغير العرف في ذلك كحد التفرقة فان لم يتكبر في التفرقة عدل ان يهملها مدة وهل يحل الترجيع فيقول سبحان الله والحمد لله
والله الا الله والله اكبر اسكالها من لطلاق الامر لنفسه في التجويد فيكون هذا الذكر كذا في الفاتحة الا من سألها ان يقرأ
في الصلح المطلقة ثم انما لم يكن بدلا الا في ربيع الحجوع في الاول لا يحسن هذه الا اذا كان من غير هذه الذكر الا من سألها ان يقرأ
عرف غيرها من القرآن ولا يجوز قراءة غير الفاتحة فيها بل يحل الذكر كما لا يحسن الذكر للعارف من القرآن الا في ربيع الحجوع
وان كان في غير الفاتحة ولا يحل في ربيع حامل التفرقة بالقرآن في الذكر ولا تكبره وتعدلان ان يصعد الذكر الثاني في ربيع الحجوع
البدلة في حق ما جعله الا في ربيع العارف في ربيع الحجوع لا يتعدون قصد البدلة فيها ولا غير فمات الا اذا كان على اسكال
الحضرة كالانبيه على الاثرين سواة عقلت بامور الاخر او الدنيا ولم يعرف شيئا من القرآن ولا في الاذكار وجب عليه التفرقة في
الوقت مشغافا في وقت قبله او بعد المرشد وجب ان يقرأ الفاتحة ثم حرك اذا لم يقرأ من صلوها وجب في وقت
من جملة الفاتحة ولم يقرأ يتكبرها ويجعل في الاول لان البعض اقرب الى الباقي من غير هوام البدلة وضار كما في
غيرها من القرآن لا يعيد الى الذكر ولزم يحسن من القرآن الا ذلك البعض الا في ربيع الحجوع ولا في الذكر عوضا في آيات القرآن

استغفر الله العظيم

مجله علمی و پژوهشی

الحمد لله وحده ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا الذم له تعين كذا ما يحسنه ولو احسن النصف انما كان اجزا
اليد وجب ان يعدصها الذكر والراوية ثم ما في النصف لثاني دعاء للتوسيع كما تحسن المبدل وان ارجعنا الكريم في
النصف الثاني فترى ولما علم القاضية انما الصلاة بان لفظة انسان واحضرت صحيفة يمكن من القراءة فيه فان كان قبل
الشموع في قراءة البدل فعليه ان يقرأ القاضية وان كان بمقابلة البدل والركوع لم يجز الرجوع وقد مضت تلك الحجة
وان كان بعد القراءة وقبل الركوع فالأمر وجهي قراءة القاضية لان عليها في وقد مد عليها ومثل عدده لان البدل قد تم
ولم يدرى الغرض به فاشبهه بالركوع البدل ثم قد على الاصل وصلى المنيتم ثم تلاها في الماء ولو كان في الاثناء وجب له البدل
على القراءة ولعل بحسن القرينة لم يجز الرجوع بل عدل الى الذكر ولم يحسن الذكر العريضة وجعلنا في الرحمة فيه ولا في غيره
ان وجه القرآن اول من ترجمه الذكر جاهل العريضة فيها وهذا الذكر عوض القاضية لا يجوز وطورها فاعلموا خاصة الكشيها واول من ترجمها
ووجه العلم في المستقبل ولو عرف بعض السوء وجعلنا في هذا المبدأ ولا يحسن عليه ذلك كونه بدلا عن الباقي **الجزء الثاني** في المسنونا ت
في القراءة وفيه عن الترتيل في القراءة لقوله تم وذلك لأن الترتيل في القراءة علم ينفع للصلاة اصيل في كل قراءة وكذا
استحب في الشيخ والمهمل للحجة من خلفه من يتلوا به يان تحريف واظهارها ولا بد من تحريف القارئ ولو
الزم ولم ينزلوا في بحروف بلما احتج صلاته بعد الاعراب لانه كما يجوز ما استحب اظهاره الوقوف في مواضعه
لصلته للامانة من الاتباع والاستحباب التطويل كثيرا فيقول كل من خلفه قال علم تمام اقامت ويحذفه مستحب للمعرو
ولم يعرف الامام عروض من بعض المؤمنين به وجب حروجه استحب له التقيد لقوله علم ان لا تم في الصلاة وانما اريد
ان اقلها فيها فاحسن ما اخفى فاجوز فيها اربعة اشق على الله مستحب القراءة سكتان قليلا لا يحد ولا بعد السورة
لانها في علم التدرج على اختلاف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان له سكتة فكتب الى ابي بكر فساكن انه سكتان الا في مقام
القرآن واقطع من السورة سكتان يقولون الثورين والمغرب بقصار الفضل والتوحيد والقراءة العتار يتوسطها في الاطراف
والغائبة والطائفة الصبي بطولته كالزيت والذرة للرواية سكتان في ثلثي ظهر الجمعة وجمعة الجمعة والمناقض
سواركنا مع والمنهج كحاضره الما فيقول اليها فيعلم ان الله اكرم الجمعة المؤمنين فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم سكتان
تروخا لثلاثين فلا ينفق في ركعها وليسا وحين في الجمعة على الاصح لعل لكل طر علم في الرجل يقرأ في صلاة الجمعة بقدر
مستهل فقال لابي سكتان بقوا في غداة يوم الجمعة الجمعة والتوحيد ورى لنا قفين في مغرب ليلة الجمعة وعاشاها
الجمعة والاعلى وفي رواية القرية المغرب سكتان نقلة غداة الاثنين والجمعة هل في سكتان بقرا الجمعة بيعة
مواضع في اول ركعة من ركعتي الزوال واول ركعة من ركعتي المغرب واول ركعة من صلاة الليل واول ركعة من ركعتي الاحرام في
والغداة اذا اجتمع بها والطواف للرواية وفي الثانية من هذه المواضع التوحيد رواية اخرى مستحب قراءة الموحدين في اول
من السبع وفي الثانية التوحيد سكتان بقراءة الركعتين الاولتين من صلاة الليل لمنس من هو الله احد في كل ركعة وفي الثانية
صلاة الليل في ركعتي الزوال لا عام ولا كرفع مع السكتة فان تصيق الوقت خفف القراءة **الجزء الثالث** في القرائن
بحد للصلاة بقراءة الحمد وقراءة نصف السورة او اقله بعدك الموعود اخرى لغرض تبين وقد كفي اذا قدر عليه ثم ما منع

قوله ونحوه الا انهم لم يروا
في اي موضع توقف بحاجه
تتم اتمه في موضع لا يتوقف
في اي موضع لا يتوقف
والله اعلم بالصواب

قوله انتم طاعتوا جعل المفضل
من يورد الى طاعة الله

قال في هذه الجملة ان قوله يكون الاستقام
 على الامر بالمعروف هو عدم الكفر والكفر في
 مع امكان التسليم على ذلك في غير وجه
 لم يجر اذ عدم التسليم على الامر بالمعروف
 التسليم على وجهه لا يتم بان التسليم
 بكونه من غير وجهه لا يتم بان التسليم

۱۶۰

منى سبحان واد العظم
منى سبحان واد العظم
منى سبحان واد العظم

سنة ١٢٠٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
يوم الاثنين
الحمد لله

التي تسمى في اللغة
والتي هي في اللغة
والتي هي في اللغة

رقیبہ الاملا

What's the
point?

1875

سجلت حقوق معونات
الجمعية الخيرية

23

تواجبت فيها بالاعمال والى ايس وقد تقدم دون باقي الاعضاء لكن سميت باليد والسطح الضرورة كما يحوز وشبهه حيث لا
 لا شئ الا ساقا او انخفاض الاعلى فلو كان موضع ايجبة على من موقفة بالمختار عند انقضاء صلاة لانام المجدد
 لا يقع على هذه الهيئة وسال ايرسان الصادق عمن موضع جهنم اذا لم يكن رافع من مقامه فقال لا ولكن يكون مشوا وكوز
 من المختار وهو مقدار لبنة موضوعة على أكبر سطوحها لا لا بعد علوا ولولم يكن قول الا حذرا من الغلبة علوا كقول الصادق
 قال لا في موضع جهنم بل في موضع مذكور قبل لبنة فلا يمشى ولا يخرج من المشى الى ان تستعمل الاساقط على اعاليه لم يضر لو خرج حب
 وضع وسادة وتحتها لم تقع عليها ولا كفى انما الراس الى الجدار لم يكن من موضع ايجبة على من يوجب هيئة التمسك ووضع خطه
 على الارض وقد جعل وضعا على وسادة من عارية هيئة التمسك حيث علم ذلك اجامعا ولو خرج من الجدار الى الارض لم يضر وهل يحك
 رقع الوسادة او يشبهها بل يصح حيث عليها الا قرب من الجدار الصادق عمن وان كان في موضع من غير ذلك فليس كذلك على القول على موضع
 المجدد ولا تتجاوز عن بيتك راسه وشبهه وكذا في مسجد على قطر الموحش نقل على من تكلم بكون جهنم عليه والا فرب الايقاف اذ راعوا
 وان لا يتقدم من غير ما جاء في التماسك لان العرض مدار هيئة الموضع وهو حصل لمجدد الاساس فانه ما دام نقل لم يكن كذا في موضع من
 فاذا حصل العرض على هذا الراس الى هيئة الموضع من كل جهة التماسك فلهذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كاحترق المبالغة في ان يحكي بطنه
 من الارض طراكت على وجهه ومدنيه ورجليه ووضع جهنم على الارض من كل جهة لا راس مجدد اوله لم تكن الا على هذا الوجه
 لو لم يكن على الارض بطون راحته او يخرج القاذر في بطنه كلامه علانا الاول المرفوع ان طاهر كلامه انما ان لوضه اصابعه لانه
 ومجدد على في الارض الى اقرب الموضع لان علم حصل يديه بمسوطيه من جهته المجدد ولو قلب كفيه ومجدد ظهر راحته لم يجره من انما فانه نقل
 على الدنو الا قرب اجزاء موضع الاصابع دون الكتف والكتف في جهة المبالغة في نقل واحد من المجددين لانه علم السطح صلاته ثم المجدد
 حتى تطفئ ساجدا ولو خرج من المبالغة لم تستطع وجوب وضع ايجبة ولو كان من اجدها وجب الوضع في كل منها المذكور على علم
 لا في موضع من ركب الا على اجله على المجدد كما قال الصادق عمن تقول في المجدد مجانا وفي الاصل الغرض من ذلك تبسيطه وتبسيط
 والفضل في سبع وهل يتبين السجود قيل نعم علا هذه الرواية والاقوى جزء مطلق الذكر لما تقدم الزكوة في كل الجاهل يتدور
 الذكر على واحدة منها واتباع الذكر معها فلو خرج فيه قبل وصول ايجبة الارض ودفع قبل ان يات بها به بطول المجدد في دفع الراس
 هذا حال الذكر المجدد الاول في المبالغة في الجلوس في المجددين لانه علم الاعلى في مناديه في ركعتين تطفئ ولان الصادق
 فعله ولانه احد الموضعين فيحكي الاستدلال كرفع من المبالغة في وضو الخ لانه علم هذا المجدد في الجلوس في الجلوس في الجلوس في الجلوس
 فيها كالاول ثم رفع راسه بالقيام والمشهد **الاجزاء الثلاثة** متواترة في استحالة اراد المجدد الاول ان يستره لانه علم
 كان كبير حين يسجد قال يا ابا عبد الله اني سمعت ابا عبد الله يقول في كل ركعة من ركعتي في السجدة والركعة
 علانا من ركعة في ركعة **الاجزاء** رفع اليد من الكبير الى جبال وجهه لتوالبها فرفعها فاذا اردت ان تسجد فانه في كل التكبير ليس
 واجبا للاصل فخلا في الركعة يستحب التكبير تاها فاذا فرغ منه اهوى الى المجدد لان الصادق عمن كذا فعل في ركعة **الاجزاء** على الارض
 من قبل ركعتين علانا لانه علم انما سجدا حكمه ملاك كركرك البعير والبعير يد قبل ركعتيه وقولنا قد علم وابدأ بيديك
 ثقبها ملاك **الاجزاء** على الارض ضعا الموضع ورفع ركعتيه اولها واما في الركعة المجدد لما تقدم وضعا فانه رفعها

۱۰۰ (۱۰۰) (۱۰۰)
 ۱۰۰ (۱۰۰) (۱۰۰)
 ۱۰۰ (۱۰۰) (۱۰۰)
 ۱۰۰ (۱۰۰) (۱۰۰)

卷之四

79

الاوطان قد تمهيد السلام عليكم
 ورحمة الله وبركاته
 من هوذا هوذا الاوطان قد تمهيد
 السلام عليكم
 من هوذا هوذا الاوطان قد تمهيد
 السلام عليكم
 من هوذا هوذا الاوطان قد تمهيد
 السلام عليكم

داده او مستور

[illegible]

20

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

[illegible]

در القصد
و اما العباد
تكرير
على سيرة ابيهم
في الدنيا

الاهل ايضا ان يقيم الحج
وسجد لله سجدة
كما امر عن النبي

1872

مجلس
مجلس
مجلس

220

[illegible]

در این کتاب
فصل اول
در بیان احوال
و احوال

(Faint handwritten Arabic script)

الامام الثاني واكمل جملة حديثي فخصنا به وجهد من الجهد لانه لم يلق في النقصان فان كان في جملة ما في
 مطلب بقوله ولم يحصل فيسقط في العدة وان تجاوز زمان كان كذا نكحت صلاة كذا من غير الوضوء وذكر بعد سجدة مع الامام
 كذا كذا سجدة فضاها هذا التسليم ولو كان فالاضحية المذكورة الركعة او السجدة فلا يجوز عليه المشي نحو ذكر علمنا بالوجه شديد
 وغيره فالحكم فيه كما المقرر لاولا جدها عليها السلام تسليما تاما وان ولو اورد الامام التهويل بما يوجب المأموم من سجدة له لكانت
 بسببه عنه خلفا الشيخ ولو لم يجد الامام لم يجد المأموم وسحق على قول الشيخ المجرد ولو ثبتا الامام لم يحك على الميسوق بعد التهويل
 في سجدة موافقا لما في الصحيحين من التسليم بعد كل سجدة في المأموم الا في سجدة واحدة وسقط ما به ليل مع انه ليس به سجدة الحمد
 على المأموم ولو اورد هذا الميسوق في الفقرة به سجدة ولو اشترك التهويل فيها فان سجدة الامام بقعة المأموم بحيث لا ياتى به
 او الافراد ان شاء ولو لم يجد الامام سجدة المأموم وبالعكس هو تمام الامام الى الحاشية كما حيا فحيه به المأموم فلم يرجع
 ان يقول الا افراد وان يقع على الاتمام فلا يجوز له متابعة في الافعال الا بما زاد في الصلاة غير مبطلة باعتبار التهويل ان سقطت
 فاعاد احدي فرجع من الركعة وبعدوا الى السجدة ومثله قد عرفت ان سجدة الامام للمشهد سجدة المأموم وان لم يجد الامام لم يجد المأموم
 ايضا ولو كان في المأموم سجدة ركعة وقام الامام الى الحاشية فان علم المأموم انها خاتمة لم يكن له المتابعة وان لم يعلم
 احتمل ركعة ولو صلى ركعة فاحرم الامام الصلاة دون الاقدار به احتمل المبطلة والصححة في ان فيها المأموم ما يرجع
 اليه فيها انفراد في غيرهما ما به فما يتبعه فلما خاتمة الامام وازاد السلام وجب عليه اربع سجدة ان قلنا بالمتابعة والاحتياط
 على الاحتياط ولو ترك الامام سجدة وقام به به المأموم فان رجع ولا سجدة بعد ان صلاة الامام محض ولو لم يجد المأموم
 سجدة لم يكن ان لم سلم بعد احمل فخرج من الصلاة لانه استوفى الافعال وسلم وخافوا من تركها وان لم يجد الامام
 ان قلنا به فما يتبعه به والاعمال لانه سهل فحاز الاقدار به ولو سلم الامام فسلم الميسوق تسليما تاما ذكر شيئا صلاة له وسجدة المشهد
 لان سلاما وقع بعد افراد ولو لم يجد الميسوق ان الامام سلم لعرض وجهه فقام لتذكرك ما عليه وفضله وتجنبه فسلم الامام
 لم سلم احتياطك فخلت بقاءه تعالى الا افراد وله ذلك لو قلنا بالتحليل كالتسليم فانما يكون لو كانت صلاة الامام محض ولو ترك
 الامام جنبيا لم يجد الميسوق ولا قبله من الامام ولو عرفت ان الامام خطب فخطب من التهويل لافادة اداء سجدة وكل ركن وضع سجدة
 الامام فانه مرفوعة فان تركه في افعال الصلاة نظر لورادها ما به قد سجدة آخر صلوة سجدة تين ما به جلالة لانه قد سلم وان لم
 يعرف سجودا ولو اعتقد الامام سبق التسليم كما يحل في التهويل لم واعقد المأموم خلفا لم يركع لم يجد ولا ينتظر سجدة لانه
 لانه فاذ بالسلام ولو سجدة الامام آخر صلوة عن هو اخصر بعد اقدار الميسوق لم يتبعه على الاقوى يتبعه على الاقل
 علمه متبعة فان تابع قبل بعيلة آخر صلاة كتحليل لك لان الماني به كان للثابت وقد عرفت التحليل في صلواته
 امامه وبحل بحجرا السجدة آخر الصلاة والعدم لانه لم يشهه والآن يتيسر المتابعة وقد انقضت صلاة الامام ولو اورد
 الامام والمأموم في زمان المشي وسجدة رخصا حاله لم يكن فان رجع الامام بعد ركوعه لم يتبعه المأموم لان خطا
 فلا يتبعه فيه وينزل الاقراء ولو ركع المأموم او اقل المذكور رجع الامام وبقية المأموم ان لم يسبق ركوعه وان كان
 استمر على ركوعه وقضى السجدة وسجد الميسوق فاقضى الميسوق فانما قد سمع الامام لا يجد التهويل لا معاريج لاحكام المشهد

بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب

المجلد
خاتمة المجلد
العدد ١٠٠
العدد ١٠٠
العدد ١٠٠
العدد ١٠٠

[illegible]

...

فقره الفاتحة

الاشتراك ولو ذكرنا ذلك بعد ان دفع ثمانية من السجدة الثانية لغير ان تشهد بسلام لان الاشتراك في الركعة والشهادة ليس من الاصل بل يجب كونه جزءا من الصلاة والاطلاق لان الشهادة جزء من الصلاة
ولما كانت الركعتين الاثنتين في ذلك فبقوا على الثلاث وصحبا اخرى فكذلك في الركعة الاولى في كل ركعة
وقيل بين ركعتين من قيام مفصولات تشهدتين وتليدين وابع ركعات من ركعتين على كعتين تشهدتين
اربعه من قيام وركعتين من ركعتين في كل ركعة الثانية من الركعة والركعة الرابعة تشهد وسلم وصلى ركعة
الاحياء ثم سجدة سجدة السهو **الفصل التاسع** في سجدة السهو وقد تمامنا **الاول** المتبني في السجدة
سجدة السهو لانه اربع مواطن من تكلم في الصلاة ما يشاء من علم في غير موضع ما يشاء من شيء سجدة ولا يذكر
حتى يركع وتعالى تشهد ولا يذكر حتى يركع الثالثة ولا يخفى غير ذلك فلو كان في الركعة زيادة كان او نقصا
متحققا كانت او مشهورة وعلم حاله وانما احبنا من ذلك سجدة السهو على زيادة ونقصان وله قول آخر
ان لو شك في الركعة وانحس وجبت السجدة وانما وجب الموقوف كما في حاله لو قعد حاله ما كان
ولا يقرب عنده وجوبها لكل زيادة ونقصان لقول الصادق عليه السلام سجدة السهو على زيادة ونقصان ولا يحسد
لتركها لمندوب لم يتركه مطلقا ولا يستغيب تركه كلفا ولو تركه للتقرب اعاده بعد الركوع او استحبها
ولا يجزئ ونزاد فعلا مندوبا او واجبا في غير محلها نياتا بسجدة السهو ولو قعدت في الاولى ساجدا بسجدة السهو
في غير موضع عدا بطلت الصلاة كالوقت في الاخرة لا في غير موضع فلو كان قد تكلم في الصلاة
عامدا وكذا لو شهد قائما متعذرا لان الشاهد فوضع سجدة وقادخل به عذرا ولو عزم ان يفعل فعاد
للصلاة او ان يتكلم عامدا ولم يفعل لم يلزم سجدة لان حديث النفس موقوف عن امتثاله وانما التجرد على
البدن ولو شهد في سجدة السهو بان يظن ترك سجدة وقعدت الصلاة فبعد ثم ذكر انه لم يركعها وانما سجدة
للهو كان هو الصلاة لا سجدة السهو وهو لو شهد بها بعد سجدة السهو اذا جعلها في الصلاة بان فرغ
من السجدة ومن ان سلم تكلم ما شاء او قام على ظن انه رفع راسه من سجدة الصلاة بسجدة نياتا لو هو اليه
وسجدة السهو بحسب ما قبله لا ما بعد ولا سجدة فيما ترك عدا الا ان كان واجبا بطلت الصلاة وان كان مندوبا
لم يجزئ ولو صلى المغرب اربع ركعات بعد ان اطلق الوجه اذا كان قد جلس عقيب الثالثة بقعد
الشهادة اجزاء وقعد تشهد وسلم وسجد سجدة في السهو والاشتراك **المقام الثاني في الكيفية** في
سجدة ان يحسبها بجلتها مائة وطائفة لان التعدد في صلب الصلاة انما يحصل بذلك فكذلك في سجدة
النية لانها عبادات والابحود على الاضمار البقرة والطائفة فيها وفي الركعة فان المشاهدة عرفه الشرع ذلك في الركعة
وجوب الطائفة والاستقبال سواء قلنا بوجوبها في صلب الصلاة او خارجها وبكيفية الذكر لان التكلم في الصلاة
فصل سجدة السهو من سجدة السهو لان الله تعالى يقول سمعنا الله وبالله والسلام عليك
ايها النبي ورحمة الله وبركاته ولا منافاه بين هذه الرواية وبين قول الله سبحانه وتعالى انما امرت ان اعلم

فانما وجهه ان السجدة
تكون في الركعة الاولى
والثانية في الركعة
الثالثة في الركعة
الرابعة في الركعة
الخامسة في الركعة
السادسة في الركعة
السابعة في الركعة
الثامنة في الركعة
التاسعة في الركعة
العاشر في الركعة
الحادي عشر في الركعة
الثاني عشر في الركعة
الثالث عشر في الركعة
الرابع عشر في الركعة
الخامس عشر في الركعة
السادس عشر في الركعة
السابع عشر في الركعة
الثامن عشر في الركعة
التاسع عشر في الركعة
العاشر عشر في الركعة

الاشتراك ولو ذكرنا ذلك بعد ان دفع ثمانية من السجدة الثانية لغير ان تشهد بسلام لان الاشتراك في الركعة والشهادة ليس من الاصل بل يجب كونه جزءا من الصلاة والاطلاق لان الشهادة جزء من الصلاة
ولما كانت الركعتين الاثنتين في ذلك فبقوا على الثلاث وصحبا اخرى فكذلك في الركعة الاولى في كل ركعة
وقيل بين ركعتين من قيام مفصولات تشهدتين وتليدين وابع ركعات من ركعتين على كعتين تشهدتين
اربعه من قيام وركعتين من ركعتين في كل ركعة الثانية من الركعة والركعة الرابعة تشهد وسلم وصلى ركعة
الاحياء ثم سجدة سجدة السهو **الفصل التاسع** في سجدة السهو وقد تمامنا **الاول** المتبني في السجدة
سجدة السهو لانه اربع مواطن من تكلم في الصلاة ما يشاء من علم في غير موضع ما يشاء من شيء سجدة ولا يذكر
حتى يركع وتعالى تشهد ولا يذكر حتى يركع الثالثة ولا يخفى غير ذلك فلو كان في الركعة زيادة كان او نقصا
متحققا كانت او مشهورة وعلم حاله وانما احبنا من ذلك سجدة السهو على زيادة ونقصان وله قول آخر
ان لو شك في الركعة وانحس وجبت السجدة وانما وجب الموقوف كما في حاله لو قعد حاله ما كان
ولا يقرب عنده وجوبها لكل زيادة ونقصان لقول الصادق عليه السلام سجدة السهو على زيادة ونقصان ولا يحسد
لتركها لمندوب لم يتركه مطلقا ولا يستغيب تركه كلفا ولو تركه للتقرب اعاده بعد الركوع او استحبها
ولا يجزئ ونزاد فعلا مندوبا او واجبا في غير محلها نياتا بسجدة السهو ولو قعدت في الاولى ساجدا بسجدة السهو
في غير موضع عدا بطلت الصلاة كالوقت في الاخرة لا في غير موضع فلو كان قد تكلم في الصلاة
عامدا وكذا لو شهد قائما متعذرا لان الشاهد فوضع سجدة وقادخل به عذرا ولو عزم ان يفعل فعاد
للصلاة او ان يتكلم عامدا ولم يفعل لم يلزم سجدة لان حديث النفس موقوف عن امتثاله وانما التجرد على
البدن ولو شهد في سجدة السهو بان يظن ترك سجدة وقعدت الصلاة فبعد ثم ذكر انه لم يركعها وانما سجدة
للهو كان هو الصلاة لا سجدة السهو وهو لو شهد بها بعد سجدة السهو اذا جعلها في الصلاة بان فرغ
من السجدة ومن ان سلم تكلم ما شاء او قام على ظن انه رفع راسه من سجدة الصلاة بسجدة نياتا لو هو اليه
وسجدة السهو بحسب ما قبله لا ما بعد ولا سجدة فيما ترك عدا الا ان كان واجبا بطلت الصلاة وان كان مندوبا
لم يجزئ ولو صلى المغرب اربع ركعات بعد ان اطلق الوجه اذا كان قد جلس عقيب الثالثة بقعد
الشهادة اجزاء وقعد تشهد وسلم وسجد سجدة في السهو والاشتراك **المقام الثاني في الكيفية** في
سجدة ان يحسبها بجلتها مائة وطائفة لان التعدد في صلب الصلاة انما يحصل بذلك فكذلك في سجدة
النية لانها عبادات والابحود على الاضمار البقرة والطائفة فيها وفي الركعة فان المشاهدة عرفه الشرع ذلك في الركعة
وجوب الطائفة والاستقبال سواء قلنا بوجوبها في صلب الصلاة او خارجها وبكيفية الذكر لان التكلم في الصلاة
فصل سجدة السهو من سجدة السهو لان الله تعالى يقول سمعنا الله وبالله والسلام عليك
ايها النبي ورحمة الله وبركاته ولا منافاه بين هذه الرواية وبين قول الله سبحانه وتعالى انما امرت ان اعلم

فانما وجهه ان السجدة
تكون في الركعة الاولى
والثانية في الركعة
الثالثة في الركعة
الرابعة في الركعة
الخامسة في الركعة
السادسة في الركعة
السابعة في الركعة
الثامنة في الركعة
التاسعة في الركعة
العاشر في الركعة
الحادي عشر في الركعة
الثاني عشر في الركعة
الثالث عشر في الركعة
الرابع عشر في الركعة
الخامس عشر في الركعة
السادس عشر في الركعة
السابع عشر في الركعة
الثامن عشر في الركعة
التاسع عشر في الركعة
العاشر عشر في الركعة

قوله الزمان والاعراف والامانة الاعراف لا تكون من الشجر من النجاسات قال **فروع** الوحد في الامام ثم ظهر
 بعد الصلاة اجزا الاشكال كذا في غير كثره سواء كان في ما يخص لا بد من اولا لا يكون في الشجر ولا في كثره
 لم تعتد الصلاة لان ظهور العدالة شرط وهو مشترك مع التك وكذا لو بان كونه جوبا او مكرها وممكنا لم يخلو
 ان كان من النجاسة الاله لان الجماعة شرط وانما يرتبط بالامام فاذا بان ان الامام لم يكن مصلحا بان لا لاجتماع وان
 احد شرط الجماعة قد كانت بخلاف ما يراى في العلوات لان الجماعة ليست شرطا وانما هي نتيجة له صلى الله عليه وسلم في كل وقت
 الامام لان صحة الجماعة وثبوت حكمها في حق المأمومين الجاهل بحال **ب** المخالف فروع الغنم مع اعتقاد الحق في صحة
 الامة ولو اعتد المجتهد شيئا من الفروع وقول غيره مع بقائه معتاده وديحه عدالة وكذا المقلد اذا اقتاد العالم
 اما لو عدل عن عالم الى عالم او مقلد عن مقلد في عدالة لم يقدح في عدالة بل هو حرام الاصل لم يمت غيره الا مع العدول اجماعا لوقوع الاتيم
 عاذا ذلك ليس لغرض التمدد عليه وكذا في الامام وتلقا على علم اذا قدم الخليفة معصيا او في الامام يجمع بانفسه في ذلك
 لا يصير **ج** لا يترتب على الامام ان يكون من يجب عليه الجماعة فلا بد ان يكون اماما في الاذن لانه من يجب عليه الجماعة
 اماما كما كان حاضرا هو اجمع ان يكون متقدما في كل فرضا الظاهر ثم حضره اثم استخلفه فان لم يكن له لا بد العبد للشيء
 من ان يكون مصلحا في الجماعة وكذا الامام وفروع اذا قبل المفترض بالمستقل صورة المصطفى اياها اما لو صلى الجماعة
 قصارا او غيرهما من الفرائض فالاقوى صحة الائتمام به لانها صلاة وفروع فانها من الجماعة كغيرها من الفرائض **د** في الامام
 الجماعة الى ركنة ثالثة سواء كان قدس به انسان او ارك كجمع الركنة لم يجب لانها غير محسوبة للامام والزاد في
 عليها المشاهدة واخبار الخبر فلا يجوز ان يكونوا قسدا بالمرأة بخلاف حديث ولا يعتد بها بجمعة ولا فروع **هـ** لو لم يدرى
 الامام المحدث الاوكل المانبة اهل ان يكون مديكا للجمعة لانه لو ادرك كل الركنة لكانت محسوبة له وكذا اذا ادرك كثرها
 كما لو كره المحسوبة للامام ولا اقوى عدم الاثر الا ان احكم بالركن الاوكل بالركن بادر كل الركن خلافا لخبثتها اياها واليه اذا
 كان الركن محسوبا من صلاة الامام ليقتل به ما غير المحسوب فلا يصل للتحلل عن الغير بخلاف ما لو ادرك الركنة بكماله
 لانه قد جعلها بنفسه مع كونه انفرادا ان تعدد صحيحها وجوب الجماعة وضام لم يكن القصص كما سئل الانفراد فان
 الركوع لا يتبدل **ز** اذا حدث الامام في صلاة الجماعة او غيرها وخرج بسبب خرجا ان يستحل فيه يتركهم الصلاة
 لان الشيء خرج فاقم الصلاة التي ابتدأها ابو بكر وقول علي علم من وجد اذنى وليا فليدبر جلا فليدبره من
 اذا كان اماما ولان صلاة المأموم لا سطر سلطان صلاة الامام فاذا قدم من يصلح للامامة كان في كل وقت له ان يركب
 المأموم وترا الجماعة والجملة لفصلية فيها ولا فرق في جواز الاختلاف بوقت اذا حدث الامام بعد الخطبة من كل يوم
 ويعدها فاذا استخلف صلحهم من غير خطبة لخرج العدة عنها بنقلها او لا ولو احدث بعد التيمم استخلف
 سواء صلى ركعة او لا وانما بجمعة وانما يتخلف من هو يشرط الامامة ولا يترتب فيه سماع الجماعة للخطبة ولا الاظم
 مع الامام للرواية ولم يستتب الامام او مات او عجز عليه فان كان بعد ركعة استتاب المأمومين وللواحد منهم
 ان يتقدم لان الامام قد خرج والمأموم في الصلاة وفي جمعة انعقدت صحبته باذن الامام فيكون بجمعة ولا

هذا العلم العدل
 لو ادرك الركنة المانبة
 لم يتركه فليدبره
 وادركه فليدبره
 وكذا في الامام
 فان كان في كل وقت
 له ان يركب
 المأمومين
 وللواحد منهم
 ان يتقدم

والا فليدبره
 وانما بجمعة
 وانما يتخلف

هذا العلم العدل
 لو ادرك الركنة المانبة
 لم يتركه فليدبره
 وادركه فليدبره
 وكذا في الامام
 فان كان في كل وقت
 له ان يركب
 المأمومين
 وللواحد منهم
 ان يتقدم

ادراكه متعلق ولم يستتبوا الربوق واحد ومن لا يصلح للامامة انتموها جمعة فادى وكذا لو كان قبل صلاة
 ركعة ولم تزل الامام المحدث فكان له هو ولا يحل اتحاد الامام والخطيب الاقرب للنسب لموازنة الامة صلى الله عليه وسلم
 مع احواله لان النبي علم توليها ولا يحل على المأمومين شيئا في نيته الفوق لانه خلفه الاول في الغرض من الاختلاف
 تنزيل الخليفة منزلة الاول وسجل الوحي لم يوجب تعيين الامام بالابتداء ولو استتاب المأمومين لم يطل
 صلوة المتلبس وانتم جمعة وغيره كذلك على الاقوى لانها جمعة مشروعة وينبغي ان يستخلف على غير شرط
 كلف قضاؤه الا اقرب جواز الاختلاف ان يجوز في تجديدية الاقدار المنفردة وعلى المسوق في غير عظم
 الامام فتعلق موضع فقوده وبقيوم موضع قيامه لانا قد علمنا والزم ترميمه لانه لا تابع للقرن
 لم يفسد قانا ولا في التشديد بل يبعد كذا فاذا تمت صلاة المأمومين فام الخليفة لئلا يركب عليه فان تار المحدث
 فارقوا وصلا واستحق ان يشر اليهم بالشلم وان شاربوا صبروا جالسين ليسلموا معه والواحد بين الخطبة
 والصلوة حازا فتخلف الصلاة لان التعدد قد جاز في الصلاة وفي عبادة واحد فبما اولى وكذا لو احدث
 انا را خطبة وشرطنا الطهارة ولو صلح مع الامام ركعة من الجماعة ثم فارقته لعدله لم يطل صلاته وجاز له ان يقيم
 جمعة ولو فارقته لغير ذلك فليخالف في احوال الامام ولم يتم المأمومون بان كانوا متيقنين ولم يستخلف الامام جازهم
 ان يخطبوا كغير جمعة وكذا لو كانوا متيقنين وهو ما في احاديث الرابعات **الحكم** فان العدة لا يبعد الجماعة
 والواحد لا بد من العدة اجماعا لان نسبتها جمعة من الاجزاء المستأنسة للكثرة ولان الامام شرط وانما يستحق
 سماء المأموم والاقرب عندنا ان اقل عدد جمعة اجمعة حجة فنرا الامام احدهم لتخرج الخطبة بصيغة الجمع
 والامام سلطان شرط وهو مظنة الشان فلا بد من حكم فصل بين المتنازعين فوجب ان لا يتم لما اعتبرت
 احداث لان وجوبه ان يكون للحاكم نايب يقوم مقامه عند العوارض في كل يعظم لما كان الشارع منطفا
 الافتاء احيى الى من يشر في الحكم اذا كان حاكما مباشرة فوجب ان يفسق في مورد الضرورة التي لا بد من حصولها
 في الاجزاء حجة فنرا ولقولنا لا يكون الخطبة واجبة وصلا ركعتين على الولى حجة رط الامام وركعة
 وسترطة العدد امور **الذكر** ولا يستعد النثار ولا بالرجال اذا اكمل العدد بامرة او ختمه شكل اما ان يمشي
 الملقح الى الخلف في رجل **ب** التكليف فلا يستعد بالصوم ان كان مريضا ولا بالمجنون وان لم يكن طيبا الا ان يكون
 ذلك الامامه متيقنا **ج** المحترط الاقوى ولا يعتد بالعيد فشا كان او مديرا امكانا او لم يكن له ولا لانه لو اعتد
 به لا يعتد بجماعتهم منفردين كالاحرار **د** الحضر على الاقوى فلا تعتد بالمأذنة هو الذي يحكيه القصر فلو حبس
 عليه التام كالعاصي يسفر ومن قصر سفره عزرا لم يفسد ومن تكرر سفره كاللاج ومن نوى الاقامة في بلد الجماعة
 عشر ايام او اقام ازيد من ثلثين وجبت عليه الجماعة لان السفر هو موثرة القصر ولا تؤثر في استطاعة الجماعة **هـ**
 الاسلام فلا تعتد بها فراجا معا وتعتد بالفاق لا خلاف **و** عدم العلم بحديث احدهم فلو احدث احدهم في
 العلم به والعدد تم لم يستعد تالم ظهر ولم يعلم صحة الجماعة المتطهرين وكذا لو ظهر حدث احدهم وكان جاهلا

هذا العلم العدل
 لو ادرك الركنة المانبة
 لم يتركه فليدبره
 وادركه فليدبره
 وكذا في الامام
 فان كان في كل وقت
 له ان يركب
 المأمومين
 وللواحد منهم
 ان يتقدم

[illegible]

لاستخرج من كتابي
في كفاية المستوفى
الذي هو في هذا
الكتاب
مروءة الا حياط على عدم الفقد
منه لانه فان فقدته فمأخوذ
خلفه فيه العدم والاضطراب
قلت الا حياط على عدم
الان في حق الله
مكتوب في حق الله
لانه في حق الله
العلم

قل

الامانة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله ولو اقتص صلاة الجنب لكانت صلاة التيمم فيه ولو فعل المأموم
يخطئ في صلاة التيمم لانه موضعها لا يشغل القصد للجنب اما لو اقتص المصلح اشتغل بها الخطيئة لا الصلاة لان
القصد لا يتغير له ولا يشغل بقصد الجنب لانه لا يشغل حتى يصح من وضوئه ثم تقوم فليس ولو فسد الشك
او بعد ما سقط الجنب دون الاستحباب مستحب الا انما هي جماعية وفراى سفر وحضر الا انها عبادة فاد
شروط وجوبها فاستحب الا انما هي كالحج وقول الصادق عليه السلام من شهد الجماعة في العيد فليغتسل وليستحب ما يراه
ولا يصل وحده كما يصل الجماعة ويستحب اصلاحها جماعة كخطبة كذا الواجبة لما المنفعة فالاقرب ان لا يخطب
الخطبة الثانية في ما هيها هذه الصلاة وكذا الصلح الا انه يريد فيها تسبى كبريات حياء الا في واربعها
على الاثر لانه علم كذا فضل ولحق الصادق عليه السلام بكبر بعد القراءة خمس كبريات ثم ركعة الثانية وكبرياتها
وموضع هذه الكبريات بعد القراءة قبل الركوع الركعتين على الاثر لانه قسمة صلاة فوضوكون بين القراءة
والركوع كالبرية ولحق الصادق عليه السلام ثم قرأ ثم كبر خمس كبريات ثم كبر وركع الى اعم ثم تقوم فيقرأ ثم كبر
كبريات قال كذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فينتهي غيب كل تكية ويعد باناء والافضل ان يقرأ في الركعتين
لانهم اعرفوا باناسي به الرب تعالى لاستفادة علومهم من الرحمن قالوا فاعلموا انهم لم يعلموا الا انهم لم يعلموا
من كبريات من شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم على الله الموم اصل
الكبرياء والعظمة واهل الجود والكبروت واهل العفة والرحمة واهل النبوة العفة ما لك هذا اليوم الذي
عبدوا الله عيدا ولحقه صلواته وخرافته ان تصلي على محمد وآله فافضل ما صليت على عبد من عباد الله
على ملائكتك ورسلك واعظم للمؤمنين والمؤمنات اللهم اني اسألك خيرا ما اسألك عبادك المومنون واعلموا ان
استعاذ منه عبادك المومنون واختلف عليه الصلاة وحب الكبرياء والامانة والفتنة بينهما فقال الشيخ باستحبابها
فقد علم الناس وتبرلا لعله علم على افضل مراتبه وهذا الجواب والفرق بين هذه الصلاة والبرية في وجوبها مع الدين
فقد علم الناس لعله علم لا يرفع الايدي الا في مستعصاها وقد كثر حملتها كمسرات الجنبين وما لم يوسخ عليه
الجنبين قال يرفع يديه مع كل ركعة ولا تكبير واستحب في الركعة البرية وتعين الفاتحة كل ركعة اجماعا
سورة اخرى بها مائة في كل ركعة وليست معينة وجربا بل استحباب الا في بعد الحمد في الثانية بعد الحمد
لقول الرب عز وجل في قراءة الاولى من ركعة الاصل في الثانية والخمسة منها واستحب الحمد في الثانية فيها اجماعا لان
التي علم فضل ذلك والمعاد دعا الاستسناح عن كبريات الاحرام وهو وجوبها وحملها الى اخره ويحب فيها فليست
وقد اجمع العلماء على انها بعد الصلاة في الجنبين لانه علم فضل ذلك وقول الصادق عليه السلام في الخطبة بعد الصلاة ولا يجب
استماعها ولا حضورها ولهذا قرأنا على الصلاة لتمكن المصلي من تركها لقوله علم بعد الصلاة انما يخطب فيها اجماعا
للخطبة فليجوز فيها ان يذهب فليذهب **فروع** الاولى تكبير او بضع ثم ذكر قبل الركوع فعله لانه محله ما
ذكر بعد الركوع لم يثبت لمرات محله ولا فضيه وان قلنا بوجوب الاصل خلافا للشيخ ولو قلنا بتدنيه على القراءة

وقيل مستحب
الاولى والى
التي هي

فقد علم الناس

وقلنا بوجوب ذكره الا انما كثرتم استناد القراءة ولعله ذكره من القراءة والركوع كبر وهو بعد القراءة اشغال
لما سألنا وقت سجدة ومن تقدم التكبير لم يشك عدد التكبير فان كان قد قرأ على الشين وان كان قد قرأ
او في الاشارة بالاقرب الاستراود وعدم الالتفات للاستقبال لو قدم على القراءة ما شأنا فليأتا بآخره اعدا لبقا وضعه
لما فعل المأموم بعض التكبيرات مع الامام اتم مع نفسه قبل ان يكبر ثم يردد الامام فان خاف فركع الامام
كبر فيركع فانه خاف الفتنة تركها وقضى بقية الشك عند الشيخ وحلما احتذاء ولا يقضي ولا يركع الامام وهو
راكب كبر الافتتاح وركع معه ولا تقى التكبير لانه ذكر فاته محله فيكون كذا الركوع والجمود **الخطبة الثانية**
كأنها اجتمعا الا ان سعى ان يذكر خطبة الفطرية متعلقا بالفتنة ووجوبها وشرايطها قد يخرج من تحت
دوقته ولا الاصحى حال الاضحية وما يتعلق بها واستحبها وما يحكي فيها وقت ذبحها وكيفيتها فتعرفها وتعرفك
ومعنى ان يخطب قائما لانه علم خرج يومه على اوضحى فخطب قائما ثم قد تم قام وقال صلواتها السلام خطبا
وتخطب فيها كاجبة وينبغي ان يكبر من المأتم من حديث وهل القيام ويجوز في اجبان الا في ركعة
اذا صلح كاجبة وتخطب بعد المأتم قبل الخطبة اشكال فينا من المأتم للجمعة فيجوز للاسراحة عن تعب
العبادة وللتأني للخطبة وتأني الناس لاسماعها ومن لا يجوز في الجمعة لا تخطب الا في ركعة **الخطبة الثانية**
استماع الخطبتين كالرجال لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب على المأتم بتقوى الله وحسن طمأنينه وفضل الناس
فذكرهم من حتى حتى الناس فخطبتين وذكرهم وقال انما عطية لنا نؤمن ان يخرج يوم العيد حتى يخرج البكر
والخمس من بركة ذلك اليوم والاولى بالشباب ان لا يخرج من مريه من لقول الصادق عليه السلام لا يخرج من قدره
عبد الله زمان قالنا وخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للعوائق اخرجوا الجنبين للعرض للفرق **الخطبة الثانية**
في سنتها وهي امور استحب الفصل بدمي الجنبين جاعا لان عليا عليه السلام كان يفعل ذلك بعد الفجر لاضافة الله اليه
ولحصول الغرض من التخطب وقطع الرائحة الكريهة معه وكما استحب الفصل بها كما استحب الفصل بها علما لما في
العيد فيغيره لان يوم زينة ولا يحتاج الى قصد العيد فيقرية قبل الفجر فالاولى جازا بقاها مع المضروبة فان ظنك
في من عادتها عاد **مستحب** ان يخطب يوم العيد فينطق بخلق الشعر وقلم الاظفار وقطع الزواجر الكريهة وان
يصلح خروجه سوا خرج الى الصلاة او قد غلبت به وتيمم شاة وصيفا فالعلم بما عليه احكام ان يكون له زمان
سوى فربى مهنته لمحنته وعيدك ومحرم على الرجال الذين الحريه من النساء لانه علم قال وفي يديه قطعنا
ذهب وحريه هذا حرام على كل من جازاها والقذف بحرم ولا باس المخرج من البرية فليس وان كان
الامر اسلم اكثر ما يخرج **مستحب** ان يزين النفس الى الصلوات فان الاصحاب افضل الا بكم فان الجهاد في من
الصالحات الفضيلة البقية ولا يلحق من المقدس اما ما سار البلاد فالاصحاب افضل حوار اتبع المسجد للناس ولا لان
النوع كان يخرج الى المصلح وترك مسجد ولا يترك الا افضل من قربه وينصلا لا تفصح بعده مع خوف محله
وقيل اعلى علم قد احتج المسجد ضعفا الناس طر صليت بهم في المسجد قالنا خلافا لشيخنا اذن ولكن يخرج الى المصلح

فانما هي
التي هي

وقال الصادق عليه السلام يخرج الإمام المرحوم من قبله ما في السماء وقال الصادق عليه السلام يخرج الإمام المرحوم من قبله ما في الأرض
 وأما يوم العيد في الأهل منكم فانه يصليون في المسجد ولا يسنون للإمام أن يستخلف أحدًا يصلي العيد في المساجد
 لثقله الناس السقوط الصلاة عن العار فانه قال في تاريخ مير المؤمنين علم الاختلاف رجل يصلي العيد
 بالناس فقال لا أخاف السنة **مستحب** الخروج ماشيًا على سبيل وقاية الكرا للاجماع وان يكون حافيًا لا
 بالغة الخضوع ومنه الرضا علم المصلي حافيًا ولو كان عذرًا من الركوب وتحت العود المني أيضًا الامن عذر لأن
 البق علم ان يخرج الى العيد ماشيًا ويرجع ماشيًا **الاذان** والاقامة في العيدين بدعة اجما لا ينبغي علم
 صلوة من غير اذان ولا اقامة وسئل الصادق عليه السلام عن صلاة العيدين فيها اذان واقامة قال لا ولكن ينادي بالصلاة
 تلقاء ولو قال الصلاة جامعة أو صلوا الى الصلاة جاز لكن الأفضل التسمية مرتبة اذان مثل حق الصلاة
لا يقبل المنبر من موضع بل يعمل من غير منبر لان النبي لم يتقله وقال الصادق عليه السلام لا يجوز المنبر من موضع
 يصنع شبه المنبر من طين يقيم عليه خطب المشرق عليه اجماع العلماء **يستحب** ان يسجد على الارض لان الصادق عليه
 السلام في يوم النفر ناسر في هذا قال هذا يوم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحسن ان ينظر الى قاق السماء ويقع جهنم على الارض
يستحب ان يطعم في النفر قبل خروجه في كل ثياب من الحلة وبعد عوده في الاضحية ما يقتضي به لان النبي علم كان لا يخرج
 يوم النفر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحية حتى يرجع ولان النفر واجب فاستحب تجليله للاختار بالمبادرة الى الطاعة
 وتغيير عاقبته من وجوب الصوم وتحريم الاكل بخلاف يوم التخرين لم يتقدم صوم واجب وتحريم الاكل فاستحب
 تأخير الاكل فيه لتمييزه عن النفر **يستحب** ان يكمل النفر ثمانية ركعات لان النبي علم قل ما كان يخرج يوم النفر حتى
 يكمل ثمانية ركعات او ثمانية ركعات واهل بيته كذلك **يستحب** التكبير عيد النفر على الاقرى لاجل وقيل في يوم النفر
 لقوله تم وتكلموا الحدة وتكبروا الله على ما هذاكم قال المشركون لتكلموا عدة صوم رمضان وتكبروا
 الله عند كماله على ما هذاكم وكان النبي علم يخرج يوم النفر والاضحية لا تقاصوته التكبير وقال الصادق عليه السلام
 في النفر تكبير او كنه يستحب وهو عتيق باربع صلوات اولهن مغرب ليلة النفر وآخرهن صلاة العبد
 وسئل الصادق عليه السلام عن التكبير ان هو قال علم في ليلة النفر في المغرب الغنم والفرج وصلاة العبد فاستحب
 رفع الصوت به لان فيه اطباء للشعائر الاسلام **يستحب** التكبير في صلاة الاضحية في عتيق خمس عشرة صلاة اولها
 ظهر النحر وآخرها صبح الثالث من ايام المشرق لقوله تم واذكروا الله ايام محدودات وهو ايام المشرق والاضحية
 ذكرنا به ما عده سري التكبير ولا نعلمه علم كبركافنا وهو الصادق عليه التكبير ايام المشرق عتيق صلاة
 الظهر يوم النحر كبر عتيق كل ركعة الى صبح الثالث من ايام المشرق ولان التاريخ للعلاج والحاج يطعمون النبي
 مع اول حصة وكبرون مع الزمى وانما يرمون يوم النحر قال صلاة بعدة ذلك الظهر والفرج صلاة يصليون في فجر
 الثالث من ايام المشرق ان كان في غير منى كبر عتيق صلواتها ولها ظهر النحر وآخرها صبح الثاني من ايام المشرق
 لقول الصادق عليه السلام عتيق عشر صلوات فاذا انقضى حاج النفر الاولى مسك على الامصار ومثاقم

بن فضل الله والمصطفى كبر ولان النافذ التكبير بها حاج ومع النذر الا ان سقط التكبير سقط عمر النبي عن الاقرب
 احتجوا به هذا التكبير لصاله لمرأة والاشهر في سنته ان هو لم ينادي عتيق النفر الله اكبر من بين لاله الله والله اكبر
 الله اكبر كما نأخذ اننا وله على ما اولانا ويزيد الاضحية وروى عن من سمع الاضحية للرواية والتكبير عتيق
 النفر ايضاً المذكورة في التواريخ لقول الباقر عليه السلام والصادق عليها السلام التكبير في يد رخصت صلاة وفي سائر
 الامصار عتيق عشر صلوات آخرها صبح الثالث او الثاني ولائها نوافل فلا يكبر عتيقها كبر اقل عزته فاذا ذكر الله المأموم بعض
 صلاة الامام اتم بدو تسليم امامه ولا يتابعه التكبير لان الامام يكبر بعد خروجه فاذا اتم المأموم صلاته كبر عتيقها
 وهو تحت المنبر ويجمع احاضره والمأوف به كان اوة قرينة صغيرة او كبيرة ذكر كان او اخرجه او عتيق العود
 وقول عليه السلام وكل من صلى وحده فاذا قاته صلاة من هذه الصلوات فقضاها كبر وان قات ايام المشرق لقوله عليه السلام
 صلاة عتيقها كما قاته ولو ترك الامام التكبير كبر المأموم ولو لم يكبر كبر حيث ذكر **يستحب** حياض النبي العيدين
 غسل الطاعات لقوله عليه السلام من احب لي النبي العبد لم يتقبله يوم توت القلوب وما يضاف الى التكبير عظم وقسا لعله يتم
 فانه في قلبه وموت القلب الكفنة الدنيا والفرج الآخر **يستحب** اذا مشى طريق ذيرج في غيرها لانه علم نوافلها فحصل له كبر
 الابد في الذهب لكثرة ذهابه بكثرة خطوته الى الصلاة وبعد ذلك الاقرب لانه سهل فخرج الى منزله او لشهده الله
 او ليسا وما هل الطريقين في التوك دورهم مروية ويتفقون بكالته او ليصدق عليها او ليترك الطريقان
 يوطئ عليها فينتاح للمناجى وان اختلفت المني به كالرمل والاضطباع في طواف القدوم فقله هو واصحابه لاجل الكفاية
 ومضى سنة بعده **ترك** السلاح فانما يخرج به مكره لما قاته الخضوع والاسكان في الاضحية خرف الحد ولقوله الباقر عليه السلام
 الرمي ان يخرج السلاح في العيدين لان يكون عذراً **يستحب** التبريد في عتيق عتيق الامصار المساهمة
 من الاجماع لذكر الله تم وفعله برفق بالجرعة وقال الصادق عليه السلام من لم يشهد جازة الثمرة العيدين فليخف على من يطلب
 وليصبر وحده كما يصلي في اجماعه وروى عن الامام في الامصار دعوت الله عز وجل **الفصل الثالث**
 في صلاة الايات وفيه مطالب **الاول** الكيفية هذه الصلاة ركعتان مثل كل ركعة على خمس ركعات ومجدين
 لان النبي علم ركعتان ركعتان ثم يجدي مجدين وفعله الثانية مثل ذلك وصلى على علم السلام مثله ذلك قال الباقر عليه
 السلام ركعتان باربع سجودات وكيفية ان ينوي وكيفية الافتتاح ثم يقرأ الحمد وسورة انها شارة او بعضها ثم يركع الحمد
 الله ثم يركع عتيق فان كان قد قرأ السورة كلها قرأ الحمد ثانياً وسورة او بعضها ثم ركع ونكر الله ثم ثم يركع فان كان
 قد اتم السورة قرأ الحمد وسورة او بعضها وهكذا خمس مرات ثم يجدي مجدين بعد ان يصلي من خمس ركعات ثم يركع
 صغرة الثانية مما قلناه الا ان الثانية والتكبير الاحرام ثم يجدي عتيق كالاولى ثم تشهد ويكبر ويكبر في
 السورة اذا انتصف الركعة بعد تم السورة او بعضها ثم يقرأ الحمد لولا احد ما علم السلام يداكركم لا افتتاح
 الصلاة ثم يقرأ الحمد والكتاب وسورة ثم ركع راسك من الركوع وقرا الحمد والكتاب وسورة ثم ركع الحمد ثم ركع
 راسك من الركوع فقرا الحمد والكتاب وسورة ثم ركع الركعة ثم ركع راسك من الركوع فقرا الحمد والكتاب وسورة ثم ركع الحمد

وتبطل الحرة والاستطاعة من الصلاة بفعلته المستحسنة ولا الاستصحاب وكذا التحريف الاستطاعة بفعلته المستحسنة
اجامعا والاستطاعة بغير التحارب اجامعا الاصل البقاء ولعلنا انما لم نكتبه صلاته عملا للمرجعية كذا
لمطلع الجهر ولوضع من الصلاة قبل الانحلال فالمرحوم سقط الى الوجوب للاعتناء ان ليس مقتضى الامر التكرار فتم
اعادة الصلاة لان المنقضى لا يشترط عتباته وقول الصادق علم اذا فرغت قبل ان يحل فاعاد ليس بالوجوب لقول
الباقر علم اذا فرغت قبل ان يحل فاعاد والله حي على اوجب بعض علمنا الاعادة وضع منها اقرون
واستجابا واستجابا له عاروا الذكر والاستغفار والتكبير والتضرع الى الله ثم لقوله علم فانزعوا الى ذكر الله ثم ودعا
واستغفاره وقالنا انما نذكر ما نعلم من الكسوف ولا نجهل ما لا نعلم من الكسوف ولا نعلم ما لا نعلم من الكسوف
فصل الشريعة الصلاة وان كان اجزا او فترات الختلة لا بها صلاة فرض ولا يتناولها التمس وقوله علم فانما ارادتم ان تصحوا
وقول الصادق علم وقت صلاة الكسوف الساعة التي تكسف عنده طلوع الشمس عند غروبها ولا نهاية انما سبغت لوانت
ولقد حاضرة فان اتى الوقتان قد حاضرة استحبابا لا العتبات بها اتم ولهذا شرع لها قطع الكسوف لودعت لا وجوبا
لانها موسعة ولو تفريق الوقتان قدت حاضرة وجوبا ثم ان فرطة صلاة الكسوف في الاخير وجب القضاء والاولى
تصيت احديها تعينت للمقدم ثم بعد الاخر بعدها جاز بين الفرض ولو ضاق وقت الكسوف عن اركعة لم يجز
الزلة فانها سبغت الوجوب لا وقت له ولما شرع ركعة وقصر عن خلف صلاة اجعل الوجوب لقوله علم فانما ارادتم ان تصحوا
الصلاة فتدرك الصلاة ومن استحب الفرض وقت لباداة يتصرفها عقلا الا ان يكون التقصد القضاء ولم يكن التقصد
صا فلا اشتغال احد المتكلمين بهما لا ابتداء وخرج الوقت وقد اكمل ركعة فعلى الاول يحل عليه الاكراه لا يحل على الثاني انما
الآخر فلا يحل على القضاء على التدين ولو ضاق الوقت عن الحد لم يحل الاقتصار على الاول فلو انما لاكثر من الزيادة لهما
فرضه مدة ثم قلنا فلا يجوز الزيادة عليها كالزيادة اليومية **فصل** في ان يلبس صلاة الكسوف وتقفين وقتا كالحضرة
وخاف قوتها لائم الكسوف قطعها اجامعا وصلى حاضرة لقول الصادق علم صلاة الكسوف بخشي وقت العزفة قال
انقطعها وصلوا العزفة وعودوا الى صلاتكم اذا ثبت هذا فاذا قطع وصل العزفة هل تاتى الكسوف او يتقدم
حيث قطع الشيطان والمرضى على الثاني للزوائد ومجمل الاول لانه فعل كثيره الروايات متواترة بالعود الى ابتداء الصلاة
فصل في اشتغال الكسوف وخشي قوتها حاضرة لواتها وقت الكسوف لاشتغال الحاضرة احتياطيا حاضرة لا لوجوبها
صعط الكسوف واتمامه الاول منه بالشروع فيه والتوفيق لطلال العلم وتحتلها بها ان ذكر من حاضرة بعد ركعة
والاستانف **فصل** في ما امر به من عدم حاضرة لو خاف قوتها فاشتغل الكسوف او اتاناه فعمله عدم الاجزاء من الزيادة
بطلان ظن الصيق والالان فعل منه عند ملائمة عبادة شربها بالاجزاء ان كذا لظن صدره لا يتقدم والالان تمام
الفرق **فصل** في وقت الحاضرة وشرع القرص الكسوف او حدثت الرياح المطلقة فالوجه تقدم الكسوف والالان اصل
قصور الزمان فتقوت لواتشغال الحاضرة **فصل** في الزلزلة متاخرة عن الحاضرة مطلقا ان قلنا وقتها والقرون قلنا وقتها
حدودها وجوب وان مكنت فكا الكسوف **فصل** في الوقتين لم يخاف قوتها ولو لم يخش **فصل** في الكسوف

وجوب التمس الاعادة
والاستحباب الاول
وقوله علم فانما ارادتم ان تصحوا

هذا الاستحباب
هو ان لا يركع
الركعة الثانية
كالمسح بها

من المأذون

حاشا لولة المدة كصلاة الليل وغيرها فان خاف قوتها واشتت الكسوف فالكسوف اولى ثم تنقل النافلة **فصل** في واجبة
الكسوف والعبادة واجبة فانه ما تخشى قوته ولا احتياجه واجتماع الكسوف والعبادة لا يخرج مقتضى الاحتيا
والله حي على كذا تدبير العقاب يقتضون المكلف ان لم يتعاده ليكتسبوا الاحتكام المنطوق بها كما يقتضون ما وجدتم من
انقضت العادة عدم كسوف النافلة التاسع والعشرون من الشهر فانقضت الصلاة في الزلزلة والالان فافان
جرح وقت العبد قدت صلاته ولم يحلها حتى يصلي الكسوف فلا يصح الكسوف قطب للعبادة خاصة **فصل** في واجبة التحريف
واحدة فان اتى وقت واحدة لم يكسوف وتقصير قراته فاذا فرغ اشتغل بحيلة واحدة لو كان في الموقف حاله الكسوف
قدت صلاته على الدعاء ولو خفف الزيادة في الجليل المرد لغة وهو بها صلاحة تحسونا فانما تدفع الى من قبل طلوع
الشمس كذا ركعت الشمس يوم التوبة بكه صلا تحسونا وانما فعل القطر بين **فصل** في واجبة التحريف
الصلاة واحدة على الاعيان على الرجال والنساء والحقائق واخر العبد والحاضرة والمسا في الفصح والمريض والعلم قال
الصادق علم لما قبض ليهم من حرج الله صل حرت ثلاث سفن ما واحدة فاسلم فانت كسفت الشمس لقد اتى رسول الله صلى
صلى الله عليه وسلم المنبر محمد الله وانني عليه ثم قال يا ايها الناس ان الشمس القرائتان من ايات الله تحريمان من مطيعان
لا تملكسان لم تزل حدوا لحياتنا فاذا اكتمنا او واحدة منها فصلوا ثم نزل فصل بالثام صلاة الكسوف والامر للوجوب
وما لك اسباب ان يكرهه وتقول قد علم وم كنت الشقاق قياتا فرايت المرأة التي كبرني والمرأة التي اصغر مني فانه قلت
انما حوى الصبر على طول القيام **فصل** في هذه الصلاة فرض مع الامام ونهيته لعلم الاخبار وقول الصادق علم صلاة حشر
تصل جماعة وفرادي ولا صلاة لا يسيطر البنيان والاستيطان فادابها ولا استوطا حاشا **فصل** في واجبة استحباب الجماعة
في هذه الصلاة وسحب الجماعة من هذه الصلاة جماعة مع الرجال ومكره ذلك للمساوي وسحب الجماعة شغل من احدى
فلا يترك المأموم الامام ركعة الاولى ارك الركعة والواحدة ركعة الركعة الثانية والثالث في الذكر ارك الركعة
اشكال فان سنها استحب المتابعة حتى ينضم من المجرعة الثانية فتنافا صلاة معه فاذا انقضت صلاته اتم هو الثانية
ومحتمل الصبر حتى ينتهي الثانية ومجمل المتابعة فيه صحيح فاذا اجدا الامام لم يحدهم ليطيط الامام الى ان يفرغ فاذا
ركع الامام اقول الثاني ركعهم عن ركعات الاول فاذا انتهى الى الخامس بالنسبة اليه جاز لم يحق الامام وركع الركعات
قبل المجرعة الثانية **فصل** في تركه عدد الركعات احتيا لئلا يصلح عدم الزيادة والبطلان لشغل الذين يتبعين
ولا يخرج عن الجملة بدونه **فصل** في الزيادة صلاة المذرة صلاة المذرة واجبة كما يذكروا اجامعا ولعله لم يفرق
بالمذرة وقوله اتم اوقوا بالحقود وشروطه مائة شرط في المذرة من شرطها ان لا يستقبل فيها اجامعا
الا الوقت وتريد الصفات التي عتبتها يذكروا وانما يقع في وقتها اما لو وقع معصية فلا ولو وقع الزمان تبين
سوا اشتغل على الزمنية يوم الجمعة او لان البقاء فيه معلوم والتقدم منه لان فعل الواجب قبل وجوبه فلا يقع مجزئ كالمسح
الفرق قبل وقت ولو قيد باحد او اثنين فمكة فلا قرب الانقضاء لا احتصاص الكراهة التوافق وهذا فرض ولو قيد
المذرة بزمان فاذا وقعها غيره لم يجز ثم ان كان الفعل متعلقا على الزمان وجب على الاعادة عند دخول الوقت فان اهل

سبغت لوانت
وقوله علم فانما ارادتم ان تصحوا

الفرق من الصلاة ان الخطأ اذا فعله علم فذا صدق الخبر فليس فيه شيء من الخطأ فخطبه المزمع على وجه
 والاقرب ان الخطأ خطبتين للخطأ مساواة العبد وسجدة مستقبل الامام العترة مبدلة من الصلاة قبل الخطأ وسجدة
 مائة مرة ثم لم يبق من سجدة مائة مرة ثم لم يبق من سجدة مائة مرة ثم لم يبق من سجدة مائة مرة ثم لم يبق من سجدة مائة مرة
 وسجد الله مائة مرة ثم لم يبق من سجدة مائة مرة ثم لم يبق من سجدة مائة مرة ثم لم يبق من سجدة مائة مرة ثم لم يبق من سجدة مائة مرة
 اذا علم حجة الرجعة والمروءة واختلف علماء في عدم الاذكار على الخطأ واخبرها وسجد الامام بعد الفراغ من الخطأ بخروج
 الرواد من الذي علمه على ساره والذي علمه على ساره على يمينه ثم مستقبل القبلة فكذلك ما وقع من رواة اذا سلم الا انهم
 قد تفرقوا ولا يقبل الرواد لقليل الله ثم ما يضر يجب الى الخطأ لا فرق بين ان يكون الرداء مبرقا او مقفلا لا يضر
 قوله انه وجعل عطاء الاية عطاء الاية على عاتق الاية وسجد الاذكار من الاستغناء عن العترة
 والاعتناء بالذنب وطلب العترة والرجعة والصدقة لان العاصي سجد الغيب والاعتناء بالذنب والاعتناء بالذنب
 من الغيب فاني لله ثم به فان اقررت الاجابة استعمل خروج ثانيا وثالثا وهكذا الى ان يجاوز المثل على الاستعجال
 في الدعاء وطول السجدة يخرج ثانيا كما تخرج اولها ولو تهاهوا الخروج فسوقا قل خروجهم لم يخرجوا وكذا الوصف قبل
 الصلاة لم يصلوا الا انما لم ينص نعم سجدة صلاة الذكر وسؤال الزيادة وعمره تحلق الغيب وكذا الوصف احتسب الصلاة
 كذا الغيب وخاف الخروج دعوى الله ان يحفظه ويصرف مفرقة عنه تاسيا به علمه ونحو ان مستقبل الامام بغير صلاة
 مستقبل حجة البعثة والعبدين وهو دون الارثاق الفضل وسجد لاهل الاختصاص لا يبعد لاهل الجند الا انهم على
 قوم دعوا لاهل البعثة في قوله ثم والذين يقولون ربنا انك انت الذي لا اله الا انت الذي لا اله الا انت الذي لا اله الا انت
 لا انطاعة فان سقى الناس في وجوب الخروج الانوار والنداء اشكال في ان يحصل الغرض ولا بد من الصلاة ومن تعذر الصلاة
 لا صلاة فلا يخرج من العترة بدونه وصلى العترة لا سقط الواجب لغيره اخرج فيس ولا الزام بالخروج ولو لم يسقوا ذلك
 الخروج بقبضه واسلم الزام غايه بذلك بل امرهم من ترغيب ولو قد ان خرج بالناس فاعتقدوا في حقه خاصة ووجه
 اشعار غيره وترغيبه في الخروج فان فعلوا لم يخرجوه عليه وحكم على الامام لو تذر كالامام وسجد الخروج فينطقه من
 الله واصحابه فان اطلق لئلا لم يحيط به ولو تذر ما خطب لو تذر ان خطب على المنبر فاعتقدوا ولم يخرجوا على حجة الله
 ولو تذر الاستعانة في الصلاة ولا الصلوة ولو تذر ان يسبق صلاة جاز ان يصلي ان يشاء وعجزه عنه ولو قيد
 في المسجد وجب ان صلاة الصلوة في حال الشك لا يجزيه وفيما اشكال في ان يخرج ولو تذر ان يصلي في الصلاة
 في الاحكام المطعنة قاسا افضل لان حق فيه بالثواب بزيادة المنة وقاله من صلى قاسا فهو افضل ومن صلى قاسا
 فله نصف اجر القائم ونحوه اجلس جماعة وهذا الحديث وقوله الباقي علم ما اصيل التوكل الامارة عند حلت هذا القول
 قد سبق على كثير من شرح الجلس لزم خروج اوترك التوكل اذا اصيل حال احسب على ركعتين فهو جلوس ركعة شريفة
 لان اجرة نصف القائم فاستدركها العاين بتضعيف العدد وقال الصادق علم بضعة ركعتين ركعة واحدة ولو احسبت ركعتين

من حروبه ووجهه عند ذلك من الرواية المتقدمة عدم العترة مع ثبوتها وانما حاشا استجواب حال الزيادة
 ونحوه وجب ان الخطأ خطبتين للخطأ مساواة العبد وسجدة مستقبل الامام العترة مبدلة من الصلاة قبل الخطأ وسجدة
 مائة مرة ثم لم يبق من سجدة مائة مرة ثم لم يبق من سجدة مائة مرة ثم لم يبق من سجدة مائة مرة ثم لم يبق من سجدة مائة مرة
 وسجد الله مائة مرة ثم لم يبق من سجدة مائة مرة ثم لم يبق من سجدة مائة مرة ثم لم يبق من سجدة مائة مرة ثم لم يبق من سجدة مائة مرة
 اذا علم حجة الرجعة والمروءة واختلف علماء في عدم الاذكار على الخطأ واخبرها وسجد الامام بعد الفراغ من الخطأ بخروج
 الرواد من الذي علمه على ساره والذي علمه على ساره على يمينه ثم مستقبل القبلة فكذلك ما وقع من رواة اذا سلم الا انهم
 قد تفرقوا ولا يقبل الرواد لقليل الله ثم ما يضر يجب الى الخطأ لا فرق بين ان يكون الرداء مبرقا او مقفلا لا يضر
 قوله انه وجعل عطاء الاية عطاء الاية على عاتق الاية وسجد الاذكار من الاستغناء عن العترة
 والاعتناء بالذنب وطلب العترة والرجعة والصدقة لان العاصي سجد الغيب والاعتناء بالذنب والاعتناء بالذنب
 من الغيب فاني لله ثم به فان اقررت الاجابة استعمل خروج ثانيا وثالثا وهكذا الى ان يجاوز المثل على الاستعجال
 في الدعاء وطول السجدة يخرج ثانيا كما تخرج اولها ولو تهاهوا الخروج فسوقا قل خروجهم لم يخرجوا وكذا الوصف قبل
 الصلاة لم يصلوا الا انما لم ينص نعم سجدة صلاة الذكر وسؤال الزيادة وعمره تحلق الغيب وكذا الوصف احتسب الصلاة
 كذا الغيب وخاف الخروج دعوى الله ان يحفظه ويصرف مفرقة عنه تاسيا به علمه ونحو ان مستقبل الامام بغير صلاة
 مستقبل حجة البعثة والعبدين وهو دون الارثاق الفضل وسجد لاهل الاختصاص لا يبعد لاهل الجند الا انهم على
 قوم دعوا لاهل البعثة في قوله ثم والذين يقولون ربنا انك انت الذي لا اله الا انت الذي لا اله الا انت الذي لا اله الا انت
 لا انطاعة فان سقى الناس في وجوب الخروج الانوار والنداء اشكال في ان يحصل الغرض ولا بد من الصلاة ومن تعذر الصلاة
 لا صلاة فلا يخرج من العترة بدونه وصلى العترة لا سقط الواجب لغيره اخرج فيس ولا الزام بالخروج ولو لم يسقوا ذلك
 الخروج بقبضه واسلم الزام غايه بذلك بل امرهم من ترغيب ولو قد ان خرج بالناس فاعتقدوا في حقه خاصة ووجه
 اشعار غيره وترغيبه في الخروج فان فعلوا لم يخرجوه عليه وحكم على الامام لو تذر كالامام وسجد الخروج فينطقه من
 الله واصحابه فان اطلق لئلا لم يحيط به ولو تذر ما خطب لو تذر ان خطب على المنبر فاعتقدوا ولم يخرجوا على حجة الله
 ولو تذر الاستعانة في الصلاة ولا الصلوة ولو تذر ان يسبق صلاة جاز ان يصلي ان يشاء وعجزه عنه ولو قيد
 في المسجد وجب ان صلاة الصلوة في حال الشك لا يجزيه وفيما اشكال في ان يخرج ولو تذر ان يصلي في الصلاة
 في الاحكام المطعنة قاسا افضل لان حق فيه بالثواب بزيادة المنة وقاله من صلى قاسا فهو افضل ومن صلى قاسا
 فله نصف اجر القائم ونحوه اجلس جماعة وهذا الحديث وقوله الباقي علم ما اصيل التوكل الامارة عند حلت هذا القول
 قد سبق على كثير من شرح الجلس لزم خروج اوترك التوكل اذا اصيل حال احسب على ركعتين فهو جلوس ركعة شريفة
 لان اجرة نصف القائم فاستدركها العاين بتضعيف العدد وقال الصادق علم بضعة ركعتين ركعة واحدة ولو احسبت ركعتين

فصل في الصلاة

مطلب **الزكاة** فضيلة الجماعة امران الصلاة وسرورها لا تختلف بين ان تدرى على سبيل الانفراد او بالجماعة كمن اذا اتم
 فعله والاجتماع والاحاديث ولا يفاضلها فالعلم صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد سبع وعشرين درجة قال الصادق علم الصلاة
 جماعة تفصل صلاة الفرد سبع وعشرين درجة يكون خيرا وعشرين صلاة والصلاة اماما واجبة او منرفة فاما منرفة لاجابة
 بها الامامة من صلاة الاستسقاء والعبد المستحقين واما الاجابة فبها ما تجزى بها كجمعة والعبد الواجبين
 بها ما استحق للصلاة بالجمعة والارباب ولست يجازى بها الرافض المومنة فخرج عن قوله علم صلاة الرجل الواحد افضل
 من صلاة رجل واحد ولا يجوز ان يقال الا باني الزوجة افضل من تركه ولست يجازى بها كجمعة لانها حصلت بسبعة وعشرين صلاة
 لا يطل الصلاة بتركها ولا يكون مغفرة كباقي السن للشريعة والصلاة والاحالة البوارة فلو امتنع العبد من ان ياتي بها لم يلزم
 عليه كسب حتى عليه او تركه فبها وعملها كالاذان لانها من عباد الاسلام واعلامها كاستسقاء الرجل الواحد كذا استسقاء
 لشاة كسب حق الرجال كذا ليس بمراد منه ان يعلم امران وزاد ان ياتي بها او اذا صلى جماعة فتركت الامامة
 ومطهر وجها تسمى في البيوت افضل ويحذر للمجاهدين لاقتال انسان لان عليه الشاة واخر يخرج الى المأجد
 ا حاد الرجال الا حوزا في شغلهم كالمقتل في زمامة الرجال الممنون في مائة الشاة ولو وصل الرجل في بيته بريقة او
 رجلا وولد اذكر فضيلة الجماعة ككتبة المأجد افضل لقوله علم صلاة الرجل في بيت افضل الا المكتوبة وكذا كسب الجماعة
 فيه من المأجد كذا الفضل فيه اكثر ولو كان في القرب من مسجد قليل الجمع والبعده مسجد كثير الجمع فالفضل قصدا لا بعد الا ان
 تطل الجماعة القريب بكونه عنه اما كونه اما ارلان الناس محضون محضون فيكون في القرب فضل ان يكون زمام
 المسجد من الارض بوقا في رضى وجها يصلي كسب استسقاء يصلي فمرة لان حصول الله نعم رضى وجها يصلي وصدق قال الرجل

من ادرك الامام الركوع فقلنا ان تلك الركعة لقوله علم خرافة كركوع من الركعة الأخيرة لم يجز فليخفف اليها ان ذكر
لم يدرك الركوع من الركعة الأخيرة فليصل الظهر ويقا ولا ادرك معطرا كان الركعة لان القراءة ليست كركوع لا يتجزأ الركعة
كركعة الركوع خلا للركعة وقد استوفى الركعة وإذا ادرك ركعة ركعتين لا افتتاح وجوبا وكذا في الركعة مستحب لان ركعة مستحبة ومن
استوفى الركعة مستحبة فمن سنه التكبير كالامام ولما نكروا ولو خاف زرع الامام كركع لا افتتاح خاصة ونرى الوجه ليس ان يركع
الافتتاح والركوع لصلاة الوحيين ولو كبر ولم يقرأ هذا اهل البيت لا يفتتحون بركعة افتتاح وحلالية العمل بها او الصلوة لان
قراءة الافتتاح قصر في الآية وبما تضمنت قراءة الصلوة قصر في الآية ولو قرع الامام رأسه مع ركوع المأموم فان اجتمعوا في الصلاة
من الركوع اجزاء ولا يفتتحون بالامام رأسه من الركوع ثم ذكر ان في التشيع لم يكن الركوع للركوع فان رجع جازها لم يكن
مذموم ما مع وجه لم يكن مذموم لان ركوعه باطل ولو شك هل يرفع رأسه قبل ركوعه فالأقوى عدمه ان ركعة لا افتتاح
عدم ادراك الركوع ولا ان يحرك يدا الركوع بل ان الركوع يتخلل في الاحتياط لا يفتتحون بالركوع فيركع الركوع ويحتمل
الرجوع الى الصلاة بقراءة الامامة الركوع في زمان المشرك وان ادركه بعد الركوع مثلاً لا يركع الركعة بعد الركعة وعليه ان يتأخر
في الركعة الذي ادركه فيه وان لم يكن يتأخر بها وإذا ادركه بعد فقص من الركوع استعمل ان يكسر المصباح في الركعة ويجعل يده على
ولا يفتتحها بل اذا قام الامام الى الصلاة قام وقضى وكبر للافتتاح وان شارب انظر حتى تقوم فيستفتح معه وانما بعد الصلوة
التي زادت بها زيادة ركعتين في الصلاة بها وعلى الصادق عليه السلام اذا استقل الامام ركعة فادركت وقدرت رأسه فاجعل يده
لافتتاحه ولو كان في الجهر للركعة الأخيرة فعلى ما قلناه فاذا سلم الامام قام فاستقبل صلاة بنية شجرة وكبير متجمل ولو ادركه
بعد ذلك من السجدة الأخيرة كركع للافتتاح خاصة وجعل يده على شهادته إذا كان شاربك الى ان يضع الامام وسنم فيقوم
الصلوة ولا يكسر المصباح لان الجمل على القيام لم يفتتح في الصلاة فلا تكبير ولا يفتتح الى الاستيفان كبير آخر للافتتاح لا يركع
سقط الاعادة بهو اختلاف القيام بعد السجدين لانها ركعتين سجدتين وحسبها ركعة لا افتتاح لانها ركعة واحدة لا افتتاح
وإذا ألتفت بعد ركعة من سجود الثانية تحسب من ركعة الافتتاح خاصة وجعل يده على شهادته إذا كان شاربك الى ان يضع الامام وسنم فيقوم
يتأخر التكبير لانها ركعة واحدة لا افتتاح خاصة وجعل يده على شهادته إذا كان شاربك الى ان يضع الامام وسنم فيقوم
لا تقوم الى تكبيره وان شاربك بعد التكبير الى ان تقوم الامام الى الثانية ولا يفتتحون بالركعة لانها ركعة واحدة لا افتتاح
وعليه معه في تشهد متابعة لان المتابعة تحت الافعال دون الاذكار وهذا الوجه في تشهد الركعة مع الامام في الركعة الأولى
ثالث الامام لا يفتتح عاد الاستفتاح ولو كبر المأموم وقصد ان يفتتحه فقام الامام قبل ان يفتتح المأموم دعا الاستفتاح والقراءة
وجعل يده على الاستفتاح بعد الافتتاح بفعل وجعل يده على الاستفتاح وهذا مستعمل في ركعة واحدة
هل يحصل فضيلة احتجاء لو ادرك بعد الركوع من الركوع الأخيرة فكان يفتتح فرائض جماعة ومن رواية حماد عن حماد بن عيسى
قلت ان من يكون مذكراً للصلاة مع الامام قال ادرك الامام وهو في سجدة الأخيرة فركعتين فهو مذكراً للصلاة
مع الامام ولا ذكر الامام ثم احتجوا على السجدة مستحب الاعادة في الصلاة فترخصوا في الافتتاح لان يحصل من ادراك الركوع
ولزيادة القراءة لم يكبر ولو لم يركع ركعة الركوع قالوا في ركعة استجبا بزيادة القراءة تحصيل الفضيلة اجماعاً للداخل والركعة
احتج

في الركعة الأخيرة
فان لم يركع ركعة
فان لم يركع ركعة
فان لم يركع ركعة

ان ادرك

احتج به وجه الركوع استجبه له فتقدمه الحق به لانه فعل بغيره في الركعة التي قبله الله ثم تحصيل ثواب سلام وقال الباقر عليه السلام
سلي وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت
الامام اوبى ان يقرأ صنف مرة والاصل المسمى في الركوع لان في الصلاة للامام ركعة واحدة وتحصيل ركعة واحدة في الركعة
جاءت في الصلاة وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت وتوكلت
الثانية ومشي قبا معه ولو كان بعد من الصلوة فان لم يخرج عن صلاة الجهر المجمع للامام فالوجه ان يفتتح وجعل يده على الاستفتاح
فلا يفتتح فان من احمل ان لا يركع ان ركع لم يصح في ذلك الثاني وان كان لا يصح للجهر لم يركع ان يركع حتى
خرج عن محل ركوعه دون الصلوة من قبل الامام قبل التحاقه سجدة على حاله وقام بالتحقق بالصلوة فان ركع الامام تأتيا
بكره ومشي ركوعه وسجدته صلاة لفعل الصادق عليه السلام فان ركع قبل ان يركع اليه فكبره وان ركع فان رجع رأسه فاجعل يده على
فاذا قام فالتفت بالصلوة وان جلس فجلس مكانك فاذا قام فالتفت بالصلوة ولو رجع رأسه من الركوع ثم دخل الصلوة قبل ان يركع
صحت صلاته لان باكره دخل في ركعة الله صلى الله عليه وسلم فركع دون الصلوة ثم التفت بالصلوة فان ركع الذي ركع دون الصلوة
ثم مشى الى الصلوة فقال ابو بكره انما قال الله عز وجل وان لم يركع بالاعادة وما يذكره المصنف مع الامام يكون اول صلاة
وان كان آخر صلاة الامام بعد علمنا فيقول على علم يجعل ما ادركه مع الامام من الصلاة أوها وقال الباقر عليه السلام ان ادرك الرجل
سقط الصلاة جعل اول ما ادرك اول صلاة اذا ادرك من الظهر والعصر ركعتين فقرأها ادرك مع الامام مع نفسه الكاين
وسورة فان لم يدرك السورة ما في اجزاء الكتاب فاذا سلم الامام قام فجلس ركعتين لا افتتاح في الصلاة اما بعد في اجزاء
الاربعين ولا يركع مستحب في الامام كما في صلاة كالمسجد ولا يجامع على ان ادرك ركعة في المغرب صلى آخر وجلس
للتشهد بحجرة الثانية وصورة الثالثة ولو ادرك الاخرين من الركعة استجبا للقراءة لا وجه في المسجدين عن المأموم ونزلوا في الركعة
اجمدهم حدها من اول ركعة الامام وقرا مستحب في الاولين لم يسقط التحجيرة الا في ركعتين بعد ذلك الامام وان كان في الامام
تدريج في آخره لانها اقران بلا سقط حكم التحجيرة وقيل يحل القراءة لئلا يخلو صلاة من القراءة **الحجزة الثانية** في الصلاة
حسب المأموم ان يتابع الامام ولا يتقدم عليه الا في الاعمال لقوله علم لا يتأخر والامام اذا كبر فكبره واذا ركع فاركعوا واذا سجدوا
واذا ركعوا المتابعة ان يحوي على اثر الامام تحت يكون اقتداءه بكل واحد منها فقرأ او صاجاً ومتدشياً في ركعة وهو يحسب
القراءة الكبير شكل يتأخر قوله علم فاذا كبر فكبروا ومن صلاة المأموم ما الركوع والجهر وسائر الاذكار فانها ركعة واحدة
لان الامام في الصلاة فتسقط الاذكار به ولو رجع المأموم رأسه من الركوع او الجهر قبل الصلاة او هو في الركعة فانها ركعة واحدة
عاد الى المتابعة لان الشيا يسقط معه اعتبار الزيادة وسئل الكاظم عليه السلام عن رجل ركع مع الامام فتقدم به ثم رجع رأسه قبل
الامام قال عليه السلام وسئل الصادق عليه السلام عن رجل ركع مع الامام من الجهر قال فيسجد ولا يركع
علاوة زيادة في الركعة لان فعل المأموم تابع لفعل الامام وهو واحد كذا ما بعد وكل العدد واجبا لا في الركعة وان كان عامداً
فصبر ولم يركع الركعة لان ركعتين في ركعة واحدة ولو رجع عن ركعة ركعتين في ركعة واحدة ولو رجع عن ركعة ركعتين في ركعة واحدة
فبم رسول الصادق عليه السلام عن رجل ركع مع الامام من الجهر قبل ان يركع الامام قال لا ولا ركعتين في ركعة واحدة

في الركعة الأخيرة
فان لم يركع ركعة
فان لم يركع ركعة
فان لم يركع ركعة

٢٧٧

هذا وقد اكد في اولها اولها فلما تم ما كان ينبغي ان يحجز الایام به تعارض حال المذكورة والافقية ونحوها ان يتركها
دون مجبها في قضيتين لانه لا بد من كونها بالامام بها فاذ لم يعلم المأموم من حال الامام ذلك صحح وجوز الاقتدار ولو
افدى بها من غير اجازة عوب اعادتها مع المطلق احدكم لا يعينها ونحوها عادة الثانية خاصة لان لو اقتصر على الاقتدار
الاول لم يكن عليه قضاء ولو كانت الاراء في حصة والمضام واحد من كل تحت المطلق الثانية ولم ينف شيئاً من حال الامام
لها قد تامل كل واحد منهم صاحباً واحدة من تحت البداة القصر احتلال عادة الصلوات الاربع على كل واحد منهم في كل ما
يها وان يعيد كل واحد منهم اقصاها كان ما مر فيها فيعيد كلهم العناء والامام العناء فان عيها لم يجرى انما عاود العناء
لانها قطعت معين الاضافة من امام العناء وانما عاود هو المخرج تحت الضيق والظهور له عند انتهاء هود طرقة فيجب
بغير الاضافة في امر صاحب المخرج وكذلك مع من تحت صوته صوته وقضاء كل واحد من نفسه طهارة المولد شرط في الایام
عند علمه بالمولد علم ولد الزنا من الزنا فاذ كان سنة اعظم من اجرة ولا يصح امامتها فكذلك هذه قالوا قد علم لا يتقبل
شهادة ولد الزنا ولا من الناس ولان غير مقبول الشهادة ولا يقع الامامة لانها تنقض في الشهادة بادارتها وجعلها من الاعمال
وانما من حمل حاله لم يعرف اليوم والوجه صحة امامته على ظاهر الهداية والا حتى كراهته لان الامامة من لوازم الحيلة
والالحق بنقله لقصدهم العلم بامه وكذا في الامامة وله الشهادة والمنطق المعاني **فان** امتحان شرط في الایام المطلق بل اذا
كان بالغا متكفلاً في امتحان فاهل كان فاسقاً ولا يصلح للامامة باعتبار فسقه وقول على علم الاغفل لا يؤتم القوم وان كان
اقرهم لانه في جميع شرائعهم اعطيا ولا يشترط شهادة ولا يصح عليه الا ان يكون ترك ذلك حراً على نفسه وهو ليس شرطاً للملكة
اذ لم يكن متكفلاً او اضاف الوقت من غير تعريضها لاهلها ان الصلاة خلعت جانبا لاصفار الخليل الرواية ذلك ولو انق
المعرفة اول الوقت في جواز الانتداب الصلاة قبله كمال ولو جعل حكمه الاقرب حراز الصلاة خلعت لانه لا ينبغي من ذلك الاحكام
البحث الثاني في الشرايط الخاصة وهي **أ** الذكورة وهي شرط في حق المأمومين المذكور وانما في خاصة ولا يقع امامته
المرأة ولا تخفى المسئلة للرجل تخفى المسئلة لاجل العلم الا لا يؤتم امرأة رجلاً لان المرأة لا تؤذن للرجل في ذلك ولا يكون له
لهم كالكافة لا فرق في ذلك بين الفريض والنوافل ويجوز للرجل ان يصلي في البيت او خارجاً وان كان اجنبياً ولا رجاء من
والتخفى المسئلة يجوز ان يكون اماماً للمرأة لان اقلها ان يكون كذلك ولا يصلح ان يكون اماماً لها ولا يجوز ان يكون اماماً
لرجل ولا تخفى لوان كان مأموم رجلاً والامام امرأة فلو صلي الرجل او تخفى خلف امرأة او تخفى بطلت صلاة المأموم خاصة
ولا فرق بين ان يكون الامام مستنقاع الرجال والنساء ولو اتم الرجل من طهر رجلاً بان كونه المرأة او خشي شكلاً
لم يحس النساء لان الماخوذ على الجواز لغير خصوصية الخشيت قد ينسب ويخفى غالباً فلهذا علم بعدم لزوم كونه رجلاً ولو اتم خشي
او رجلاً خشي من العلم كونه خشي شكلاً وجب العشاء بطلان الاقتدار لعدم تنفخ في ظلم كونه الامام رجلاً بالانوار على وجه
القضاء لانه كان لموافق الاقتدار المسترد في حاله والفرق ما بين من صحت الصلاة واذ لم يصح الصلاة من النساء
الصحة لانه ما عدا الاقتدار بالرجال وقد حصل ذلك ولو اتم خشي شكلاً امرأة ثم بان كونه المأموم امرأة ولم تنفخ في ظلم الاقتدار
وكذا لو اتم خشي خشي لم تنقض المأموم حتى انما رجلاً او امرأتين او كونه الامام رجلاً او كونه المأموم امرأة ومنظرون ما لو اتم

هذا كل حكم
واسم جواز

على من
مستند

منه على وجه
المرأة اول الوقت في جواز الانتداب الصلاة قبله كمال ولو جعل حكمه الاقرب حراز الصلاة خلعت لانه لا ينبغي من ذلك الاحكام
البحث الثاني في الشرايط الخاصة وهي **أ** الذكورة وهي شرط في حق المأمومين المذكور وانما في خاصة ولا يقع امامته
المرأة ولا تخفى المسئلة للرجل تخفى المسئلة لاجل العلم الا لا يؤتم امرأة رجلاً لان المرأة لا تؤذن للرجل في ذلك ولا يكون له
لهم كالكافة لا فرق في ذلك بين الفريض والنوافل ويجوز للرجل ان يصلي في البيت او خارجاً وان كان اجنبياً ولا رجاء من
والتخفى المسئلة يجوز ان يكون اماماً للمرأة لان اقلها ان يكون كذلك ولا يصلح ان يكون اماماً لها ولا يجوز ان يكون اماماً
لرجل ولا تخفى لوان كان مأموم رجلاً والامام امرأة فلو صلي الرجل او تخفى خلف امرأة او تخفى بطلت صلاة المأموم خاصة
ولا فرق بين ان يكون الامام مستنقاع الرجال والنساء ولو اتم الرجل من طهر رجلاً بان كونه المرأة او خشي شكلاً
لم يحس النساء لان الماخوذ على الجواز لغير خصوصية الخشيت قد ينسب ويخفى غالباً فلهذا علم بعدم لزوم كونه رجلاً ولو اتم خشي
او رجلاً خشي من العلم كونه خشي شكلاً وجب العشاء بطلان الاقتدار لعدم تنفخ في ظلم كونه الامام رجلاً بالانوار على وجه
القضاء لانه كان لموافق الاقتدار المسترد في حاله والفرق ما بين من صحت الصلاة واذ لم يصح الصلاة من النساء
الصحة لانه ما عدا الاقتدار بالرجال وقد حصل ذلك ولو اتم خشي شكلاً امرأة ثم بان كونه المأموم امرأة ولم تنفخ في ظلم الاقتدار
وكذا لو اتم خشي خشي لم تنقض المأموم حتى انما رجلاً او امرأتين او كونه الامام رجلاً او كونه المأموم امرأة ومنظرون ما لو اتم

ايضا على صحة حياة فان تبيح المعنى وجهاً ولو وطئ في كل واحد من ذلك الخي من انسان علمت انما اشتراء وكيفية
وهذا قد اشتراء على الصحة والوجهاً **ب** القيام امامامة المقيم ولا يقيم القاضي المقيم عند جميع علماً بالمولد علم لا يؤتم احد من
بالتا قول على علم لا يؤتم المقيم المطلقين ولا ان القيام ركز ولا يصح امامته العاجزة والقادر على كثير من الامور ولا فرق في
الرجل وقصر ولا من الایام الاصل في غير ولا فرق في بطلان صلاتهم بغير ان يصلوا قائماً خلت او جالساً ولا يبين ان يكون من
ما روي روى الاول وصلى ما قاما فاحتل قيامه مجلساً في الصلاة من قيام نية الاشارة فالتاختلف واستقلوا صلوا جماعة والا
انفرادوا ولا يجوز لهم الاقيام لان العترة مانع من الاجتداء وكذا من غير الاستدانة وكذا من قبله اجازة ولا يجوز لهم
ان يكونوا اماماً للقادر ولا المستقل ان يكون اماماً لا يخطى ولا يجوز للعاجز من ركعت امامته القادر عليه كما عاين في الركوع او السجود
اختلاف في المقدور عليهم نحو الايتام وان كان المأموم عاجزاً عن الاكل لا يجوز ان يؤتم المقيّد المطلق العجز عن القيام ولا يصح عليه
الاصحاح وكذا العجز عن ان يؤتم الاصحاح ولو عجز عن القيام الا بان يعده عليه فاعند حاله قيامه فالأقرب صحة امامته بالصحة لان المنع وطهرته
القادر غير ثابت وهذا الاقرب المراكمة خلقت الخي من امامته السليم وكذا من غيره جواز بالادوية شكل وكذا امامته اقله الذين
والرجل والصحيح وقد اقله الرجلين ويجوز امامته الخي والخي **ج** القراءة شرط في امامته القراءة فلا يجوز ان يام قارئاً في الجهر
والسرية ونحو الامور من حسن القراءة او لا يحسن القراءة ولا في القراءة واجتمع العدة ومع الامام الا في خلو الصلاة عن القارئ وان
الامام يصعد بملازمة عن المأموم حتى الامامة بدلالة المبسوط فاذ لم يجزها لم يصلح التحول للفرق بين ان يقرأ المأموم لنفسه الشريفة
الاجمعة اولاً بقراءته على العارض خلفه الا في بطلت صلاة المأموم خاصة لاختصاص المنع به اما لو كان القارئ من غير عارض الا في
وجوب الاتمام بالقارئ فان اخل بطلت صلاة من المكنة لان متكرراً من الايتام بالصلاة يحاوجهم وهي القراءة فوجب عليه وكذا
ان ياتم الا في بطلت اي عجز الامام والمأموم عن الحام اوصاف الوقت دون نيلها وبها ولو تركت حدها من القام والوقت من بطلت
صلواتها ما شاء وما عداها اما المأموم فان كانت صلاة الامام باطلة لم تكن دون تكمل المأموم لم تقع الا قدره ان يقاوم بحسب الامور
الاشغال لتعلم وانما الوقت الفريضة كالاكل والشرب وقضاء حاجته وضيق وقت الفريضة من تحصيل ما يملكه من القوت والحفاظ
للفنن او لغيره ولا اشتغال المندوب ليس عذر اوله الا في قارئاً واجتيازاً اعاد القارئ خاصة وكذا الامور وجدة قارئاً وجبها
او تركت من العمل قبل فروع الوقت والاولاد ولو كان في اصطحاب حسن الشاخرة والآخر السورة فالاقرب وجوب الايتام من غير العارض
للإجماع على اولوتها وموجباً عند الاكثر ولو خيّرنا في انقلاب المأموم اماماً اماماً اتم جازها لغيرها فاذ اخرج فزاد في
الایام بالاولاد لو كان معها ابنتان لا يعرف شيئاً اتم بعارضها لغيرها فاذ اخرج فزاد في الايتام بالثاني في وجوبه كذلك كمال هذا
اذا كانا جنتين ولو كان جازها لغيرها وجب على جازها الايتام به على الشك لو كان احدهما يعرف بعض القاصد والآخر عجز
كلما اتم خيّر لتمام احدهما بالآخر ولو لم يات به عاين بعض القاصد ولو جعل القارئ حال الا في حرم ما سواها معه علم على
الاشارة بقل البنية الى الاقتدار وجب ولو كانت الصلاة سرية او بعد عنه او خيّر خيخته عن الجهر ولم يعلم حاله حتى فزع من صلاته خلفه
صحت صلاته لان من عاين القاصد وخيّر المني لان العدالة شرط قد جعل المأموم بما ولو اتم الاخر من خلفه صحت صلاتها لسانها وخي
ولا يجوز ان يات بالصحيح وان كان قارئاً لم تكن من التكبير الذكر وخيّر الجواز لان الامام لا يغفل التكبير وهما سر في القراءة والوجه الاول

ان كان اماماً علم على
بعض من كان يصح
سأكون اماماً علم على
بعض من كان يصح

فالمخرج الذي لا يقع فيه الا ان تقصروا اذا قدمت من سفر فقلنا ذلك لا يقع باعلام البلد كما يروى القياس المعتبر
فما عتد الانبياء من احالة اللطيف على المعارف والاعتبار من هذا وجهين أحدهما صحة ما وجد في المتن
والثاني فيهما ما قلنا لا يجد بهما ولا يقع ما ليس من المعارف فاعتد القصر قبل ما قلنا فحقا لا يجد بهما ولا يقع
لم يكن المستثنى لا فرق بين أن يكون محوطا ولا أن لا يكون فيها دور وقصور للسكنى في طول السنة اذ قصر قصرهما لا فرق
بين المدة القريبة في ذلك ولو كان بلدا سور فلا بد من حفاة وان كان داخل مزارع او موضع حرمه لان جميع ما داخل المزارع
معدود من قصر البلد ومحسوب من موضع الإقامة ولو كان خارج السور وورثا لصعد لم يعتد بها لصرف هذه المزارع
البلد لو خرج سور فحق متفاد لم يستوفى المسافر حين حديها بمجازة ذلك السور لاختار حذار قرية لانها الا ان
مع بقا قاسم البلدة وانحراب الذي بين العارات معدود من البلد كما لم يرحل بل من خارج البلد ولا يتقصص الدور
الباقي الى الآخر ولو كانت اطراف البلدة حرة لا عارة وانما لم يعتد بها لان احزاب ليس موضع الإقامة ولو سكن في الصحراء
في اوله ثم حط قطعه لاختار الاذان ولو كانت البلدة على موضع حرمه استوفى الاذان دون خلاء الجدران وكذا
كانت موضع متخفى أو مكانة الخيام وتخلل فيها الجدران المتدور ولو انقل بناو إحدى القريتين الاخرى سار من
على طرفه الاخرى مشرط فاعتد بها الصلوات كما كثر واحدة ولو كان بينهما فصل معتبر متعارفة قرية خاصة ولو كانت
مفتوحة ولا بد من مجاورتها ما دلت تدل على واحدة وانما كان كالقريتين ومعلوم مجاورتهما كذا في
كطرح الزماد وعلو الصبيان والنادى ومعاظم الابل لانها معدود من موضع الإقامة ولو قصدها من خارج فحق
بداخلها الجدران والاذان فان بقي على حافة السفر لم يزل الى المانع قصر الى منتهى وعيد النية وترددت المسافر الشوط وهو القدر
ولو تفرق المركب في تفرقها حتى ظهر احدها ثم لدخوله في الحضر والاحترام السنية قبل ان يسير في الحضر
حتى حتى الاذان والجدران لم يزل القصر لانه دخل الصلاة على المرام ولو خرج من البلدة لم يزل القصر حتى يراه اليه لانه لم
له لم يتحصن بالرجوع وخرجت نائما في البلد ثم جعن ثم الم في جوده الى بلده فاذا وصل الى الحضر قصر ولو كان
قله استدامة الترخص وان وصل الى البلد ولو كان رجوعه بعد قطع المسافة فانه يقصر ورجوعه نائما **الحكم الثاني**
انما القصر استمرار قصد السفر فلو قطع نية السفر اشلا المسافة ثم خرج من حكم المسافر ولو قطع المسافة ثم عتد
السفر وعزم على الرجوع قصر وان عزم على المقام عش ايام ثم وان رددت قهرا ما بينه وبين وطنه بعد ذلك
تامة السفر باعوده **الحكم الثالث** العود الى الوطن بان يرجع الى الموضع الذي شوط بمجاورة في ابتداء السفر في معناه الوصول الى الموضع
عزم على الإقامة فيه اقامة شوط الرخص او الموضع له قسمة ملك قد استوطنته منه الشهر **ب** نية اقامة عشق ايام او عشق
نواه سور يصلح للإقامة فيكون لو ان لا كانا **ج** اقامة ثلثين يوما في السفر والرجوع فيكون ايام مسافرا وان
ادام انما المسافة او وصل الى مقصد اذ الم عزم اقامة عشق ايام كالمدة اقامة على ثلاثين يوما ولو لم يزل ايامه عشق ايام في
اشلا المسافة وجعل الامام وان نوى قل عشق قصر لعل على علم تم الصلاة الذي يقصر عشق اربعة صلوات الذي يقول اخرج
اليوم اخرج عشق شهر او قل الاقرب ان دخلت ارضا وانتيت ان يكن بها مقام عشق ايام فاقم الصلاة وان لم يزل عشق شهر

فإذا

فإذا اخرج او سجد اخرج تقصر ما بينك وبينه ولا يعتد به اقامة ثلاثين يوما في السفر والاحترام السنية قبل ان يسير في الحضر
يشتمول اليوم اخرج فإذا اخرج قصر ثلثين يوما ثم بعد ذلك لوصلة واحدة للمعارة والفرق من الحجاز كغيره
موجب الامام بعد شهر ورجوب الامام لو نوى اقامة عشق ايام في السفر والاحترام السنية قبل ان يسير في الحضر
فان لم يدر ما لم يتم يوما او اكثر فليقتل ثلثين يوما ليعتد به في السفر والاحترام السنية قبل ان يسير في الحضر
قصر على هذه الرواية ولا يستحب اب وان السفر كالحول والثلثين كالبين وعلى معانة الشهر ولم يدخل البلد في طريقه فقال
ان لقيت فلانا في عشق عشق قصر الى ان يلقاه او عشق ثلثين يوما فان لقيه حكم فاقمته ما لم يقدر النية قبل ان يصل الى
ولو فرغت واحدة ولو نوى عشق قصر الى اقامة عشق ايام انما ينقطع سفره فاذا اخرج الى نهاية السفر كان من بعض
الامانة والنهاية سافر قصره الا ان لا يوزن على اقله السفر الى اقامة اياما لسان فان كانت بين المدة وموضع الإقامة
ساعة قصر والاعلام مع نية الإقامة عشق وان بقي العزم على السفر ولو كان له انما المسافة ملكه استوطنته
الشهر اشطع من وصوله اليه ورجوب على ايام سوار عزم على الإقامة فيه اولا لا نية في بلد وسال الجرد من ترقب الرضا على الحول
تقصير صيغة لا بأس لم ينو ما عشق ايام الا ان يكون له فيها منزل استوطنته فقلت كما لا يستطيع ان يقال ان يكون له فيها منزل
قيم فيه شهر فاذا كان كذلك ثم فقه في بيته ولا يوطن الى الاثر بل الاستوطنته شهر لم يلقه وجب الامام ولا يستطيع ان
بل البلد الذي فيه الملك لا يكون الملك سالما للسكنى فلو كان له منعة او عمل استوطنته في البلد شهر ثم نوى السفر اذ
في السفر يخرج من منعة فلو كان له امداد فيقول فيها لم تتم الصلاة ولو لم يكن له الاغلة واحدة ولا يقصر ليعرض المصنوع
وهو فيها ولو استقل الملك عن ساور غيره من البلاد فشرط ملكه لربه فلو استاجر او امتار او ارث لم يملكه المقيم
عاقبة من الاجارة عشق ولو غصب ملكه لم يخرج عن حكم المقيم وهل يعتبر بقصد الغصب الشئ انما كان ولو كان بين عشق
والملك عشق استوطنته شهر او ما نوى فيه المقام عشق ايام سافة قصر الطريق خاصة ولو قصر المسافة لم يقصر ولا يقصر قبله
لما يبدؤه لان جدار الحرج في الحاج سالما لصادق علم على الرجل له الضياء بعضها قريب من بعض فيخرج فيطوف فيها ايام يقصر
ثم وكما سألنا من ابتداء السفر موضع اقامته او لا يستطيع ان كانا يعتبر بها من مقصده فان كان سافة تقصر الطريق والمقصود ان يقصر
فيها ولو كان من بعد السفر وبقيته مسافة وقصر بها او من اخذ بها قصر المير اليها دون المسافة فيها او من مقصد
بدون مقصد ليقصر ولو اعكس الوجه اتم هذا السفر وبقيته قصر منها الى مقصد وفي مقصده ولو قصر اقلها قصر
في من الحج وانما الحج على المسافة ولو تعددت المواضع اشلا اقامة عشق قصر من كل موطن فيها مسافة خاصة في
المواضع ودون ما قصر عن المسافة ولو اتخذ الغريب بلدا او اقامته لم يكن له فيه حكمه حكم الملك لو اختار عليه
وجب الامام فيه ما لم يغير نية الإقامة المؤبدة فيه ولو اتخذ بلدتين قلاد موضع اقامته كان حكمه ملكه وان لم يكن له فيها
ملكه لونه الى اقامة في بلد قبل قصره في عشق ايام وبين البلدتين قصر الطريق الى ان يقصر الى البلد وتخلل
الان شهر الى ما شاهد الجدران او ساء الاذان وهو ورث حكم بلده وكذا اتم اخرج منه الى ان يحيط على الاذان ويجوز
مع حال السفر من غير الحج **الفصل الرابع** في عدم زيادة السفر على الحضر مشروطا القصر ان لا يزيد سفره على خمسة

فإذا اخرج او سجد اخرج تقصر ما بينك وبينه ولا يعتد به اقامة ثلاثين يوما في السفر والاحترام السنية قبل ان يسير في الحضر

مفتی

في وجوب الاتمام صلوات ثامة ولم توجد الاثنا ولو رجع غرضه الاقامة بعد خروج وقت الصلاة ولم يصل قان كان الترك
لغيره منقطع الرجوع ووجب القصود ان لم يكن له بعد مسقط لم يضر وجوب الإتمام الى ان يخرج عما السالك لم يترك الصلاة
مستوعبة الضوم فالوجاهة كصلوات الاربعة لان الجاهل بين الموطونين بالاقامة فتدبر جده الية وانها فاشبه الصلاة
الاخرى ويجعل صحة الرجوع لعدم المناط وهو الصلاة الثامة واذا جعلنا الضوم منزلاً للاقامة فانها هو الضوم الرجوع
باعتبارها فان قلت ان ترك الصلاة صحة الاقامة ولو شرع في قوافل المنها فالا قرب ان كان فرضه لا احوال منية القصص نوى
الاثنا المقام عشو ايام اتم الصلاة بما لم يردنية الاقامة المتأقية لنية السفر اذا دخل غرضه القصص نوى الايام لم يحل
الايام عندنا لان غير فرضه الا ان نوى في المقام عشو **ق** لو اراد السفر الى بلد ثم الى آخر بقده فان كان الاول ما يقصده
مسئله قصور الافلان نوى للاقامة اقرب عشو والا قصر ان بلغ المجمع المسافة ولورد داخل اقرب واراد الخروج الى الاخر
اعتبرت المسافة الموصولة بقصد بلدة اتم قصداً يدخلها طرفة الى البلد آخر يقيم فيه اقل من عشو لم يتقطع ذلك سفر واعتبرت
المسافة من البلد الذي انشأته السفر الى البلد الذي قصده ولو خرج الى الابعد فحافاً على طرفة فاقام مطلبه الوقوف او لم ياد
تخرج مطلبه غير الابد الذي قصده او لا جعل مبتدئاً للسفر من موضع اقامته لارتداد الجرد على قطع النية الاولى ولو لم يبدأ
لكن اقامه اقل من عشو قصور **ق** لو فارق البلد الى حيث غاب الاذان واجددان ثم عاد الى البلد طرفة عرضت لم يتركها رجع
وخرج ما نيا الى ان يغيب عنه الاذان واجددان الا ان يكون غريباً عن البلد او بلغ بين الاول مسافة ثلثة ايام السفر
وان كان قد اقام اكثر من عشو في بلد الغربة **ق** لو عزم على اقامة عشو في غير بلد ثم خرج الى ابلدون المسافة عازماً على العودة
والاقامة اتم ذهاباً عاداً امة البلد وان لم يعزم على الاقامة بعد العود فالاقوى التقصير **ق** لو قصر ابتداء السفر ثم
يخرج غرضه السفر الى بلد الاقامة لانهما وقت منوعة ولا فرق بين ابلد الوقت وخرجه **ق** لا يتغير القصص لانية
ليكن نية فرض الوقت لو خرج الى البلد المسافة طرفة ثم بدأ له في اثناء السفر ان يرجع فله قطع سفره بهذا القصد ولم يكن
ان يقصر مادامه في ذلك الموضع الا ان يكون على احد المسافة يمين مبتدأ سفره فاذا ارتحل عنه فهو سفر جديد فان كان
يمينه ويمين مقصده سافر وقصود الافلا ولو توجه لا يقصر الى الصلاة ثم نوى مجاوزة الى بلد يقصر اليه الصلاة فانية آسنين
من حين غير النية فانما يتركها لو كان من ذلك الموضع الى المقصد الثاني مسافة ولو خرج الى سفر طرفة على قصد الاقامة في كل
منه فخرج عشو ايام لم يتركها لا يتقطع كل سفره عن الاخرى **ق** هل يحسب يوماً الدخول والخروج من حلة الحرة
شكلاً يشانه ان المسافر لا تستوعب لها ربا السيرة انما يبعد بعضه هو من الدخول والخروج سائرة صف النهار ولا يوم

فتح الله عليه
 ووجهه وان كان
 ذا اهل او شجر او
 من اهل اهل
 ووجهه وان كان
 ذا اهل او شجر او
 من اهل اهل
 ووجهه وان كان
 ذا اهل او شجر او
 من اهل اهل

تتل على وتنبذ الامتعة ويخرج من الحرم فيدخل الارحام هاهنا وهناك لا يسجد ولا يجلس الا في موضع
 لا يضره الى حين الخروج ولودخل الملامح تحت يديه التل ويحيط بالخذ والعن تعبرها الى اليمين ايماها
 كان على وجوب القصر مطلقا واستحب الامام في المواضع الاربع ثم جعل حله موضع ايجاز مثلا موهم دخلا ليس فيه
 اهل الحاقة يجاهه وجوب القصر لا فرق بين سجدة او سجدتين القصر مطلقا وهو جوفية هذا الموضع والعالم وكذا الرجل الكار
 وشهد وجوب القصر امام عشرة **الفصل الثالث** في صلاة الخوف وفيه مطالب **الاول** مشروعيها وهي ثمانية النقص
 والاجماع قال الله تعالى وماذا كنت فهم الآية وصلاتها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مواطن وانفق العمل الا في
 بعد النبي علم لان ما يثبت حجة على ما كان ثابتا في حقنا الا ان نعم المحض لان نعم اربا بانه رسول عن النبي صلى الله عليه وسلم واجب
 علم بانني اضل لك فقال السائل قلت سئلنا فغضب فقال اني لا ادري ان يكون احكامكم تبه واعلمكم بانني لم اخص بغيره فكان
 الاجازة بفعله جوابا ولا يغيب قول السائل قلت سئلنا لان قوله لم يكون جوابا وكان يعلم بجهلهم باضاله ولم يثبت بها قوله
 وصلى على علم صلاة الخوف ليلة الحديريه قيل انه قبل نزول الآية الخوف كان احكامها خيرا الصلاة الى ان يحصل الامن ثم تنقض
 في الصلاة الخوف ولهذا اخر النبي صلواته عن المحقق وفي مشروعيه السفر اجازة وفي الخوف عند جميع علماء الفقه
 ولا اختلف فيهم فانت في الصلاة وهو عام ولا ينافي حاله خوف جاز صلاة الخوف فيها كالسفر **الثاني** في كنيها وفيه
 باحت **الاول** في القصر صلاة الخوف كان كاتبة السفر قصر في العدا اجازة او اصلت جماعة او فرادى لا يستلزل السفر
 القصر انما قصر لاجل خاصة الى ركعتين والصلوة على عداها في السفر اجازة وان صلى ركعة واحدة في ركعتين في السفر
 سارصلت جماعة او فرادى لم ترق فليس عليكم جراح ان تقصر من الصلاة ان خفت من ليس المراد بالركعة غير القصر الا
 كان اشتراط الخوف لغوا وان النبي صلى صلاة الخوف في المواضع التي صلاها ركعتين ولم يرو عنه انه صلى اربعة وضع
 البنية وسال زيادة الباقر علم عن صلاة الخوف وصلاة السفر قصر ان قال نعم وصلاة الخوف احق ان تقصر صلاة
 السفر الذي لا خوف فيه ولم يترط جماعة ولا ان المنية الا انما اكثر من المنية في السفر وكان التقصر فيه اولى **الثاني**
 في صورها وفي اربع صور ذكرها في الروايات وهي تبت لكل لا في جلا الوان مختلفة بعضها احمر وبعضها اسود وبعضها
 اصفر وقيل في موضع مرتبة ثمانية فقرضاة فتشقت ارجلهم وكثافتظفانهم فكانوا يلتمون عليها الخوف
 فتميت لذلك ذات الروايات وصورتها ان تقصرهم الامام فرقتين ليجاز بريطانيا اذا اقم القتال واختل الحال شغلك
 بعضهم بالصلاة الى حين لا يلبثهم مهام العدو فيصلي بهم ركعة فاذا قام الى الثانية انفرادا واجبا ما تم الاخرى تجزئهم
 ثم انظر الاولى مكان الثانية فاذا اجلس للمشهد الثانية فاما فانتم اولا لخوابه وسلم بهم فيصل للمطانية الاولى كس
 الافتتاح وللثانية التل لان علم صلى كذلك وكذا وصفها الصادق علم العلبي **الثالث** صلوة عثمان وعثمان قرية
 جامعة على التجمع غرضها من سكة وصورتها ان تقصر الامام ويصل للمسلمين صوتين وراة وحرمهم جميعا ويكرهم
 ويكعب بالاولى خاصة ويقوم الثانية للحراسة فاذا قام الامام الاول يجهد الصف الثاني ثم يقف خلف
 الضفين مكان صاحبه فاذا ركع الامام ركعوا جميعا ثم يسجد بالصف الذي يليه ويقوم الثاني الذي كان اول
 في الصلاة

ای حیران حاضری
الباقی

[illegible]

لحوائسهم فاذا جلس بهم تحبوا وسلم بهم جميعا ولم يثبت عندى تدليها عن اهل البيت عليهم السلام صلاة جنس الخلق
وقد روى انهم صلى الظهر وصفت بعض اصحابهم بطله وبعضهم جعله بارة الحدق الخواتم فصل ركعتين ثم سلم ثم انطلق
الذين صلوا فوقفوا موقف اصحابهم للحراسة ثم جازوا ذلك فصلي بهم الظهر من ثمانية ركعتين الاولى لا تسير ولا الثانية
وهذه لا تحتاج الى مفارقة الامام ولا الى تعريف كيفية الصلاة ولا الى كلفه بل ليس فيها اكثر من اربع الامام في الثانية مستعمل
والما هو منقوض وليس فيها مخالفة للصلاة الا ان كان ايضا والما روى من انه صلى الاولى ركعتين والثانية ركعتين غير
تسلم حتى كانت له اربعاء للمؤمنين ركعتين ثم صلى على طائفة ركعة فيكون له بكتان وللمؤمنين ركعة واحدة فبعد من
في التلوة صلاة شدة الخوف وسياق ما بها **الجزء الثالث** في الشرايط مستعمل في صلاة ذات الرغاء اربعة اركان كالحج
في غير حجة القبلة بحيث لا تكون من الصلاة حتى تدبر التلوة او يكون عزيمته او حاله او حصول حاله من رغبة بل هو الا
التي هي عليها اعماد الصورة فيجوز بعده ولو قيل بعده امكن وفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كان في ركعتين فيكون
المسلمين حتى تستعملوا الصلاة والا ان في الخوف الذي هو ساطع هذه الصلاة **الركعة** فيكون في ركعة واحدة ركعتين فيكون
كل ركعة واحدة والام يتحقق هذه الصلاة **3** عدم الحاجة الى زيادة الشريك على ركعتين **4** لا يحصل لكل فرد من ركعة واحدة
الاتمام وهذه الصلاة تختلف في جهات وجوب افراد الموتر وانتظار الامام للمؤمنين فاما القائم القاعدة فمستحبة خلافا
امور ثلاثة **1** ان يكون الحدوة حجة القبلة لانه لا يكون حوائسهم الصلاة الا كذلك لانه هو محور سائرهم **2** ان يكون المولى
كمن يتكلم بها حراسة بعضهم بعضا وان تغرقوا فركعتين صلى الله عليه وسلم احدهما وحسب المائدة معه **3** ان يكونوا على قلة جليل ومستحب
الارض بل يجرل بينهم ومن بصر المسلمين حلال من اجل وغيره ليرتقوا كسائرهم واحكامات عليهم ولا يخاف ان يكون لهم **الجزء الرابع**
في احكام صلاة ذات الرغاء وهي **1** استحباب الامام في صلاة ذات الرغاء تخفيف صلاة الاولى لما هو به من اجل الصلاة وكذا يخفف
في كل فعل لا يستغرق الى الانتظار وكذا الطائفة التي تفارقه وتصل نفسها استحباب التخفيف **2** اذا قام الامام الى الثانية ابنته
الطائفة الاولى فاذا انصحبوا او مفارقة لانه لا فائدة لهم في مفارقة قبل ذلك لان تركه في التضرع والانزع من الجود
من الركعة الاولى ولو فارقه بعد الرغاء من الجود الثاني جاز واذا انفردوا ببق الامام مما يتطهر حتى يملأوا حتى تحي الطائفة
دخل معه والاقوى ان يسير الى ان يقيم للقرأة فيجوز ان ياتي بها فيه فيطول في القرأة حتى تفرغ الطائفة الاولى ويخرج
به الثانية فاذا جازت الطائفة الثانية فان كان قد فرغ من قرأه تسبحة بهم ولا يحتاج للمؤمنين الى قرأة ولو ترك عند سجدة او قبله
فاذكروه وكذا ركعوا معه وصحت لهم الركعة مع تركه للسنة ولو اذكروا بعد فقه قائمتهم الصلاة **3** اذا طلع الركعة الثانية
الثانية وجلس للشهد قائمتها فغردت الى صلاتها ويطول الامامة تشهد الدعاء حتى تتركه ويشهدون ثم سلمهم ولا يحتاج
الى الجلوس معه والشهادة لانها تعود اليه لتسلم معه ولا فائدة في تطويله عليها بالجلوس معه مع ان يسي هذه الصلاة على التكبير
ولو تابع في الجلوس جاز لكن لا يشهدون ولا يدعون الله ثم فاذا سلم الامام قاموا فاتوا الصلاة ثم تشهدوا وسلموا وروى
عن الصادق عليه السلام **3** اذا قامت القرعة الثانية الى الثانية حال تشهد الامام لا تنوي الا نداء حال اجتماعها الى الثانية فان كان
في حوزة الاذنة بعده للمسلم وجاز **4** للامام ان يتطهر في الركعة الثانية حتى تفرغ وانتظار آخرها

لقد

الطائفة الثانية حتى تأتي وتسلم معه كلاهما حكم انما روي عنه اهل البيت والناك للطائفة الثانية حال تشهد حتى يتم
صلاة **3** لو اخطأ الثانية بعدد من الجود الاخير من الركعة الاولى جاز فان كان احد ركعتين او صفت جاز ولو كان
من قلة وتركه عند الركعة الثانية فالشيخ سلك صلاة دون الاولى لانها قد رقت حين رفع الرأس وكما الثانية فان علت
ان ذلك بطل الصلاة واتباعه بطلت صلاتها ولو اعتدت عند او جردت ذلك لم يطل صلاتها لان الظاهر من حاله
العدد ولو فعله هو الحق حكم به ودون الطائفة الاولى لانها لم يرفع الرأس قد فارقت وفي بطلان الصلاة عند ذلك حال
4 لو اراد ان يصلي بهم المغرب صلاة ذات الرغاء تخبر الامام من قبل يصلي الاولى ركعة والثانية ركعتين ويقرأ الفاتحة على علم
صلى الله عليه وسلم بالاولى ركعة والثانية ركعتين واختلفت الاولوية فيجعل الاول لان عليا علم فعله ولا في الاولى اذ ركعت
معه فصيلة الاحكام والحدود يسبق في تيد المائدة في الركعات ليخبر بعضهم مساوي الاولى ويجعل الثاني في كل صلاة الثانية
زيادة جلوس في بيته على التخفيف **2** اذا صلى الاولى ركعتين جاز ان يتطهر الثانية في تشهد الاولى في القيام الثالث في قيل
الاولى ليدرك ركعة واحدة من اولها وقيل الثاني لان القيام يمتد على التطويل والجلوس الاولى على التخفيف فان تطهر
في القيام فالاولى ان تفارق الاولى عند الانصاف واذا صلى بالثانية الثالثة وجلس للشهد فقامت الطائفة ولا تشهد ولا يصلي
بالاولى ركعتين فتشهد بغير انتم الاولى صلاتها وصلت وقامت ونجى الثانية فيبذل الامام ويصلي بهم الثالثة وان
فأرشد تخفيفا ثم قام الى المائدة وقامت الاولى وركعة القرأة حتى يتم وثاني الثانية **4** وصل الى الاولى ركعة طرفة الثانية
ونزلت الاولى مفارقة حتى اتصافها وخضعت وصلى الثانية وشهدت خديها وقامت الى الثالثة وشهدت خديها وصلى
ثم نجى المائدة فتكفل معزة ثابته فاذا جلس للشهد جلسوا معه يدعون الله ثم من غير رغبة فاذا قام الى المائدة قاما معا
معه فاذا جلس للشهد الثاني حلوا وتشهدوا خديها وطول هذا ان يقرأ تشهدون خديها وسلمهم **5** لو قلد او غيب
الاتمام احضر صلى بالاولى ركعتين وتشهد بهم ثم يقوم الى الثالثة فيطول الصلاة ويحفظون ويقيمون ويقيمون الى
عوقف اصحابهم ونجى اصحابهم فيركبهم الثالثة في اولى لهم ثم صلى الرابعة وطول تشهد حتى تم صلواتهم اربعاً سلمهم
فيكون انتظار الثانية في المائدة والشهادة الثاني ويجوز ان يتطهر الشهيد الاول وقسمته في ركعتين اولى من قسمته اربعاً لقلة
الثالثة وقلة الامطار وان فرقه اربعاً جاز للاصل وجاز المفارقة مع البنية فصلى الاولى ركعة ثم سجد الى الثانية
سجد الصلاة الى ان يصل الطائفة الثالثة كما تم مذهبي حتى المائدة فصلي بهم الثانية وطول تشهد اوقيا مع المائدة حتى تم
سجدتها ثم تاتي المائدة فصلى بهم ركعة وقوم الى الرابعة ويطول حتى تم من خلفها اربعاً في الرابعة فصلي بهم تام الرابعة وطول
تشهد حتى تم اربعاً سلمهم ثم والركعة الاولى سجد لانها مقصورة ولو قلنا بالثالثة فغردت اصحابها مني بطلانها ايضا لان لم يمس
طائفة هذا الترتيب ومنع عدم المنطق في الانتظار ومفارقة الامام ثانياً في الزيادة في اعمال الصلاة غير مطابقة كما لو
طول القيام قاروا لان الحاجة قد تدعو اليه بان يكون الحد من اربع جهات ويكون المسلمون كثرة فكونوا في الشريك صلاح
الركعة الصلاة ولا يحج هذا الشريك بجود ولو قيل طائفة ثلاث ركعات واخرى ركعة فالأقرب جاز والآخر جاز ان
شهدهم السجدة والخضعة المغرب تلت فرق وكذا في الرابعة فصلي طائفة ركعتين وكذا في ركعة **6** لا يجزئ المشورة بين الطائفتين

هذا هو الوجه في قوله
لو اراد ان يصلي بهم

انما خلق الله تعالى من واهل الامة عليهم السلام قالوا قلوبهم لا تكلموا في علم الله عند الموت والحيات فضعف بها قلبه فداك
وما كمل تلك الحيات قال هو ما اتم علمه فلقوا امرتكم عند الموت شهادة ان لا اله الا الله والولاية لله والصادق عليه السلام
رجل من اهل المدينة طاهر رسول الله صلى الله عليه واله الذي مات فيه ففضل الله رسول الله صلى الله عليه واله قال له قل لا اله الا الله فله نور عليه
فاعد عليه رسول الله صلى الله عليه واله ففضل الله عليه وعند امر الرجل امرأة حالها حال هذا الرجل ثم قالت نعم يا رسول الله انما قاله فقال لها
انما ارضيت عنه لم لا هاتيك بل ساخطه قال صلى الله عليه واله فاني احب ان ترضي عنه مما كنت قد رضى لرسولك فله فضل العقل لا اله الا الله
الاله فقال له لا اله الا الله فقال قل يا من يقول الميسر ويضيق الكثير اقبل متى اليسر واغنى عن الكثير انك انت العقور
العقور فقالها فقال له ماذا اترى قال اسديت قد خلا على قلبي عدها فاعادها فقال اترى قال قد نسا عدا عني وقد نزل
الايمان وخرج الاسودان فاهارها وانا الايمان مني احظن نفسي فاسترا عني **سبحانك يا ذا الجلال والإكرام** فكلت النزع والقبول
ان رسول الله صلى الله عليه واله دخل على رجل من بني هاشم وهو النزع فقال له لا اله الا الله الحمد للذي لا اله الا الله العلي العظيم فقال
رب المصنوع المبع ورب الارضين المبع وما بهم من رب العرش العظيم وملاهم على الرسلين واكرم الله رب العالمين
فقالها حالها صلى الله عليه واله الحمد لله الذي استنقذه من النار **سبحانك** فبقا عند النبي من القرآن قال الكلام علم لانه القسم
يا مني وارق عند امر خيل الشافات صاخي تستقيها فلما بلغ اهلهم ان دخلت فقصي النبي فلما سمع في خروج عنه اقبل
علم مصوب رجعت فقال لها نهد الميلة ازل به تفرغوه بصره من الشافات فقال النبي له انما عندكم من ربي من قطع
الايمان الله راحة وما سخي قارة القرآن بل خروج فكلما يكون استدعا عني **الطلب** **لأن** فكلما كان ينبغي
فمن عساه ان حركها ولا تنس منه ولا ينظر له يخرج عليه لئلا يضعف قلبه فكلما كان على موته ومن ان يحضر جنازة حاض
لعمل الصادق علم لا يخفى كما يضر الميت ولا ينجي عند التلقين ولا يامن ولا يمسك عليه فقال له في حصة الكلام علم المراد فتمت
عندنا من الموضع على كايض احد الموت فقال لايامن ان ترضه واذا خاف عليه وقربك كد ملتصق عنه وعن قرب فاني الملائكة
تتأق بذلك ويكمن بعد الموت ان تركه على بطن الميت جدي او غيره فالتسبب منه فذلك لانه امرتني منعتي الشغل ليرجيه
وما ان ينجي بضع على بطنه مني من يبعها **الطلب** **لأن** فكلما كان ينبغي بعد الموت سخي بعد الموت امور اغراض عينية
لان رسول الله دخل على في سلمة وقد شق بصره فامضه ثم قال ان الروح اذا فزع تبعه البصر فخرج من اهلها حالها ان دخل
على النكاح الا تخبرنا ان الملائكة يؤمنون كما تقولون ثم قال اللهم اغفر لايمنه وارفع درجاته في القبرين المهددين واخذه
في عينية العابرين واعفوا ليرثا العالمين وانح له في قبره وقوله فيه ولا ان الصادق علم ففضل لانه اميل لان عينية
فيهم منظره ويخبر معه دخول الهوام اليها وبعد الاغراض **الثام** **سبحانك** فكلما كان ينبغي بعد الموت سخي بعد الموت امور اغراض عينية
ويبلغ في حق وبذلك الهوام وبقصص منظره ويؤمن من دخول الهوام اليها وبعد الاغراض **الثام** **سبحانك** فكلما كان ينبغي بعد الموت سخي بعد الموت امور اغراض عينية
تلقين معاصله فان ذلك كما يقال اليها فيمن ذنوبه الى عذبيه وبذلك هو ودخله في الجنة وبذلك هو ودخله في الجنة
وبذلك فان ذلك كدجين القاسم على تدبيره ومكنته **سبحانك** فكلما كان ينبغي بعد الموت سخي بعد الموت امور اغراض عينية
الصادق علم انما اميل بلحفة **سبحانك** فكلما كان ينبغي بعد الموت سخي بعد الموت امور اغراض عينية

اذ انزعت عنه

اذ انزعت عنه **سبحانك** فكلما كان ينبغي بعد الموت سخي بعد الموت امور اغراض عينية
وما كان كالتحركات قال هو ما اتم علمه فلقوا امرتكم عند الموت شهادة ان لا اله الا الله والولاية لله والصادق عليه السلام
رجل من اهل المدينة طاهر رسول الله صلى الله عليه واله الذي مات فيه ففضل الله رسول الله صلى الله عليه واله قال له قل لا اله الا الله فله نور عليه
فاعد عليه رسول الله صلى الله عليه واله ففضل الله عليه وعند امر الرجل امرأة حالها حال هذا الرجل ثم قالت نعم يا رسول الله انما قاله فقال لها
انما ارضيت عنه لم لا هاتيك بل ساخطه قال صلى الله عليه واله فاني احب ان ترضي عنه مما كنت قد رضى لرسولك فله فضل العقل لا اله الا الله
الاله فقال له لا اله الا الله فقال قل يا من يقول الميسر ويضيق الكثير اقبل متى اليسر واغنى عن الكثير انك انت العقور
العقور فقالها فقال له ماذا اترى قال اسديت قد خلا على قلبي عدها فاعادها فقال اترى قال قد نسا عدا عني وقد نزل
الايمان وخرج الاسودان فاهارها وانا الايمان مني احظن نفسي فاسترا عني **سبحانك يا ذا الجلال والإكرام** فكلت النزع والقبول
ان رسول الله صلى الله عليه واله دخل على رجل من بني هاشم وهو النزع فقال له لا اله الا الله الحمد للذي لا اله الا الله العلي العظيم فقال
رب المصنوع المبع ورب الارضين المبع وما بهم من رب العرش العظيم وملاهم على الرسلين واكرم الله رب العالمين
فقالها حالها صلى الله عليه واله الحمد لله الذي استنقذه من النار **سبحانك** فبقا عند النبي من القرآن قال الكلام علم لانه القسم
يا مني وارق عند امر خيل الشافات صاخي تستقيها فلما بلغ اهلهم ان دخلت فقصي النبي فلما سمع في خروج عنه اقبل
علم مصوب رجعت فقال لها نهد الميلة ازل به تفرغوه بصره من الشافات فقال النبي له انما عندكم من ربي من قطع
الايمان الله راحة وما سخي قارة القرآن بل خروج فكلما يكون استدعا عني **الطلب** **لأن** فكلما كان ينبغي
فمن عساه ان حركها ولا تنس منه ولا ينظر له يخرج عليه لئلا يضعف قلبه فكلما كان على موته ومن ان يحضر جنازة حاض
لعمل الصادق علم لا يخفى كما يضر الميت ولا ينجي عند التلقين ولا يامن ولا يمسك عليه فقال له في حصة الكلام علم المراد فتمت
عندنا من الموضع على كايض احد الموت فقال لايامن ان ترضه واذا خاف عليه وقربك كد ملتصق عنه وعن قرب فاني الملائكة
تتأق بذلك ويكمن بعد الموت ان تركه على بطن الميت جدي او غيره فالتسبب منه فذلك لانه امرتني منعتي الشغل ليرجيه
وما ان ينجي بضع على بطنه مني من يبعها **الطلب** **لأن** فكلما كان ينبغي بعد الموت سخي بعد الموت امور اغراض عينية
لان رسول الله دخل على في سلمة وقد شق بصره فامضه ثم قال ان الروح اذا فزع تبعه البصر فخرج من اهلها حالها ان دخل
على النكاح الا تخبرنا ان الملائكة يؤمنون كما تقولون ثم قال اللهم اغفر لايمنه وارفع درجاته في القبرين المهددين واخذه
في عينية العابرين واعفوا ليرثا العالمين وانح له في قبره وقوله فيه ولا ان الصادق علم ففضل لانه اميل لان عينية
فيهم منظره ويخبر معه دخول الهوام اليها وبعد الاغراض **الثام** **سبحانك** فكلما كان ينبغي بعد الموت سخي بعد الموت امور اغراض عينية
ويبلغ في حق وبذلك الهوام وبقصص منظره ويؤمن من دخول الهوام اليها وبعد الاغراض **الثام** **سبحانك** فكلما كان ينبغي بعد الموت سخي بعد الموت امور اغراض عينية
تلقين معاصله فان ذلك كما يقال اليها فيمن ذنوبه الى عذبيه وبذلك هو ودخله في الجنة وبذلك هو ودخله في الجنة
وبذلك فان ذلك كدجين القاسم على تدبيره ومكنته **سبحانك** فكلما كان ينبغي بعد الموت سخي بعد الموت امور اغراض عينية
الصادق علم انما اميل بلحفة **سبحانك** فكلما كان ينبغي بعد الموت سخي بعد الموت امور اغراض عينية

ان كان الله
عالم بالصدق والاف
اعلم الله ابو العار
علم الخليل ومع علم
الخالق يكون صديق
الوارث

اذ انزعت عنه

لان القدرة ليست متناهية لان ما ساعد ساه عن رجل مرتبه حارة وهو على غير طهره فاقرب به فاعطى لغيره في غير طهره ولا يخل بها
التيمن في غير الصلاة المفروضة والندبة فقلنا لا ولا سبب لاجتماعها في غير طهره لان طهره في غير طهره
الرجال تاخر موتاتهم وهل يحرم المصنوع على الرجال او المأثورة لوقفتا في الغيبة اشكال ولو كان فيمن ايضا فغيره
بصفة الاولى الحاق النساء بالرجال ولو تعدد في حاله لا يجرى عن في صنف منهن عن اليافيات **سبب كونه الصلوات**
ومستحبة على غير طهره وان كان امرأة لانها سبلة لا تستقر اليها كمنه فلم يكن من طهرها العدد كغيرها **سبب ان تجزئ**
الصلوات ان كان عليه ثلثا من الاثا والنجس ولم يزل علم من غير طهره من الله حرمة الله على النار **سبب دفع اللطم**
عند وسط الرجل وصد المرأة لقول علي بن ابي طالب في صلاة المرأة فلو لم يكن طهرها لكانت على الرجل طهره من طهره
لانما بعد من طهرها فكان انما **سبب جعل الرجل على الامام** والمرأة تالي القيلة لاجتماعها لان طهرها وانما وضعا كماله
ولقولنا جعلها على السلام الرجل على الامام لان الرجل يكون لما في جميع الصلوات فكذا هذا ولو كان طهرها لكانت على الرجل طهره
الافضل الى الامام لان طهر الرجل والمرأة صبي له مستحبين فصاعدا جعل على الرجل والمرأة ودره ولو كان اقل خسر المرأة لعدم
وعبر الصلاة عليها خروا ولو كان معهم بعد وخفي جعل الرجل على الامام ثم الجدة ثم الخش ثم المرأة ثم الصبي **سبب دفع الدين**
في اول الكبريات اجازة واختلفت البراءة والافرى عندنا انها كذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مع يديه في كل كبير وصلى الله
على خادوه فكبروا ورفعه يد مع كل كبير **سبب الصلاة الامانة** المشادة ومحران يصلي في المساجد والاراضي بحسب الامانة لانه
موصى على حياته في المسجد فلا ينفك له وقال ابو بكر بن عمر بن احمد العلوي كنت في المسجد في سجدة فاردت اناصلي عليها فجاءت انا
فوضعت رجلي في سجدة وجعل يدقني حتى خرجني من المسجد ثم قال يا ابا بكر انما يجازى لا تصلي عليها في المسجد ليس التحريم لان الخلف
مثل يصلي على الميتة المجد فقال نعم **الصلوات الخمس** اللواحق هي اذا صلوا اجاعة استحسان يتقدم الامام ان كان رجلا
غير عاقل ويقف للمؤمنون خلف صفوفه واول الفضل مئة صفوف ولو كانا اثنين قفلا فخر خلفه بخلاف الجماعة ولا تنفك
لقول الصادق عليه السلام وحده والاخر خلفه ولا تقوم الى جنبه وافضل لتصرف في آخرها لقول الصادق عليه السلام لا تنفك
صاحب خير الصوف في الصلاة المقدم وفي اختيار الموقر قبل لم قال سمعته للنساء مستحيات من الصف **لو اجتمع خيار الرجال**
جعل كاس الابد عند وكما الاقرب وهكذا مستحبون فيهم ثمة الامام عند وسط الرجل ليقف الامام موضع الفضيلة فيهم الا
تعد الصلوات بعد اجازة لان قصد التخصيص والى من التبعيم فان كان هناك عجلة او خيفة على المرأة صلي على الصلاة
واحدة واذا بعدت الصلاة فالاولى تقدم من خلفه عليه ثم الفضل ولو اختلفوا اعلم كان يصبر في الصلاة على البلاء
لا يجزئهم بنية متحدة الوجه لقصد **كبر على الخلفاء** كبر على الخلفاء كبريات لا اعتداده الاكتفاء بذلك **لا قراءة في هذه الصلاة**
عندنا ما كانت لان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها الا لا قراءة وقال الباقر عليه السلام الصلاة على الميت قراءة ولا دعاء موقوف لان
ما لا ركوع فيه لا قراءة فيه كغيره واللاق ولا مستحب دعاء الاستسناح لاستحباب التخصيص في هذه الصلاة ولا القعود لانتها
بنيه وهو القراءة وسبب الاسرار لانه لا يبعد من الزمان واقرى الى القول **لا تسليم في هذه الصلاة** بل كبر بتمامه
ويصرف وهو يقول عن كعب بن جراح عن علي بن ابي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الميتة وقول الباقر

محمد بن

محمد بن

محمد بن

محمد بن

محمد بن

محمد بن

محمد بن

محمد بن

محمد بن

محمد بن

محمد بن

علي بن

علي بن

الصادق عليها السلام ليس الصلاة على الميت قولنا سلم ولا ليس لها حرمة الصلاة لانها غير طهارة ولا قراءة
ولا تسلم لها التسليم **اداء في غير الصلاة** مستحب فلا يرجع من مكان حتى في الخلاء **الميت** ان كان موصيا دعاه في الميت
وان كان مضافا دعاه عليه فيانا كان مستضعفا دعاه بدعاه المستضعفين وهو ربا اقر للذين كانوا ربا
يسلكونهم عذاب النجيم وان جهله سأل فقام ان يحسن مع مولا وان كان طفلا سأل الله ثم ان يجعله له **لا يبرئ**
وظل لان النبي صلى الله عليه وسلم حضر جنازة عبد الله بن مسعود فقام على قبره فقال بلك وبك وبك وبك وبك وبك
ناقلت اني فقلت اللهم احسن جودنا واملأ قلبنا نارا واصلفنا نارا وصلي بحسب علم على منافق فقال اللهم احسن عبدك فلا تانا
واخره في عبادك اذ قد اشته عذابك فاني نريد الى اعداءك فسادا ولياركة يبعث اهل بيتي على علم في الصلاة
على الطفل اللهم اجعله لنا ولا يبرئ في طيما واجر اوصلي الباقر علم على لا يبرئ فقال اللهم هذا عبدك لا اعلم منه شيئا
فان كان متوجها فتمنعا فيه واحسن مع مولا وان يولاه فقال الباقر علم اذ اصلي على المؤمن فادع له وان كان متوجها
فكبر وقول اللهم اغفر للذين تابوا الآية **كمن الصلاة على الخائن** مرتين سوا ما تحب المحدث او تعدوا على
الآخرى لان المراد بالبادرة ولست بغير الضر الصلاة الاولى والثانية تطوع والصلاة على الميت لا تطوع بها وقول الصادق
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جارية ثم جازاه ثم قاما قالوا فانتما الصلاة فقالوا انما صلى عليها مرتين ادعوا له وقولنا
خير اذ قال بغير علمنا من قاتله الصلاة على الخائن فله ان يصلي عليها ما لم يفرق فان فرقت فله ان يصلي على الخائن
فولاه اولئكة ايام على خلاف لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قمر المسكية والظاهر انما دفت بعد الصلاة وصلى على علم على سهل
برجيت خمار عشرين كسرة اما لغيره والظاهر انما دفت بعد الصلاة وصلى على علم على سهل
لان ابا هيرة صلى على عتيق بن جابر فصرق النسي وقول الباقر علم يصلي على الخائن في كل ساعة لانها ليست صلاة ركوع
ويجوز وانما كمن عند طلوع الشمس غرورها الوفا بالركوع والتجرد ولانها واجبة ملاكوم ولانها ذات سبب لا يكون التحريم
اداء حضرت جازة وقت فريضة فان خيفت احبها تسبعت ولولم يخف فالاولى تقديم الوضوء ولو صلى على
الميتة ولا جاز لانها فرضان فيختار بينهما ولو شغل الباقر علم عمل الميت الى قبره الا ان يخاف فوت الفريضة وقول الصادق
ابا بالمكنونة قبل الصلاة على الميت الا ان يكون الميت مطبوعا او نسا ومنه الخاضع في التخيير **لو فات بعض**
مع الامام وادرك من كبيرين كبروا وادخل معه ولا يفتقر الامام حتى يكبر الا حقا لان الامام وقتا بعض صلواته
فيدخل ولا يفتقر كسائر الصلوات واذ اتم الصلاة فحق ما فات مع الامام لقوله علم ما اركم فصلوا وما فاقكم فاقصوا
وقول الصادق علم ما لسا له عيص عن الرجل يدرك من الصلاة على الميت كبرية قال نعم ما بقي لانه قتل في غير فريضة
لكاله فان تكبر في القفا من الادعية فقل وان صافى الوقت لخوف دفع الجنازة جامع التكبير ولا لقول الصادق علم
اداء كمال الرجل التكبير والتكبير من الصلاة على الميت فليقتض ما بقي متابعا ولو دفع الجنازة قبل اتمامه انتم
عليه اي الرجال وله رفعت اتم على التبر لقول الباقر علم تم التكبير وهو شئ مع اواز الم بدرك التكبير كبر على التبر وان اركم
وقد دفن كبر على التبر ولو سبق للمام الامام تكبيره فصاعدا استحب ان يجده صاح الامام تحيلا لتفسيه الجنازة

دعاه

محمد بن

محمد بن

محمد بن

محمد بن

محمد بن

محمد بن

محمد بن

محمد بن

محمد بن

محمد بن

في جمع الصلاة **١** لوصل بعض الكبريات فحضره جماعة أخرى في الأثناء فتميز العام في التمام صلاة على الذي تم ساقط
أخرى على الثانية في الاستيناف عليها ما عدا فاعلم أن كبره الأفضال أفراداً في جماعة بسلامة تعلم في حق على الشيء لو
اختلف الوجهان جابض من تحت الصلاة عليه وقد دخل في الوجبة فالأقرب وجوب الأكل والاستنجاب الثانية ولو انكسر
الفرج جاز الامام والاستيناف ولو خيف على اختيار استنجاب الاستيناف كما استنجب إجماعاً ابتداءً **بمعنى الفصل الثاني**
في دفعه وفيه مطالب **الأول** في واجبه إجماع علماء الاسلام على جرب دفن الميت المسلم على الكفاية لأن النبي صلى
الله عليه وسلم فعله ثم كويت والواجب حق تحرمه عن السباع وتكلم راجحه عزرائيل ويحكم اجتماعه على جانيه لا يثبت
في القبلة لأن النبي علم ذلك على ذلك وعلى عليه العاشرة الناجبون ويحكم ابتاع فعله علم **المطلب الثاني** في مستحباته
وهو استنجاب يثبت التبرع قد رامة إلى التفرقة لقول الصادق علم حذ القبر إلى المرقرة ومكر الزيادة لأن الصادق علم
قال إن النبي علم أنه في حق التبرع فلهذا **٢** أن يجعل له الحد بأن يحفر داخل في أرض القبر حائط مائل إلى القبلة مكاناً
عرض فيه الميت وهو أفضل من الشق وهو أن يحفر في القبر موضعاً فيه التبرع الميت فيه ويثبت عليه في القبلة علم
الحدقة الشق ليعتبرنا وما للصادق علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلهو بالوطئة الضاري ولم كانت الأرض رطبة عافى في القبر
لنفسه فالشق أولى وقال بعض علماءنا سهل له شبه الحد من أجله وأجيباً للمقبلة **٣** حصة الحد بحيث يقدرا على الجارية في حق الميت
لنقله علم وأوسعوا وقول الصادق علم وأما الحد فقد رما يمكن فيه من الجلبوس **٤** وضع الحجارة على الأرض عند الوضوء
في القبر وأزاله إليه في ذلك دفعت ولا يبدلها بالحدود دفعة واحدة لأنها في التبدل الخضع وللقول للصادق علم
يجوز أن يوضع الميت دون القبر هنيئاً ثم واره فان كان رجلاً جعل الميت عند رجل القبر وسيل من قبل رأسه وسيل من
رأسه كما خرج من الدنيا وإن كان امرأة جعلت قدام القبر مائل إلى القبلة ونزل عرضاً عند علمانيا لأن النبي علم من قبل
رأسه سلا دورى من غير عليه مبالاة لا أتت إلى القبر فلا تفتدحه فضعه ليعمل من القبر ذراعين وثلاثة أقدام
يا عنه فبعضه ثم وضعه في الحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كل ميت يأتي بأبواب القبر من قبل الرجلين فقال للصادق علم فإذا دخل
لميت القبر إن كان رجلاً أدخل من الحمار فخذ عرضاً **٥** نزل إلى الأرض يمين به إلى القبر الرجل يطلب الرقبة وقوله
على علم أن القبر أهله وحده الميت علم في علم والقباس وأما مة ومخزان يكون شغافاً ورتراً الحاجة وطالب الأهل
في أمره وسال زرارة الصادق علم عن القبركم يدخله قال في كل الذي إلى الذي إن شاء أدخل وتراوان شأراً شغافاً ويكره
نزول ذي الرحم لأنه يقضي القبر بل عليه غيره أما المرأة فالأولى أن تغسلها في الرحم لأنها عورة قال الصادق علم قال
أمير المؤمنين علم قضيت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم إن المرأة لا يدخل قبرها إلا من كان يراها في حياتها أو الرريح أو الذي
من كل واحد فأن لم يكن فزوج وولاد ورحم فالتراوى فان تعددوا لأجانب الصلحاء **٦** مستحب أن يوضع رأس الميت بشدة
أولو حادش من تراب كما يصنع بالحج ويدأخراً حائط للملايكات ويستدعى ورأه بتراوب للملايكات قال الصادق علم
يحمل الميت وسادة من تراب وتجعل خلف ظهره ملاءة للملايكات ولا يوضع مغزاة ولا حدة في القبر لأنه من اللان الحار
وعدم وروى الشق دورى أن يصل قبل الميت من قطيعة حرام **٧** مستحب للمنازل حل زرارته والتحف وكشف رأسه قال

24

5

Mr

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
السلامة

وہی ہے جو کہ

يَقِيَا

عنه ونية مستقبل القبله وهو الثقل ثلث عند علمائها قال الصادق عليه السلام على اهل البيت منكم ان يدركوا من
ميتهم لقاءكم وكبير قتل كيف يصنع قالوا الفدية الميت فليخلف عنه اولى الناس به فليضف فبه عذوبه ثم يادى على
صوته املان ابن فلان وابلا بن بنت فلان ثم اثنى على الجهاد الذي قارفتا عليه شهادة ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله وان عليا امير المؤمنين فان ما جاء به محمد حق وان الموت والبعث حق فان الله
يعرف ما في القلوب والنفوس ويحكم ما بين يديه من هذا فقد لقن حجة وينبغي ان يسمي الامية عليهم السلام واحدا واحدا
لان موضع الحاجة اليه **مستحب** تعلم التبريح واخيه ليعرف اهله ويترحمون عليه لان النبي عليه السلام للمات
عنا من سقطون واخرج بحارته فدفن امره رجلا لان ياتيه بحجر فلم يستطع حمله فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
فراعيه ثم جعلها موضعها عند لاسه وقال علمها قبرها حتى فادفن اليه من مات من اهله **المطلب الثالث** في التراب
تحمي بنى القبور اجماع العلماء لانه سكره هتك حرمة الميت الا في مواضع اذا وقع التبريح به فانه جاز فيه الاخذ حفظا
للميت في الشياخ ولودف اهل الميت القبة اليه لم يحل خذها والافق بين ان يكون القبة فلهذا او كثيرة لكن كونه الدليل
لورق في ارضه فحسوة او من تركه بيته ويترحمه ولم ياذن المتبرع لها فلهذا لانه عدوان فحق الله ولو استعار للدفن
جاز الرجوع قبله ويحرم بعده لان بشر الميت محرم ولان الدفن حرمه الى ان يلى الميت ثم يعود الى اكلها **لوكنت** نيا يصير
ودفن بشر ان طلب ما اكلها غيبا له لانها ملك الغير فلا يملكه **لودفن** ولم يفسد قال الشيخ لا يبشر بحجر عذبه رجوان **ولم**
لا يتركها بفعلها على القبر **اذ** يلى الميت ويصير ميتا فانه يجوز لبشر لدفن غرق او لمصلحة المالك الحبيرو لم يترك حتى يلى اهل القبور
وعلمت خلافا لا الهة والثرى فان بشر فجد فيه غطا ما دفنها وحفره شين ويحرم دفن غير المسلمين واطفا لهم مقبره
المسلمين سواء كان حيا او ميتا **اركا** في المواضع اجماع العلماء لانه لا ياذى المسلمون بعد ايام الا القديمة كالحمل من المات
منفرة مقبرة المسلمين لحرم ولدها لانه له حرمة اجرة المسلمين ولذا المستطعم يدفن الا في مقابرهم وتسمى بالقبلة على
جانبا الا يبعد كدفن وجرا بجنين الى القبلة على جانبا الا يجرم قطع من اعضا الميت والسيل كالحق وشق بطنة الاكل
اذ الميت ولدها ميتا فانه يفتق بطنة من بجانب الا يبرو ويخرج الولد ويحاط الغرض لانه لا يلاف جز من الميت لانه حتى يذ
كما لا يخرج بعض حيا ولم يكن يذرا **اقية** الا بالشق ولقد اكلنا علم يثق عن الولد او احتياط لحرمه الميت ولو شك حياته
فالادى الصبر حتى يتقن احياها والموت ومرجع فذلك الى قول العارف ولومات الولد احياها لو دخلت القافية او شق بطنة
او الرزق او غيره عند العذر وان كانا جنبيا يذره فخرجها وقطع الصبي ويخرج قطعة قطعة لان حفظ حياة الامم الى من
حفظ بقاء الميت وللمروية ولو لم يتقن الميت جرحه او ما لا يعرفه قال الشيخ الامم الى ان لا يثق جرحه لعدم قوله علم حرمة العلم ميتا
مكره حيا ويحتمل عندى جواز الشق لما فيه من دفع الضر عن المالك بدفع ما اليه وعن الميت بايراد دمه وعن الولد بحفظ
الترك لم ولو كان المال لم يثق بطنة عند الشيخ لانه ما له استملاكه حيا فانه لم يثبت للموت فيه حتى ويحتمل الشق لانه احياها
ملكهم لموتهم في المحسوسه ولو اذن المالك له في الاصلاح ضار كما له فان قلنا بشفه هذا كمن يثق هنا وهل يكون للموتى القبر

ان يترك في القبر
او يترك في القبر
او يترك في القبر

ان يترك في القبر
او يترك في القبر
او يترك في القبر

ان على

ان على تلك ساجلا ان يكون قد ذهب اليه فخرج عن ملكه لالا لاف ولذا منعت من الحق اثناء الشجاعت فبما اتبعه من
غيره من العدة لانه حاله من وجوه حاجه ولولم يترك الميت تركه ومطاول المدة وقبل الميت جاز للشتر اخراجه من المال لعدم المصلحة
وكذا لو كان له ولو كان اذن الميت حلقه او دمه خاتما خذ فان تصعب لوصول الى اخراجه يذره او كونه للغير عن تيسير المال
ولا يجوز حرق اذن الميت ولا قطع اصبعه **المطلب الرابع** في المكروهات وهي **1** كمن ان يهيل ذوالرحم التراب على رجليه لان
بعض اصحاب الصادق عليه السلام له ولد محض الفاضل علم فلما الحودم ابن يطرح عليه التراب فاخذ الفاضل علم كفيه وقال
لا يطرح علي التراب ومن كان من ذراحم فلا يطرح عليه التراب فقلنا يا ابن رسول الله منها هذا وحده فقال انها كلها يطرح
التراب على ذراحم الارحام فان ذلك نورت القصة في القلب ومن قباله بعد من **2** كمن ان يطرح في القبر غير راي لان
النبي علم من ان يذره التبر على خفيه وقال لا يحل في القبر التراب اكثر ما خرج منه وعن الصادق عليه السلام قال ان النبي علم من ان
يزاد على القبر تراب لم يخرج منه **3** كمن تسميم القبور لان السنة الشطيم وقبورها يجرى وللانصار المدينة مستطعم وهو لم
على ان المتعارف **4** كمن نقل الميت عن بلد موثقا اجماع العلماء لقوله علم فجلوه في مضاجعهم نعم مستحب نقله الى احدنا
الا انه عليهم السلام بجار لشنا عذبه ويزك بترت وتبعه اعر عذاب الله ثم اما لودفن في غير المكان هذا فانه لا يجوز نقله وان كان
الى احدنا مدلا لاطلاق تحريم البشور في بعض طائفا قال الشيخ حفا مذكره **5** كمن دفن ميتين في قبر واحد اذ دفن الميت
انما لودفن حدها ثم اردت ودفن آخر فبما قال الميراث الوجائز لانه صار حقا للاول فلم يحرم حرقه الثاني انهم لو كانا
اذ وجع لدفن بجانبه كان مكروها لا محرما **6** كمن حبل ميتا في حياض راحه لان المكروه لم يملك اليه الضار وقع
الاجل الرجل المرأة على سر واحد **7** كمن فرغ القبر في الارض لانه يفسد الارض فبما قال الميراث الوجائز لانه صار حقا للاول فلم يحرم حرقه الثاني انهم لو كانا
الفرود فانه حايه دفن الميت في اللوات **8** كمن تحصيل العور اجام لان الشق عليه من وقول الكاظم علم لا يصلح التبر عليه
ولا الجلبوس ولا تطيينه **9** كمن تطيينه بعد ان داسه هذه الروايات لا يثبت اعتبار الرواية **10** كمن لينار على
القبر بعد الرواية وهي الشق علم ان يحصى القبر وان يذرع عليه وان تعد عليه وان يكت عليه ولا يذرع عليه ولا احاجة
الميت اليه **11** كمن تجديد القبور لقول علي علم من جدد قبور او مشتملها كمن قد خرج من الاسلام ورواه محمد بن الحسن الضار
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **12** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **13** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **14** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **15** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **16** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **17** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **18** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **19** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **20** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **21** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **22** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **23** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **24** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **25** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **26** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **27** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **28** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **29** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **30** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **31** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **32** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **33** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **34** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **35** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **36** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **37** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **38** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **39** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **40** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **41** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **42** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **43** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **44** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **45** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **46** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **47** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **48** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **49** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **50** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **51** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **52** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **53** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **54** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **55** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **56** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **57** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **58** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **59** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **60** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **61** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **62** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **63** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **64** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **65** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **66** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **67** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **68** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **69** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **70** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **71** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **72** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **73** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **74** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **75** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **76** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **77** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **78** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **79** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **80** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **81** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **82** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **83** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **84** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **85** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **86** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **87** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **88** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **89** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **90** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **91** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **92** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **93** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **94** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **95** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **96** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **97** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **98** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه **99** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه
باجم اجدد بناؤها او يطيبها وحكي انه كمن **100** كمن يذرع القبر في الارض فيسحقه

الرواية في القبر
او يترك في القبر
او يترك في القبر

الشريعة لان موسى علم لما حصره الوفاة سأل الله ثم ان يدنيه الى الارض المذنة فبقي قال النبي علم لو كنت علم لارسلهم
بقرة عند الكلب الآخر **ي** يعني جرح الاقارب في الذنوب لان النبي علم الصادق عمن مطلق قال اذن الله من كانت من
أهلها لا اهل لزيارتهم وأكثر للمترحم عليه ويسعى معهم الاب ثم من يليه في الترتيب والعضيلة لاقامته ويسعى في الترتيب
حت قتل لان النبي علم قال اذن الله التخلي مصادرههم ولو طلب بعض الورثة المدعى المسئلة والبعض المكسور في المسئلة
لانه اقل ضررا على الورثة فان تشاخا في الكفن عدم قول من يكلفه من مكلفه لانه مئة تنصير بها الوارث ولو ارضى بان
يرفع في ذمته كان من الترتيب ومعنى ان يكون للانسان مقبر من مكلفه يدفن فيها أهله واقارب ولو شاة انسان في الذنوب المسئلة
تتبعها كما لو شاة عا في حجاب الاسواق فان ساريا اقرع **ج** جرح الذنوب ليل لا نذ الترتيب من ذنوب ليلك استعمل رسول الله
عليه السلام وقال في استعملت عند رافضيا فارض عنه فوض على علم وفاطمة عليها السلام ليل لا نذ اذ قد يكون عمن وعامة **و** لا
ذنوب جماعت في قيراستج تقديم الفضل الى القبلة ولو كان في رجل وصيها فالرجل لا القبلة ويضع موضع خارج من كل قبلة يكون
في القبلة من ولو خذ علم اخذ ذو جعل راس كل واحد عند رجل الاخر حاز وان كان في الفضل لو مات في قبلة في القبلة
على الخطر عمل كفن وصلى عليه وتفنن ليرث المار او يحمل في خايته ويكفهاها ويلتقي البحر لان المقصود من ذنوبه وسق
حصل بذلك ولحق الصادق علم ولو مات في قبره فان امكن خراج وجب تحصيله للفسيل وغيره فان تعدد الاباء فيلج في قبر
فوطئ وكانت قبره لثقل الصادق علم وحصل قبره او لو اضطر الى burial استعماله وفاقوا الف جاز اخرج بكلمة الله في خطبه
اذ لم يكن الا ذلك ولو كان في قبرها ليقول المارة سوارا في القبلة اولاما في قبره يعني كحرف من نعم الله ان رجل الميت خطبه في
مقابه في القبلة ومن يقطع **ق** التهديد يدفن بقبابه اهلها الدم لا اجاعا لثقل النبي علم اذ هوهم بقبابه في القبلة في قبره في
التروال ايضا لان الشيايب ولا مكفن الا ان يحرقه فانه لم يحرقه لم يحرقه وكلفه نعم يحرق ان يرد على نيا لانه رسول الله علم
و فرجت في نيا به التي اصب فيها وزلوه بردا افقر عن رجله دعابا اخر فخرج عليه صلى عليه سبعين كسرة وفي رواية ان كان
حرقه ولا دفن معه الغرور والقلنسوة لانا النبي علم امره قتل احد ان يتبع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا بدمائهم ونباههم
لدفن معه الخفف ولا الغرور فان اصابها الدم دفن معه ولو خرج من الميت نجاسة بعد التكنين لانت كفت غسالت مالم
يطرح في القبر فان طرح فترقت لقول الصادق علم اذ اخرج من قبر الميت الدم او التي بعد الفصل فاصاب العامة او الكفن
فرض المفترض **ح** اذا انزل الميت القبر قال الشيخ استحب ان يقع في القبر ثوب سواد كان الميت رجلا او امرأة لان النبي
علم لما دفن معاه من محاسن قبره **ب** ثوب وقال الصادق علم وقد علم على قبر سعد بن معاذ ثوب والنبي علم شاهد
علم يكره ذلك لان جعل عقد كفن ويوسيه وقيل لنا معنى ستره وعند المنيع ستره المرأة دون الرجل **د** لا ينحط
الميت من رويته وتقبيله لان جابر لما قتل في جمل كنف الثوب عن وجهه وسكى النبي صلى الله عليه وآله وقبل رسول الله
صلى الله عليه وآله من مفلحون وهو ميت حتى كانت الدعوى قيل وكشف الصادق علم عن وجه امير المؤمنين كفن قبل وجهه
هـ القول الذي يحكيه في قبليه فيكف من الدم اولا ويبدد يديه ودرهم ويربط راحته بالقطن ويحيطه واذا وضع
عليه القطن عصبه وكذا مرض الراس والرقبة ويحيط له من القطن كثيرا كثيرا ونذر عليه يحيطه وان استطاع ان يضعه في

وان كان الرأس قد بان من تحت غسل الرأس واغسل اليدين وسفله ووضع القطن فوق الرقبة ووضعه الى الراس يحيط
بالكفن واذا دفن سأل الراس يجسد واغسله القدر وجهه القبلة ويؤخذ لك لعلنا سائة عن الصادق علم
الاصح لومات يدعى من تحت خي فاده فان لم يكن قال في المبسوط الاولى قدم الاب ثم الابن وانما الابن ثم اجد ولو كان
فخران في درجة عدم الاكبر فان ساريا اقرع **و** عدم احسن الزوجين وضع لوماتا وللولى الجدير **ب** يستحب لصاب
الاستعانة بالله والصبر واستنجاء ما وعده الله ثم علمها في قوله وبشر الصابرين الذين اذا اصابهم مصيبة قالوا اننا لله
وانا اليه راجعون ام انك عليهم صلوات من ربهم ورحمة واو انك هم المهندون وليتحفظ من الكلام شي يحيط اخرج في
رقة ما شبه الظلم والاستعانة فان الله تم عدل لا يجوز ولا يدعو على نفسه لثقل النبي علم عنه ويحب ثوب الله
يكون قال رسول الله اذ اقبض له المؤمن والله اعلم ما قال الجدي صا لا الملكة فيضقم ولذا قال المؤمن من يكون
ربنا يقول قلنا قال عبدك يقولون حرك ربنا واسترح فقولوا رجل ابواله يثا في الجنة ومن يتكلم
البارك جازا جازا وليس يكرهه قل جرح الزرع وبهذا قال الصادق علم ان رسول الله صلى الله عليه وآله جازة جعفر
ن الى طالب وزيد بن حارثه كان اذ اذ دخل بيته كثر بكاءه عليها جدا فقال كانا بجنتنا في روضاتنا فذهبا جبرعا وكبر الفرح
والدب تعدد فضايه واعتماد الصدق لان فاطمة عليها السلام كانت تتخرج على النبي صلى الله عليه وآله فقولوا ابائنا من
نا اذ ما ابائنا الى جبريل اضافة ابائنا اجاب وبما ذكاه ولو اقرن بالكذب والدعاء بالويل في الشوراء يجوز الوقوف على التوبة
لان فعل كل من جاز الوقوف عليه كثير **ج** يجوز شق الثوب على الميت الا لاخ لان العكرى علم نحو قوله في كتابه العادى على العلم
من خلقت وقدم ولا يحرق الرجل شتم على غيره اما المرأة يجوز مطلقا **د** كل ما فعل من القرب والدعوات ويهدى ثوابه الى
الميت فانه يصله وينفعه قال الله ثم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواتنا واستغفر لذي القربى والمؤمنين وقال رجل للنبي علم ان
أني ماتت ايتنمها ان تصدقت عنها قال نعم وقال الصادق علم يدخل على الميت في قبره الصلاة والصبر والنجح والصدق والبر
والدعاء ويكتب له من الذي فعله الميت وقال النبي من دخل المقابر فقرا سون ليس خفف عنهم يومئذ وكان له علا من قبره لحنان
ولا فرق بين الواجبات والصدق والدعاء والاستغفار وغيرها لقول الصادق علم من عمل من المسلمين من ميت علاصا في
لما جرح ونفع الله الميت **هـ** يستحب تعزية اهل الميت اجاعا لقوله علم من جرح امصلا فله مثل اجره وقال علم من جرح امصلا في
الوقفة حلة في جرحها وقال علم التعزية تورث الجنة والمراد منها تسلية اهل الحية وقصار حقوقهم والمغزب اليهم و
افقار تاركين عنهم وسليتهم من حق من الانبياء والائمة عليهم السلام ويذكرهم الثواب على الصبر والتقاى الميت ويجوز قبل الذنوب
وصدق طرقتهم من حركات الكلام علم يعزى قبل الذنوب ويغفره ويستحب تعزية جميع اهل الحية من الكبار والصغار
خصوصا من ضعف منهم عن تحمل الحية والافق بين الرجل والمرأة لقوله علم من جرح امصلا في جرح امصلا في جرح امصلا في جرح امصلا
فيقولوا اخلفا الله عليك وذا تعزية السلم بالكافر اعظم الله اجره واخلف عليك وليس التعزية من طرقت فالك من العادون
علم لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وجاءت التعزية فتموت اياها يقول ان في الله عزاء من كلامه وخلق من كل حالك ودركا
من كل ما فات فبالله فيقولوا يا اياه فارحوا فان المصاب من جرح الثواب وكلمة الغيرة ان يراه صاحب الحية قال الصادق علم

كنا كمن التفتة ان بر الكنا صاحب المصيبة قال النبي كمن الجلس للشفقة يومين او ثلثة وانكروا ابن ابراهيم لا تراوهم
 ويحوزان خير صاحب المصيبة عن غيرهم ارسل طرف العامة واخذوا من رفقها قال النبي علي الاب والابن والابن
 والوجه عندك احوزان لان الصادق علم امامات اسمعيل عليه السلام في يوم ردا ولا اخذاد وقال علم ينبغي صاحب
 المصيبة ان يضع رداه حتى يعلم ان امره صاحب المصيبة وقد علم من وضع الرداء عن مصيبة القيد **مستحب** اصلاح
 طعام لاهل الميت يعطى به اليهم اجائما اعانة لهم وجبر القلوبهم ولا يهتم شغلون بصايرهم وبالوارد من اليهم
 خرا صلاح طعام لا يضرهم ولما جاء نعي جعفر عليه السلام قال صلى الله عليه وسلم اصنعوا لآل جعفر طعاما فانفذناهم امر
 شغلهم وقال الصادق عليه السلام لا تاكل جعفر ام رسول الله فاطمة علم ان تاتي امامت عيسى في تساهوا وان تضع لهم
 طعاما لمشايعهم فخرجت بذلك السنة **مستحب** زيارة المقابر لقوله علم كنت تهتكم عن زيارة القبور فزوره
 فانها تدرك الموت وقال الرضا عليه السلام من اتي قبر اخيه المؤمن منى نجا حية فعيده وقرانا اننا لسبع قرأت
 اعني في اليوم الاكبر ولا يكره ذلك للمساواة لانه فاطمة عليها السلام كانت تاتي قبور الهنداء في غداة كل سبت في
 توجرت وتوهم عليه وتستغفر له **مستحب** زيارة الاولاد كما في الاحكام من هذه الاحكام **مستحب** زيارة الاولاد
 كما في الركا على يدى اضعف حال الله اضعف حالهم الى عزانه

انها ائمة السور اضعف حاله على عبد العزيز المولى في اخرج ائمة
 ووجهه لغيره وملك رضى طاعة سنين ما ناهى في المولى
 وراة مهنية مرضية شهيد اجمع ائمة السور
 بفضلهم ونزل على سبله في محاسن واجهه روى
 متعدهم اخراها عاشر شهر رمضان وصلى الله عليه
 المعظم قدس سره ائمة السور ورائه
 وك العبد الفقير الى الله تعالى محمد بن محمد
 عفا الله عنهم من امد امصليا مستغفرا
 والله اعلم بالصواب

مستحب

ثم خبره بين ان يصنع تلك الزكاة وسعرها ما شاء من كل وجه وقدره على قدر حاجته الى ذلك ولا يحد له وبين ان يصنع ما شاء
 حصة المالك فانه يختار ما يخطه او الواضحة او الضمنية كان امانة في ايديهم ولم يجر لهم الشرف الاكل والبيع والمجبة لان
 فيها حق المالكين فان تلفت بغير تعديط ما باءت ما ودها فاضية او ظلم ظالم وعقب غاصب سقطت من الكسبة
 لانها امانة ولا يفسد بالخرص لو تلفت الحصة لم يرد كرامة الموجود خاصة وان نقصت عن ثلثها لانه لا يملك ان يخرص الفان لا
 الوجوب ولو اكلها المالك او تلفت بغيره بغيره ضمن في المضرورين لا يجرى نصيب المقر او يخرص لان عليه تجبيرة
 هذا الربط بخلاف الاجتناب ولو ادعى للمالك بغير تعديط صدق بغيره ولو مضطها الى وقت الاخر في بطله كرامة الموجود لا غير
 سواء اختار الفان او مضطها على سبيل الامانة وسواء كانت اكثر ما خرصه او اقل لانها امانة ولا يصح مضطرة الشرط
 كالروضة بخلاف ما لو تلفت بغيره فانه يرجع الى الخرص لان معرفة الضرر ولم يعلم قدره او الظاهر اصابه بخرص ولو ادعى
 المالك غلطاً بخرص المضرورين بغيره بخلاف ما لو ادعى غيره كالتقص ونحوه لانه لم يكن له ان يخرص ولو لم يكن له ان يخرص
 كما قبل قوله بغيره لان مقتضى بطله لا يعلم ولا يخرص الاخر بخرص الزكاة في الزيادة ولو نقص لم يكن عليه
 لانها امانة ولا يفسد كالروضة ولا يظهر بخرص الاستقصا على المالك بل تخفف ما يكون به المالك مستظلاً او ياحصل المارة
 بحيث يزيده اضراراً وما ياكل منه بالمعروف او يطعم جاره او صدقة او اخره في متصرفات الفان قد قلنا انهم يخرصون في الاكل
 والتصرف وتبقى امانة في ايديهم والظاهر ان المتع انما هو من المالكين لان سعة اعتبار المالك وقيل يخرص لخرص الشرع في الجميع
 ولو ادعى المالك هلاك الفان المخرصة عليه او هلاك بعضها بسبب كونه بخرصه كالروضة في حرق البيت وسلمه لم تقع فيه
 حرق لم يمتد اليه فان ادعى شاكساً كالمسوقه لم يخرصه بغيره ولو ادعى سبياً ظاهراً كانه في البراءة لم يخرصه بغيره
 ايضا سواء عرفه وقع بهذا السبب وعلمه ان اوجله وسواء امكنه افاقة البند عليه او لا لان كل هذا الاختلاف اقرار بان
 المروسة وسواء كان قد اولا لا يوافق شرعاً وكذا قبل قوله دعوى المالك بغيره ان ساد الى سبب من غيرهم ولو ادعى
 انما يخرص بعد الاجماع عليه في الخرص لم يمتد اليه كالروضة على الميل على الحكم والكذب على الشاهد من لوازم البند فكذلك قبل
 ولو ادعى الضابط غلطاً لم يمتد اليه بعد ان يمتد اليه ايضا ولو ادعى كسباً غلطاً بسبب ان الخرص بغيره يقع من المالكين قبل
 العمل لان العمل بحقيقه والخرص بخلافه والاصل على الاراء والى وعنده لا احتمال وقوع النقصان في الكيل فلهذا لم يمتد اليه
 ويحرم تخفيف الفان بعد الخرص مع انما جرد فعل التمسك بغيره من الزكاة وكذا قبله مسقلاً من دون اذن الامام والسامعي
 ولو كان قبل بدء الصلح حاز تجبيرة وقطع اصلاً لماراة من صلي نفسه واصل بخلافه بخرصة الشرع قبل قطعه وان كان سبباً
 لان العبد تميز حق وفروقه وليس بيعاً وكرهات بيعاً جازاً ايضاً لخرص الربط عندنا من غيرنا بغيره من المالكين
 في تحله او تحلات باعيانها وبخرصها بغيره نصيب المالكين من المالك بغيره وبخرص المالك بغيره نصيب المضرورين بغيره
 السامعي لان لا يخرج البنية وبخرص الربط المالك قطع الشرع وان لم يمتد في اضرار ما خرصه سواء ضمن ولا ومع الشك في عدم الفان حيث
 انصرف في حال الخرص فيقف على الاذن وليس بجعل المالك من على كسبه ولا يعرف بخرصه ولا يخرصه ولو اذن السامعي الربط
 عن الفان فانه سواء قتمه ودفعه على ان قتمه جاز ولا اعتبر عند خضافه فان كان قد تعدى الواجب اجزاء والاخذ بالنقصان

ورد الفاضل ولو دفع المالك على المضرورين ما لا يملكه جاز ولا فلا وان كان لو جرت سواء لانه غير الواجب ولا يجرى الخوص غير
 والكرم من الثلثات احصاها بالعين على مودته ولان الزرع مستحق لغيره والكرم فاختص فيه اقرب الى الاصابة لان
 انما جرت دعوى تناول الربط والعيب قبل صيرورته ثم اوردت بخلاف الزرع **قائمة** مستحق على سبيل **الاول** قد قلنا ان وقت
 الوجوب الشرع في الصلح وهو الزرع الذي كان في علم بخرصه او يخرصه ولو سبق المضرور عليه لبعثه قبل ذلك
 لو اخرجته لما خرصته له الى ذلك الوقت وفي الجواب استدلالها لانها جازية يصير طبعها كما ان دخل الخراج الكرم عند بدء
 في الصلح ثمرة كاملة فلو اشترى بخلافه شرط الخيار قبل بدء الصلح قبل ان يما نا خياره فعلى ما قد قيل من الاسال الى المضرور
 العبد يكون الزكاة عليه وان في البيع وعلى ما ارجح الشيعية مفضل قوله من اليمين على ملك البائع يكون الزكاة عليه وان
 أصح البيع ولو كان المشتري مديناً فلا زكاة على المسلم لان العروة لم يكن ملكه وقت الوجوب والدمي لا يخرصه فارجح المالك
 عادت الى ملكه لمسلم بعد بدء الصلح ببيع متأنفا وهبة او تمليك او رد عيب فلا زكاة ايضاً لانها لم تكن ملكه حتى يخرصه
 والبيع من ملكه يتكامل من المضمون **ج** لو باع الخراج قبل بدء الصلح لم يكن له زكاة في ملكه المشتري ثم وجدها عيباً طرأ الرد انما
 بعد رضا البائع لتعلق الزكاة بها وكان الخرج حقيقاً في حين فانه فخر المشتري الزكاة من غير العيب لعل كذا ايضاً لان المودى
 عن الزكاة قد خرج مستحقاً فصح السامعي من الضابط والرد لرد المانع وهو استحقاق الفقهاء **ج** لو باع الفان وحدها
 قبل بدء الصلح فنقل ان الاقوى الصحة وقيل بالطلان لان شرط القطع فان شرط ولم ينق حتى بدأ صلحها وحدها
 رضا باقها الى ان اوان الاجزاء جاز ولا يجرى على المشتري وان لم يرضها بالانقار لم ينقطع الشرع لان فيه اضراراً بالمالكين ثم يحل
 بيع البيع بعد اتمامه فان البائع يبيع القطع بشرط وهو ممتنع وهو لا يقرى لانه عيب حدث بعد العقد فلا يؤثر فيه البيع لكن
 ان لم يرض البائع بالانقار انصف البيع وان رضى بالانقار ولم يرض المشتري لم ينفع لان البائع زاد خيراً او التمتع انما كان له
 تحت انفس الشرع ما رآه الخراج فاذا رضى تركت الفان بحالها ولو رضى البائع بالانقار كان له الرجوع من شرائه لانه اعاد ولذا
 انصف البيع حيث سرقناه فالزكاة على المشتري وان كان البيع بشرط القطع المستند الى اصل العقد لان بدء الصلح كان
 في ملكه فابعد الموضع ببيعان اخذ السامعي من العين رضى البائع على المشتري **ج** من الربط ما لا يصير بخرصاً او كذا من العيب
 ما لا يصير بخرصاً ويجب فيها عثر العين او بضعة العثر ربطاً او عيباً ولا يوجب عليه ضمان ثمرةها او من غيرها لكن اعتبار
 قدر الضابط فيه السكال اقرب اعتباراً به بالخوص لو جرت ولو خدشه بالمقرب وتعمل الشايفه على القطع فلا يحكم بالرجوع
 الا على المبيع والضابط ولو جرت **الفصل الرابع** فيما يستحق فيه الزكاة وفيه مطالب **الاول** مال التجارة وفيه
 ما تحت **الاول** استحقاقها الذي عليه اكثر علمانياً استحقاقها الزكاة فيها وقال سادسهم بالرجوع وبوجه الاول
 للأصل والقول الصادق علم ليس المال المضطرب به زكاة وقال الباقر علم يا زكاة ان باءت وعثمان تنازعا
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عثمان كل ما يلقى ذهب او فضة يداوي به لم يخرصه وفيه الزكاة اذا جاز عليه الخول
 على يوزن اما ما تجره او يدور على غيره فزكاة انما الزكاة فيه اذا كان زكراً اكثر موضوعاً فاذا جاز عليه الخول
 فيه الزكاة واختصاصه ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حال القول ما قال ابو زر **الباب الثاني** ما فيه من التجارة النادر
 المملوك

الانتم في الزرع
 والتمسوا في الربط
 لا يصح على سبيل

وعليه

اقتدار النبي صلى الله عليه وآله وسلم والائمة عليهم السلام وايضا الحق المستحق فان من ارباب الاموال والاعمال
 ولا فدية ولا مصرف ومنهم من يدافع ويأكل فيؤدى الى اتساع الملكة لاحتياج الى بيت ازيد من واحد فكل صاحب
 ومحمول الامام من انما يشاء اجارة صحبته معلومة امامته معلومة او معلوم ومنه انما يجعل له جماله
 معلوم على علمه فاذا علمه استحق المشروط وان شاء بعثه من غير تسمية ثم اعطاه فان لم ينفذ الصلوة في يوم من غير
 تقريظ ولا هاتان علمه وصحبه اخر من بيت المال لم ينفذ اعطاه اجره فيها وان كان اكثر من الثمن او اقل ثم قسم الباقي
 على اربابها لان ذلك من موهبتها ولو ادعى الامام ان يعطيه اجره فبيعتنا للمال ومرتبه منه رزقا ولا يعطيه من الزكاة
 شيئا فعل لانه الناظر المصالح وليس للامام ولا والى الاقليم من قبله ولا القاضي اذا اولوا اخذها وقتها فيها
 لعدم والاربعهم فمما اخذون رزقهم من بيت المال ومحمول للامام بولته الساعى حياتها وقسمتها ومحمول ان يوليها
 لا غير واذا ولاء القصة فرقها على اربابها بحسب اجتهاده بقتضى المصلحة وان لم يكن اذن في ذلك لم يحرم ثمنها بنفسه
 فان فعل ضمن **الصفحة الرابع** المولقة قلوبهم وهم عند علمائها الكفار خاضعة للدس تسالون الى الاسلام في الغدوات
 او تسالون ليعتقون ليس عاينهم على ما اهل الزك والاعرف علمائنا مولقة اهل الاسلام ومنهم المولقة كانا يتايمر به رسول الله
 ولم ينه حكمة ولا انقطع لقرئتهم والمولقة قلوبهم وهذه في سورة وآرة وهي من اقر ما تزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اعطى العجم
 المولقة وكلها تام مقامه محمول لان تالغهم شدة ذلك معطاهم السهم الذي جاء الله به مع حاجته ولا يجوز لغير الامام العلم
 معام الزكاة ذلك لانها ولا تهم حصصه وتقل الشبهة المسوقة لثاني ان المولقة فخران سلطان وكفار فاشركون فمردان
 احدهما من طهر مشرق وطاعة في الناموس حشونة في الاسلام يعطون امتا له لتكلمهم وترغبنا لهم في الاسلام كفتنا ان
 وعينهم استروا ما في قلوبهم من المشركين لهم قوة وشوكة وطاعة اذا اعطاهم الامام كفتنا شريعتهم عن المسلمين واذا لم يعطوا انفسا
 عليه وقابلوه فيها لا اركان البرزخ علم يعطيه امتكنا فاشركهم ومن لم يعطهم من المصالح او منهم الصدقات قرآن وما
 مولقة الاسلام فاربعا قسم **أ** قوم لهم مشرق ومداد علم صدقهم في الاسلام وحسنهم به الا ان لهم نظرا من المشركين
 اذا اعطوا رغب نظرا وهم في الاسلام فهو لا يعطون لان البرزخ علم اعطى عدى بن حاتم والزبير فان بن بدر حشون
 منهم **ب** اشراق مطاعون في قومهم بياهم ضيعت في الاسلام اذا اعطوا ربح حشون بياهم فانهم يعطون لان البرزخ علم اعطى
 غنية من حشون والافرع برحاسن والانسوين من حشون ووضوا لاول صدقاته من الزكاة اعطى العباس بن محمد ابراهيم
 موهبة حال المحلل غني البليات فاكله الماتة **ج** قوم من المسلمين اعرب او عجمية طرف من اطراف المسلمين طهر مرة
 وطاعة يفرغهم من المشركين واذا احتاج الامام الى عذرهم لزمته مرة ثبلة فاذا اعطى هؤلاء الاعراب والعجم دفعوا
 المشركين عنه فهو لا يعطون للاسباب هم في جملة **د** سلون من الاعراب او غيرهم في طرف من اطراف الاسلام وانهم
 قوم من اهل الصدقات ان اعطاهم الامام جميعا الصدقات وحلوا كمال الامام وان منعهم لم يحوا احتياج الامام في انفاذ
 من حشون الى موهبة كثره محمول ان يعطيه كصله المصلحة ومن لم يعطى هذه التدبير اريد ان **أ** من هم المصلح
ب من هم المولقة من الصدقات **ج** من هم سبل الله لانها في مصلحهم المولقة ومنهم كمال الشئ وهذا
 انتهى في ش

من القرآن

٢٣

المتصل

التفصيل لم يذكر اصحابنا غير انه لا يتبع ان يقول ان الامام ان تالف حركه التورم ويعطيه من ان تالغهم المولقة
 وان تالغهم من المصالح لان هذا من غير الامام وفعله حرم وليس حلق علينا فانك حكم اليوم ففرضا محرم
 فذلك والتفصيل والاشطع على احد الاورى وقول الشيخ جيبك لوقضا الحاجة الى المولقة ان تزل بالمسلمين نازلة
 واذا جابوا الى الاستعانة بالكفار فالاولى في عدي هو ان يصر السهم اليهم **الصفحة خامس** الزكاة وهم ثلاثة
 المكاتب والبيد تحت الشدة والجديد يترى للتحقق عدم المسحق وان لم يكن في شدة وروى جامع وهو من حيث
 علم كفاة ولم يجد فانه يبيع عنه وسقط في المكاتب ان لا يكون في يد ما يبيع بخومه فان كان لم يعط لانه جازية اليه
 وليس له ان يصر زكاة الى مكاتب نفسه لانه لا يتعد القادة اليه ومحمول ان يعطى للعلوم في دفع الزكاة الى المكاتب ثم يدفعها
 المكاتب اليه وتكون حصة المكاتب فان القادة لا اعتبارها ولا مسحقها زكاة ومحمول ان يعطى قبل وصول النجم وبعده
 علماء العلوم ولا في التجهيل يتبرأ كماله عند المحل قد يتولد الا حاد ومحمول ان يعطى الى المكاتب سوا اذن لا يبرأ
 منه والى اليد اذن المكاتب لا يبرأ منه اذ لا لا المسحق تترك مقطوعا المكاتب بقدر المعروف من النجم لان من قصر
 من غيره غير انه يرتب ذمه ولو صرف المكاتب المدفوع اليه في غيره الكفاة ارجح لانهم لم يصف السهم اليه اضافة
 اليه كماله كما اضاف في الدعوى اضافة الطريقة واذا لم يصر فيها ارجح ولان المقصود حصول الحق للمالك
 المدفوع اليه ولم يحصل ومحمول عدم وهو الاورى عند الشيخ كما لو امتنع عن المقيد المدفوع اليه وكذا لو امتنع عن المكاتب
 اعطى او امتنع شيئا عشا لوبابا به عن النجوم او ان يبيع غيره باذ النجوم عنه او بان ادعى النجوم من غير
 وما الزكاة باقية ياد فان قلنا لا يملك في يد فان كان قبل الدعوى لم ينعيم وكذا لو املكه وان كان بعد الحق
 عدم وان عجز المكاتب فان كان المالك ياتى به يد استرجع منه لان الحق لم يحصل ولم يصر في المأخوذ الى المأخوذ والى اليد
 لا استحقاق المأخوذ اذا لا يملكها الزكاة وان كان في القفا فان كان في غير تقريظ ولا هاتان والاضمن ان اوجبت الرجوع فيها
 اذا لم يصر الغارم ما اخذ في الغرم والا فلا دفع ويجب الغرم يتعلق بذمة المارقب لانه المال حصل عندك بضرار
 حاجبه وان كان قد دفعه الى السيد وعجز عن نقية النجوم فالاقرب عدم الرجوع لانما موريا يعرف الى الحجة المعنية
 وقد امثل والسيد ملكه الدفع اليه وحمل الرجوع كالقاوم ولو اخرج السيد عن ملكه فعلى عدم الغرم لا يجب وعلى عدم النحل
 او القية **تدريبات** **أ** المكاتب ان يتجر ما اخذ طلبا للزيادة وانما نام النجوم وكذا القاوم ولو اخرج المالك ثم استرد
 لم يرجع منه التاء وان كان قد اشتراه العين **ب** الغارم كالمكاتب في ان له الاكتاب المأخوذ وفي عدم الرجوع
 المأخوذ لو وضع عليه العين **ج** الاقرب ان المكاتب التجارية اخراجها اخذ على نفقة وادار النجوم من كسبه وكذا القاوم
د يعطى يدى المكاتب من غير عين اذ لم يملكه المولى سوار صدقة وتجردت دعواه عنها الاصاله كماله المسلم وصدقة
 في اخباين وكذا النجدة القاوم والفقير **هـ** الاقرب حوازي الاضيق من زكاة اما اعتبارا من الزكاة او من سبل الله
 افرغها البيل وكذا اشار الى **و** المكاتب اذا لم يكن له مال لكنه كسوب فالوجه جواز اسبابه من الزكاة عملا
 بالعلوم **الصفحة السادس** الغارمون وهم ثلاثة **أ** المدعون لمصلحة نفسه ففرض الزكاة بنطين لان يكون له حاجته

ن على النجوم

المتصل

علاء الدين محمد

卷之四

2

دفاعات و فوائدها

21

جازله ان يقبل الزكاة لان الصدقة تاتى من غير عيب عليه ما قبل ان يمس من كسبه في المصالح فله الصدقة ولو انما سلم
 النحاس البطلان فليس عليه من الصدقة والاشرف لم يدفع ما يرجع الى حاجته فلا يحل له تناول الزكاة عن يده فاجتنب
 لان من مفهوم النبي والاحكام كما زوجات النبي علم للعلوم السالم عن معارضة النهي عن عطاء العاشي **خاتمة** تتناول
 سائل لا يجوز ان يكون العاشي عاملا في الصدقات مع مكنته من الاضاح في غيرها لقول الصادق علم ان اناسا من هاشم
 قوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوه ان يترفع عنهم عاصدة المواشي وقالوا يكون لنا هذا منهم الذي جعله الله عز وجل للعاملين
 عليها ضمن اولى به فقال صلى الله عليه وسلم يا بني عبد المطلب ان الصدقة لا تخل الى ولا لكم ولكن قد وعدت الساعة فاطنكم
 يا بني عبد المطلب اذا حدثت بحلمة احبته اتمرو في منزل اولكم غيركم فقال الصادق علم لا يحل الصدقة لولد العباس ولا للنظر اليهم
 من غير حاشم وهو على العموم **ب** الخالف اذا دفع زكاة الى مثله عرج عليه بعد الاستبصار بالاحادة لان لم يدفع الحق
 الى مسخرة مستقيمة عند التكليف ولقول الباقر والصادق عليها السلام في الرجل يكون في بعض هذه الامور اكرهه والرجح
 والعمانية والدرية ثم يتوب ويعرف هذا الامر ويحسن اليه ان يعيد كل صلاة صلاها او صوم او زكاة او حج اوله على عادته
 ثم يترك ذلك قال صلى الله عليه وسلم على العادة ثم يترك ذلك غير الزكاة لا بد ان يعيد ما كان في غير موضعها وانما موضعها اصل
 الولاية **ج** اطلق المؤمنون كما باتهم يدفع اليهم الزكاة مع فقرهم للعلوم سواء كان الاب حيا او ميتا ولو كان الاب غنيا
 لم يدفع الى الولد لانه عن يده فلو كان منع من الاتفاق اعطى لاحتاجه ولو اصاب في الزكاة في بعض الوجوه قال الصادق
 دفعه اليه مع احوال المنع ولا يجوز اعطاء اولاد الكفار ولا اولاد المخالفين لانه في الاحكام يامعون لآبائهم فاذا اعطى
 اطفال المؤمنين دفع الزكاة الى وليه لانه المتولى لآبائهم سواء كان رضيعا او لا اكل الطعام او لا للعلوم ولا في الرضيع
 الماجرة الرضاع والكسوة والسقاة وكذا دفع الى اول المخزون **الفصل السادس** اخراج الزكاة وفيه
 مساحت **الاول** الوقت الزكاة يجب على الفور بعد حلال الكوفة القدوس والانتقام وبعد الضيقة الغلات ونس
 الثمار بعد ان الصادق علم اذا وجد لها موصفا فام يدفعها ثم يضمن حتى يدفعها وان دفعها لم يجزهم مطالبة من شاهده
 احوالهم الحيل كما لو دعت والدنا كماله لا يجوز اخيرها مع وجود المستحق يمكن من الاجراحي فان اخرتها كان
 ضا ضارا ثم لا يخلو الواجب وكذا لو دفع اليه غيره زكاة لم يقدر فيها او اوصى اليه بذلك فافترق مكان الدفع وكذا
 كل من كان في مال الغني وطالبه فامتنع او اوصى اليه مني فلم يعرفه فيه او دفع اليه ما واصله اليه من غير ان يكون عليه فرض
 في الاخراج جاز لا تاخير للضرورة ولو اخر ليدفعها الى من هو اقرب بها كالقراءة اولى من الحاجة الشدة مع وهو المحض
 حتى وان كانت عليه بل ان اخر الواجب عن وقت ولو كثر المستحقون واراد التفرغ حازن لوفى اعطاء بعضهم وتأخر اعطى
 جميعه ولو اخره مع وجوب الفور لم تقع صلاته الموعود وقتها او لم يله آخره وكذا المدينون مع المطالبة وندوة خاتمة
 حتى لو تلف المال بعد ذلك لم يضمنه الفان سواء اطلب بعد مطالبة الساعي والمقتدر او قبل ذلك وان اطلبه اجبر بسقط
 الزكاة لان اليك ليس شرطية الواجب ليه الفان وينتقل على المحتسب في الدية او المثل الماخوذ من الاجرة لانه
 بدل العن التي تملك الزكاة بها ولو لم يكن من الاضاح الاجرة لم يضمن لان لم يفرط واذا لم يكن من الاضاح لم يكن من

卷之四

222

لم عز لان جعلناكم قبل سببه وملكنا بآبائكم لاننا كنا نرى انكم قد استوفيت ما فوجده منكم اوجع فيه لم يحسن الشباب عند الامانة
 من الفجور ولا عند الزيادة لهدمها **البحث الثالث** المتعلق بالخراج يجوز للمالك ان يفرق زكاة ماله بنفسه سواء
 الاموال الطاهرة والباطنة لانه قال في دفع حق لقبره دفعه اليه فاجازه كما لو دفع الدين الى الجدة كان الاصل هو دفعها الى
 الامام لانه اعرف بموقعها ولانه يقرر الامام على يقين من سقوط الغرض بخلاف ما لو فرق نفسه لانه ان سلم الى غيره لم يرضه
 الاستحقاق خصوصا الاموال الطاهرة وهو ما ينبغي لما بيننا في الاقرب عديم الوجوب لاصالة البراءة نعم لو طلبها الامام وحده فحق
 اليه بذلك الطاعة ولقوله نعم خذ من أموالهم صدقة وهذ يستلزم وجوب الاعطاء ولا بد من الامام المطالبة به فيجب دفعه اليه
 مع المطالبة كما خرج فان قربها المالك سلب الامام لها لانها تعلق بالامام الواجب الطاعة من غير ان يكون له حق الدفع
 ولان من جئنا بها عاذه لم ترفع على الوجه المأمور به ولا مع محرمه ومن حيث انه فصل المال المستحق مخرج عن العهد كالدين
 ويحذر ان يدفعها الى العامل لان الامام نفسه لذلك وهو وكيله ويحذر ان يدفعها الى وكيله في الصفه لان الامام اذن المنفعة على تحقيق
 حيث يحوز ان يصرق نفسه لان الحق على تحقيق التوكيل في ذاته كدفعه الى اديبين والعقود بينه وبين المالك لا على التحقيق
 من فعله ان يصرق نفسه ولا يتركه على التحقيق التوكيل في ذاته كدفعه الى اديبين والعقود بينه وبين المالك لا على التحقيق
 الى الامام فليد الامام عليه ان اجاب الى اخراجها بنفسه احتمال الكيفية وعنده سائر الاخر او عدمه ولو لم يطلب الامام ولم تطلب
 اخر المالك فليد الامام عليه ان اجاب الى اخراجها بنفسه لئلا يتأخر عن المالك حقه ولعل الامام من رجله لا يدفع الزكاة
 طالبه بالدفع اما بان يحلها اليه او تعاقبها بنفسه وكذا له المطالبة بالتدوير والكفارات ولا يجوز دفعها الى الحاكم الجاهل
 لان نظام ولا يجوز الكون اليه فان دفعها اليه اختيارا ضمن فان قربها بالمجاز ويحذر على المستحقين في الاقرب الاحوال
 كالوكيل ولو لم يعلم المالك حلا وصلت الى المستحقين ولا حتى لا ينفذ منه بالزكاة وعدم العلم بالبراءة ولو دفعها لم يكن ما بعد
 وعدم التدبير في تصرفها لبعض لانها كالساقطة ولو فرط في تصرفها بان اخذها الى العقدة او الى الامام او الى غيره فله
 مع هذه على ذلك ضمن لتدبيره في الاخير ولو لم يصرها ولم يعتمها فان ملكته الجود او ادعاه الموقوف مع مطلق التبرع
 ثم دفعها ضمن كالوديعة ولو لم تكن اصل الاجزاء لانه الدفع اليه يكون قد عجز لها وعدمه لم يثبت حق الفقراء في المأخذ
 وفي الضمان والمجتنون كالمالك واذا اذن الامام لساميه في الموقوف جاز له ان يخذل فيه منها لانه مستحق وقد اخرج مع المأخذ
 الى المستحقين واذا لم يعين له الامام قدرا لم يحل له ان يختص به الجميع لانه نصيب الجميع والخلف وان سقنا الصنف الى واحد
 فهو له ان يتلقا المدفع اليهم بحيث يرد ان نصيبه اشكال اقرب اعتبار المصلحة في نظر الامام لوقوله ولو طلب السامعي الزكاة
 وادع المالك للاخراج او نقص المصاب او لا بد لعدم حلاله لصدقه في غير ذلك ولا يشترط لانه اخبار عملة ذمته وكان
 القول قوله كغيره من العبادات واذا اقر المالك للاخراج والموقوف نفسه او وكيله اردفعها الى الامام فنصفها بنفسه فقط
 سهم العامل منها لانه انما اخذها لغيره فليد الامام على المستحقين متى سبعة اصناف كان وجب جميعهم اعطاهم او بعضهم
 ويحوز ان يقتصو على نصف واحد على شخص واحد على الاكثر ولا يحل الخمسة في كل نصف لقوله علم اعلم ان عليهم صدقة
 تؤخذ من غنيائهم فتدفعها فقرائهم ما مررد جليتها في الفقراء وهم نصف واحد ثم اياه بغير ذلك ما لا يخرج من نصف

عمر الدين

فيما الفقراء هم المرفة الا ربع وجانبه عينة من حين وعلية برعلاية ويزيد على قسمتهم الذهب التي اعطيت اليه
 على علم من الامم ثم اياه ما لا يخرج من نصف خزانة القبيضة من الخارف حين يحل في اقل البتة مما يكافئ ما قبضة
 حتى انما الصدقة فاما تركها ولو وجب صرفها الى جميع الاصناف لم يجوز دفعها الى واحد من مستحب دفعها الى جميع الاصناف والى
 من امكن منهم ما فيه من التوسعة من تحقيق ولو تعذر الامام فالاول صرفها الى الفقيه المأمون وكذا حال الفقيه لانه اعرف
 بموقعها ولا ينبغي للامام علم مكانه ولا انه ما يتولاه **البحث الرابع** في كسبة الاخراج قد بينا انه لا يجب التعميم الاطلاق
 ولا يجوز صرفها الى نصف واحد من الشخص واحد وكل مستحب التعميم ان امكن فندفع كل نصف ما يدفع به حاجته من غير زيادة
 فيعطى الفقير والمكين مما نصها ان امكن ومطل الغارم والمكاتب ما يقضيان به دينها وان كثروا ولو قدنا على نصفها عليها
 اعطيا لاني ومطل ابن السبيل ما ينقله الى بلد والفقار ما يكفيه لغزوه والعامل مدد اجره ولا يعطى ازيد مما يدفع الحاجة
 لان الدفع لها لا بد من ما سيخذه وعنده فمرفق الزكاة في فقره بله المالك ان يعلم ما به وجب المستحق فمرفق الزكاة
 لو لم يجد المستحق وتجر زكاة العطر في بلد المالك لتعلقها بالبدن لا بالمالك لا فرق بين المستحق من المقتدر من المقتدر
 ولو قد المستحق في بلد المالك وجدة طلبة غير فان كان احد البلدين طريقا للاخر غير المشرق في الاقرب ولو لم يكن كذلك
 يحوز من الجيد والشرع التاوي غلبة على المصلحة في مستحب التدوير الاضافا لثابتة ان كانا موزعين في بلدان
 لم يكونا موجودين وضعها فيوجد منهم ولو وضعها في حصيل وجب جاز وان تفرق في كل حصيل كما جامعة فلا عدم
 ضمت ما بالبلد او اقل منه الى اية الاضافا وان عدم في بلد المالك وجدة غير فرق في اية الاضافا بله المالك ينبغي
 ان يسل الاشد حاجة والاكثر استحقاقا زكاة فليعين حسب هذا الحكم ومطل الفقير والمكاتب ما يرد به حاجتها من
 كسرة الزكاة في كل سنة وتختلف ذلك باختلاف الناس والشرائع والمحترف الذي لا عد له لمحة فيعطى قدر ما ينفعها به
 تحت قبتها او كثر لكسب ومطل لنا جرمنا نرى به من الشئ الذي يحسن الجارة والتفرقة فيكون قدر ما ينفع ربحه
 كفايته غالباً ومطل ابن السبيل ما يملحه مقصدا او مرفعا له وماله من الكسوة والركوب ما يحتاج اليه وما ينفعه
 نأده ورجل مصل اجرة الركوب او ثمنه ان اشغ المالك لا يتردد منه المالك من وصوله لانه ملكها بالاعطاء وكما يعطى
 للذهاب يعطى للعود ان اراده لغير الحاجة ويعطى من اقامته الحاجة فتخرج زكاتها وان اراد ان تامة على اقامة المأمون
 والاقرب ان يعطى ما يكرهه ويحتمل ان لا يسلي فقره ومطل الفقار المفقدة والكسوة مكة الذهاب والمقام في السفر ان
 حال ومدة الرجوع وكل يعطى عام الميزنة لانه يزيد على ما يحتاجه من السفر ان قال فاحسباً وما نرى في السلاج
 والآلات التتال وكل جمع ذلك ويحوز انما ساجله الغرض والسلاج حسب اختلاف قله المالك كثره وان يعطى المخرج السلاج
 عارة او مرفقا ما وقع الامام بعد ان اشتراه هذه المثل وانما يعطى اذا قرب فقره لانه يتبناه بالخروج فان اخذوا لم يخرج جرح
 منه وان ما في الطريق او امتنع الغزو استرجع الباقي فان غزا ورجع وعنده نصيبه احد الرجوع ان لم يفر على نفسه
 لظهور ان المعطى حرق الحاجة وضط السامعي الاجتهاد وان فرق على نفسه وكان البائة مسجراً جداً لم يترجع منه و
 احد مفعلة ونقد عياله وهاها ومثلها وشرقا وهل للامام ان يترك كسبهم الغنى او افراسا وجعلها وقفا في سبيل الله

الغنية
 المأمور هو الذي
 لا يخرج من الزكاة
 البائة
 او غيره
 والفقير

فان قلنا بالزكاة عليها وهذا المقتضى سالم من عارضة الفقر لان قلنا انما سقطت الزكاة عنها ما عدا المال المتفق
 فطرته عليها وان حكنا باصالة الزوج على الزوج لانها العترة اخرجت منها ما عدا ما عدا الزوج لانما سقطت الزكاة عنها ما عدا المال المتفق
 فزوج عليه نفقتها وجب عليه فطرته على مولاه ولو كان الزوج معسر الضل وجب العطف على بيتهم **والزكاة**
 العطف مطلقا والنفقة هي وان وجبت على الزوج نفقتها سقطت الا وجبت على الزوج **الفصل الثاني** الملك وكذا الزوج
 الانسان المورس العطف على كل مملوك له ذكر او اناث صغيرا او كبيرا وان لم يعلم اذ لم يكن عيول له احد وكان
 خاضعا او غائبا ولو غاله غيره والزكاة على العالم لا تسقط وجوب النفقة الا باق ينجح عيولاه العطف عنه وكذا
 للرهبان والعسرة الضال فان انقطع خبره لم يعلق الميراث وانما يعلق الميراث على فطرته العبد المشترك على مال له
 للعلم ومك على الجمع صاع او احدى اخصه فانما يعلق خبره على فطرته ولو وقع ما عدا من الميراث
 او من الفقر بعضه ومن ماله من الميراث لولا اخصه فانما يعلق خبره على فطرته ولو وقع ما عدا من الميراث
 صاحب الميراث والعطف مطلقا لا يعلق الا فاقا كسيرة نسوكا ونسبا ايضا من كون العطف من الميراث لانها
 معلومة بالبر والوقت معدومة من مطلقا او بالماضي لعدم تعيين يوم العبد المنة لاختلاف الاهل وتعدد
 المال بغيره الميراث من حيث ان مضمونا للميراث الانفصال بالماضي ولم يخصص كل منها ما منقذت ثوبه من الغنم والمغرم
 او الاخر جنتان الميراث بمجرى لا يخطر بالانفصال الميراث والغاي تجب فطرته على الميراث ولا يتطرق عوده ولو لم يعلق
 فالسج لا تجب فطرته والا والزوج بماله الميراث وعلق الوقت وقال كذا على الميراث عطف عيول الميراث لعدم تمكنه من فطرته
 ولو اجمع الذين وفطروا العبد على التبع لعلال فتمت التركة عليها ما اخصص قصر التركة لاهلها وان سقطت التركة
 عليها ولو مات قبل الميراث فلا زكاة على الوارث ولا على غيره الا ان يعول اخصها الميراث للزكاة والوارث عطف التركة
 العطف على الوارث لا على الميراث اليه ولو اوصى له بعبده قبل قبل الميراث لم يملك الميراث فله وجبت عليه الزكاة عنه ولو
 قبل قبل الميراث سقطت عنه وفي الزوج على الوارث احوال ثمة من قبل الميراث لم يملك الميراث سقطت عنه الزكاة فاقا قبض
 قبل الميراث وجبت زكاة عليه والا على الوارث وان مات قبل الميراث سقطت عنه الزكاة ووجبت على الوارث وكذا الوارث
 الميراث قبل القبض ولو اوصى بعبده لغيره فمقتضى الزكاة على الاول ثم وجب النفقة عليه والعبد الموقوف
 على رجل كسقطت عليه لاسال الموقوف اليه على القوي وعلى الآخرة لا فطرته على العبد الموقوف على السجدا وما يتبعه المال وعبيد
 العترة كسقطت عنهم وان علقهم هم زكاة العترة استحيابا او وجوبا على الخلاف للجمهور ولا يمتنع هنا ان كان الميراث
 العطف الميراث ولو اوصى بعبده لغيره فمقتضى الزكاة على الاول ثم وجب النفقة عليه والعبد الموقوف
 انما هو قيمته والافضل المالك وعبد العبد فطرته على المولى **الفصل الثالث** القربة على من وجب عليه نفقته من الاقارب
 وهم العمودان وان علوا والارادون انزلوا تحت عليه فطرته لعموم قوله علم اذ اوصد العطف على من يكون وانما
 على الاب وطلق ابنه المورس بعد انفصاله حيا لا يحل له ان يحل له ان يثبت له الحكم الدنيا الا ان لا يثبت له الوصية شرط
 ان يخرج حيا والمطلقة رجعية كالزوجة والماتر ان كان حيا فلا فطرته على الميراث والمطلقة وان قلنا انما يحل

والزكاة

وكان العبد

ولو وجد

ولو وجد القريب فمقتضى الزكاة عليه وهو مقتضى فطرته على الميراث الموقوف على الميراث الموقوف على الميراث
 من الميراث الموقوف على الميراث الموقوف على الميراث الموقوف على الميراث الموقوف على الميراث الموقوف على الميراث
 الزكاة فمقتضى الزكاة عليه وهو مقتضى فطرته على الميراث الموقوف على الميراث الموقوف على الميراث الموقوف على الميراث
 الاشكال القربة والافضل المالك وعبد العبد فطرته على المولى **الفصل الثالث** القربة على من وجب عليه نفقته من الاقارب
 قال ابن عباس في النبي صلى الله عليه وسلم فمقتضى الزكاة عليه وهو مقتضى فطرته على الميراث الموقوف على الميراث الموقوف على الميراث
 دليل الاختصاص ويتقدم فيها ما متناه وقت صلاة العبد وهو من الميراث الموقوف على الميراث الموقوف على الميراث
 او اسلم او زال جنونا واستغنى او ملك عبدا او ولد له ولد وجبت ولو حصل ذلك كله بعد العترة لم يستحق الميراث
 العبد ولو حصل بعد صلاة العبد سقطت وجوبها واستحيابا ولو ماتت عيول او ولد او زوجة او مطلقها ما
 بعد العترة وجبت فطرته لهم ولو ماتت عيول بعد العترة وجبت فطرته لهم ولو ماتت عيول بعد العترة وجبت فطرته لهم
 فمقتضى الزكاة عليه وان كان قبله والزكاة على الميراث الموقوف على الميراث الموقوف على الميراث الموقوف على الميراث
 بعد زمان الميراث قبل العترة ولم يقبل الميراث لانه بعد العترة وجبت فطرته على الميراث الموقوف على الميراث الموقوف على الميراث
 حلنا الميراث او جردا وان حللناه كاشفا والعطف على الميراث قبل الميراث الموقوف على الميراث الموقوف على الميراث
 الميراث بعد عترة الميراث الميراث في مكرته وقيل على الوارث يستحب اخراجها بعد طلوع الميراث الموقوف على الميراث الموقوف على الميراث
 وعلى من يمد بها الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 نسب كالميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 ثم اذ كان قد عتقها من الميراث وجب عليها اخراجها بنية الاجار وان لم يكن قد عتقها من الميراث الموقوف على الميراث الموقوف على الميراث
 انما ياتيها قضاء لعدم سقوط العترة بوقت وقيل لا اذ لا يرد الا بعد الاوسط ولو اقردها بعد العترة لم يكن
 فعلها وان كان ضائعا ولو لم يكن ملائما ولا فاضلا ولا يجوز حملها الى بلد اخر وعبد المستحق فيصرف ولو فقد المستحق
 عازا لم يملكها ولو اقر العترة لم يملكها المستحق فلا تخم ونقضى **الفصل الرابع** في الواجب هـ

الزكاة

والزكاة

سلطان العترة

الذكر والاخر وسواء كان الكافر ذميا او حرا يدعى الكافر من المسلم وقطعا للسلطة الكافرة من الله تعالى
للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا يحكم بغير ما حكم الله ولا يحل الا ما احل الله ولا ينقض النكاح الا بالنكاح
فيتعين البطلان وذلك لغيره من قبل النقل وبه يحصل دفع ذلك فيصار اليه وهو مرادة ملكه **الفصل الثاني** في حصول
الملك او المالك او عتق او هبة او غيرها ولا يكتفى بالهبة او التزويج والابارة والحملولة والاقرار ولا الكتابة
لاستمرار الملك على رقة المالك وبحال الاكتفاء بالملك لا ينفذ الاستقلال بقطع حكم السيد وبحال الشروط
ايضا فان قلنا بالاكتمال فالكاتب صحيح وان قلنا بعدمه لاختلاف احوالها وما عالج الجدل وهو لا يورث بحال الفسخ
ان يجوز بيع المالك بغير مائة او اقل من مائة **باب** لو اشترى الكافر من امة الملك عن امة الملك على غير
كاسع مائة المتفق من اهل الحق فان لم يقع الفسخ من شرطه لم يفسد المثل وجب الصبر بحال بينه وبين الكافر في الفسخ
ويشكك له ولو خلع نفقة منه **باب** لو اشترى متولدة الكافر من الاقرب عدم وجوب ايجابه على عتقها الا بغير
فيحتمل بيعها لادالة اللفظ عنها وان يحال فيها ومن المالك ومنع عليها وتشكك له في بعضه وانما بات
مولاهما انعتق من كونه لهما **باب** لو مات الكافر الذي اسلم الجدة يد صار الجد لوارثه ويورثه بان يورثه
المورث ان كان كافرا فان امشلا والبيع عليه كالموت **الفصل الثالث** في الحقوق عليه وشروط خمسة
الطهارة والاتصاف وتكون مملوكا للعاقبة من اهل بيته معلوما فاما مطالب **الاول** الطهارة وفيه مباحث
الاول في النجس فانه لا يصح مع ما لا يقبل الطهارة من الاعيان النجس منه كالحب والتخمر ويأثم بغيره من اهل بيته
احدهما وغيره اذا سعه في الاسم لانه علم من غيب مع الحجة قول الصادق عليه السلام في النجس تحت وحل سلاح العلم
فيه اشكال فاشترى من ابياته الاتصاف به والوصية ونقل اليد عنه والهبة وغيرها ولعدية مندة في نظر
الشرع فيجب بيعه ومن الغرم فان سوغنا على الضد ولا فرق بين المستوفى وغيره لانه انما في الغنم والاقرار
حرام على الماشية والزواج والحلب لوجوده في الشوكة في كل الضيد اما تخمير ولا مشاء ببيعها بحال فصح
اجارة هذه الكلاب المستغنى بها دون النجس العقول لانها منفعة مباحة بآراء المعاصرة عليها ونفع الوضوء
به وبهتته ومن قتله فعليه دية على ما ياتي تفصيله وكذا اقتار هذه الكلاب ان هلك على الماشية او خرب
احباطا وتلفا للزواج والاقرار جواز تربيته الجوز الصغير لاحد الامور الثلاثة كما يجوز بيع العبد الصغير والذابة
الصغيرة الذي لا اتصاف به في كل لانه تولد له **الباب الثاني** في اقسامه وهي انواع **الفصل الثاني** في المية لا يجوز بيع المية
النجسة لوجود حرمته عليكم المية وهو يستلزم اضافة النجس الى جميع النافع المتعلقة العين والفرق بين
نفسه الى حواجز الاتصاف بها كالاكل في النجسة او لا يجوزها بالموت عن المالك وكذا لا يجوز بيع ابعاضها ما تحل
الحياة كالجمل فان دبح لانه لا يظهره عندنا اما ما لا تحل له الحياة كالعظم والصور والشعر وغيرها ما ينتفع
فانه يجوز لانه في الحقيقة ليس بميتة بل عين منتفع بها ظاهرة فساوت ما ساقه بيعه **باب** انحر ولا يجوز للمسلم انحر
ولا شراؤه اجماعا لان جابر بن سمير رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو مكة ان الله ورثه حرم مع انحر والمية وانحر

والاصنام

والاصنام وقوله الصادق عليه السلام في المية من النجس **باب** في النجس من النجس **باب** في النجس من النجس
الباقي من النجس انواع كثيرة منها الجوز والفراخ والخنزير والبق والكلب والاربعاء والاربعاء والاربعاء
تلك فان ذلك الكفر بالله عز وجل العليم ودسوله وكذا لا يجوز اتصاف البيع مباشرة وكذا السبي لا يجوز له
ان يملك مية في ماله ومثرا به لقوله علم حرمته المتجارة في انحر ولان النجس نجسة محترمة لهم بيعها والتوكيل فيه
كالمية وانحر بولان هذه المعاصرة بالملحة لا باعتبار خصوصية البائع بل باعتبار هذه العين ولان يد المالك
في الحقيقة يد المولى وحكم البيد وما يملكه المالكات الزينية والعلية والتجارت من النجس والشعر وغيرهما حكم
انحر لوجود مقتضى النجس وهو الامساك وقيد والعقار عندنا ما ينافي كانه كمنحر في جميع الاحكام **باب** في الدم من شراؤه
حرام اجماعا لنجاسته وعدم الاتصاف به **باب** في العذرة وشراؤها حرام اجماعا لوجوده المقتضى وكذا البقرة ان كان
ظاهر الاستحسانه كابول البقر والابل وان اشترى به في ثوبه للادوار لانه لمنفعة جرمه تارة ولا تقدرها اذ
كله نفع من الحجات لا يخلو عن منفعة كانه لا يبقا يد التحليل والعذرة للمشيئة المية لاكل حواجز الصيد
ولم يعتبرها الشارع والرجلين النجس حرام بيعه وشراؤه لنجاسته فاشبه المية وكذا المرجين غير النجس نجاسة
والرجل عند جواز بيعه لطهارته ولا اشباع به **باب** ما اشتمل على هذه كالتراعى المشتمل على الحكم الفاعل فانه لا يورث
لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا الاتصاف به بالاصح خرف التلف لولاه فالاقرب عندي في الجواز كالمية المضطربة
وصح مع الجوز وان اشتمل اكله على النجاسة لعدم قصد الهيا مع بول الغر وفان اشتمل لطهارتها **الباب الثالث**
فيما نجاسته عرضية كذا ان اصلها الطهارة اذ عرضها التنجيس فان امكن تطهيرها حتى يباح حال نجاستها الطهارة
جوزها وامكان ازالة النجاسة عنها وما لا يمكن طهارتها لا يصح بيعه كذا في النجاسة كالحمل واللبن والذئب والنجس
والدهن النجس ان كان نجس العين فلا يبيع ولا يبيع بحال كالاية القطر من نجاسة المية وذلك المية ولا يجوز
الاتصاف به تحت النار فان نجس بعارض جازعه لثباته الاتصاف به تحت النار ولا يجوز تحت الظلال ولا تحت النار
يكن تطهيره او لا يجوز مع الماء النجس لقوله الطهارة المكروه وكما يجوز مع الدهن النجس كذا يجوز الوضوء به في الحصة
والصدقة ويجوز اقتار الاعيان النجسة الا لفائدة كالحب المرجين لتربية الزرع وانحر للتحليل وكذا يجوز اقتار
المفويات كالحبات والسماع **الطلب الثاني** في الاتصاف شرط كون المبيع ما ينتفع به منفعة معتبرة في نظر
العتلة سابقة في نظر الشرع فان ما لا منفعة فيه لا يبيعه ما كان اخذ الماله مقابلته قريبا من كل الماله لا يطل
وخلو المثل عن المنفعة سببان القلة والخسة والقلة كالحبة والحبة من تحتها خطه والرسم الواحدة لان
ذلك لا يبيعه الا ولا سلفه مقابلته المالك ولا ينظر في ظهور الاتصاف اذ اضر هذه العدة الى امثاله ولا الى غيره من وضع
اكثر الواحدة في قيم النجس ولا فرق من زمان الرخص والغلظة ذلك وقع هذا ولا يجوز اخذ الحبة والحبة
من صبرة الفيد والالاخرة كذا في اخذ الكثير فان اخذ الحبة اخذ وجب الرد فان تلتفت اهل الفان المثل
لانه من ذوات الامثال وعدمه لانه لا ماله لانه اما الحبة كالحشرات كالتار والحبات والخنزير والاربعاء

في الدم من شراؤه
حرام اجماعا لنجاسته وعدم الاتصاف به

صحيحه الودك

فانه يجوز بيعه

فانه يجوز بيعه

فانه يجوز بيعه

فانه يجوز بيعه

جعلت فداك طاعة الله حرة فوجع الفتى هذا الى الكوفة فامر بك ما عليه من الاخر حرة حتى جاءه التي عليه قال
فتعت لينة واشترى له ثيابا وبغيتا لينة ففقدت قال فماذا كان عليه الا ان يتركها حتى يفرق عنها قال ففقدت
في السوق فافترق عيني ثم قال يا علي وقار الله صاحبك قال ثم مات فتوليا من فخر جنتي دخلت على ابعد الله علم
فلما نظر الى قال علي فبينما الله صاحبك قال ففقدت صدقت جعلت فداك هكذا والله قال في عهده **ق** خطب كلب الفيل
ونسخها لغير الخلف ولا ينجح ونسخ العورة والابحار لانها منسوخة وخرج علم يومنا الى المسجد في يوم من ايام العورة فامر من الغاها
وقال كان عيني ومضى جيتن لما وسعها الا اباي ولاها مدحها وعترا وبدا وكذا ففقدتها هذا الاجرة عليها لما قدم
ق هجر المؤمنين وكذا اخذ الاجرة عليه والمنية والكذب عليهم والنية ومبا لمومن ودمج من حق الدم وبالعكس فليست
ولا يفت بصكم بعضا بجنتي حكم ان ياكل لحم اخيه وشيا والشيب المرأة المعروفة المومنة غير الزوج **ط** علم النحر
وعليه وهو كلام سليم به او مكتبة او رقية او بغيرها من هذه النسخة او قلها وعقله من غير مباشرة وهو له جنة قال
الشهيد او انما يحل ونقل الاستحالة ونحوه من القرآن او الذكر والاقام البني منه ودخل علم من في الصادق
وكان ساجدا في الماروق باخذها ذلك الاجرة جعلت فداك انما رجل صناعتها في الحور وكذا اخذ الاجرة وقال عاشي وموت
ومن الله على ملتكك وتزيت الى الله عز وجل هل في من منته مخرج عال الصادق علم حل ولا تعتد **ح** تعلم الكهانة
حرام والكاهن هو الذي لدى من يجر بايته الاخبار وعاد الصادق علم اجمالكاهن من تحت وكذا علم التحريم مع
تاثيرها بالاستقلال ولها مدخل في الشجدة حرام وعلى حركات السريعة بحيث يحكي على الحور الفرق من الشجر
لست اعلم من الذي الى شبهه **ي** القيازة حرام عند علمنا كاذبة لان النسيب عندنا لا ينسب بالاب القريب ولا يجوز
هذا الطريق **ب** مع المحققين حرام ما عدا الجمل والورق طمع النجاسة منه ولم يعلم لهم خالف ولا ينقل
كما كلام الله فيجيبانه عن البيع والابتداء والصادق علم في المصاحف لانه الكتاب ولا يتردد في الورق الا في
واجب عليه انما سهل من البيع لانه مستفاد للصحف وبدا له فيه ونحو اخذ الاجرة على كتابة القرآن فتنقعه مباح
لما اخذ العوض عليها نعم يحرم نقم الذهب قال محمد بن العروق عشت على الصادق علم كما باقية قرآن مخم عشر
بالذهب فارتد اياه ولم يغير منه شيئا الا كتابة القرآن بالذهب فانه قال لا ينجس ان يكتب القرآن الا بالمواد كانت
اول من **ج** السرقه وانما لا يحرم بيعها واخذها وشراؤها لانه قصرة في ملك الغير بغير اذنه فكون اكلها بالمال
وقال الصادق علم لا يصح شراؤها والسرقة وانما لا يضره وقال الصادق علم من سرقة سرقة وهو يعلم فقد شرك
في عارها وانما لو اشترى من المارق او الخائن او الطالح شيئا ولا يعلم من مالها جاز على كراهته بضمها في الجمل
بالاصل والاحتراز عن الحرام بالبيع الحرام لو وجد عند سرقة ضمنها الا ان تقدم اليه بغيرها فيرجع على بايعها مع
جمله والصادق علم في الرجل لو جده سرقة فقال هو غارم اذ لم يات على بايعها فهو غارم ولو كان عالما بالمال ففقدت
علمنا عدم الرجوع التي لانه اذا تغير عرض فملكها بايعها انما الرجوع عن الرجوع ان كانت العينة والافلا
ويكفي ولو لم يشر بالمال لم يفسد بغيره او ضيعة فان كان بالغير بطل البيع اذ لا ملك من غير غير ولو كان قد اشترى بالقر

مادة
تجديد الزمان
التي في
الدين

الذمة

الا ان غير المالك

في الذمة ونقد المخرج المذموم وحل له وطهارة واستمارة الضيقة لم يرد عنها في ملكه من مطلق وهو غير المختص به
وهذا لما في ذلك قد وقع وعوضه مع تقديره ولو لم يكن له ان كان في ذمة غيره عليه بدونه برت الذمة الا في الملك
والطريق وصحى الرب المختص او على الذمة المختصة بطلا **لا** التطيق في الكيل والوزن حرام لقوله تم ومن اللطيفين
ولا ينبغي ان يتولى الكيل والوزن من لا يعرفها ولا يزيدا وينقص ولو زاد او نقص كان ضامنا وكذا الناقذ لا يتولاه
الا العارف فان اخطأ وعذر الرجوع عما صاحبه احل الرجوع عليه لانه سبب الاملاف وعدم الاستعداد للتفرط في
المال بالاخلاد اليه **ق** الرشاة الحكم حرام موارثكم لئلا له او عليه بحق او باطل قال الباقر علم فلما الرشاة في الحكم فان ذلك
الكفر بالله عز وجل ورسوله قال الصادق علم المحقق الحنية ومن الشك ومن الخنازير ومن البغي والرشاة الحكم وحرم
الكاهن **ق** كما يحل الانسان فعله حرم اخذ الاجرة عليه كخيل الموق وتكفيهم وقد فهم تشيعه عليه ولا حرفة
الاجرة في مال واحد الاجرة المستحق كالمواخذ اجرة على كمل كل غسلة ثلاثا او توصية الميت او تكفيله المسنحت
او دفنه القدر فالأقرب اجور لانه علم مقصود بمحل جاز اخذ الاجرة عليه كغيره وكذا حوزا عند نكاح الكفر وما يتصل
الميت **ح** يحرم اخذ الاجرة على الاذن للرواية ولا ينافيها في الاسلام **ج** يحرم اخذ الاجرة على الغضا وسائر تقصيد
وتحوز اخذ الزرق عليه وعلى الاذن من ميتة مال وكذا حوز اخذ الاجرة على غزو الكاهن والحدائق ويحرم الاجرة على
الامانة في الصلاة والتمهدة وادائها **ط** الاقرن حرم اخذ الاجرة على تعليم القرآن لان تعلم القرآن لا يوجب مداها ولها
الماتر ولا يحوز اخذ الاجرة عليه ونحو قول الهدية عليه ولان الصادق علم قال لا يعلم بالاجرة وتقبل الهدية وقال من حل
لعلمه يا امير المؤمنين والله اني لا احبك لله تم فقال له ولكنني انقض الله فقال لم قال لا يفسد في الاذان وماخذ على
على علم القرآن اجرا ومنه قوله الله صل تعلم اخذ على تعليم القرآن اجرا كان حظه عدم القيمة **المطلب الثالث**
الملك شرط البيع كونه ملكا لم يقع القدر له اما لنفسه ان كان مباشرة او لغيره ان كان ولانة او وكالة عن ذلك الغير وهذا
شرط لزوم الاصل فلو باع ما لغيره بغير ولا ولا وكالة وقع موقوف على جازة المالك فان اجاز لمزم والابطال لا يفتي
باطلا من اصله لانه علم دفع العروة البارة دينارا ليشترى به شاة فاشترى شاتين وباع احدهما بدينار وجار بنة و
دينار فقال النبي علم بركة الله صفقة بينك وبين النبي علم اجاز ما باعه ففقد لانه غنله بغيره الحال فينقض موقوفه
كالوصية وكذا الزوج امه الغيرة وابنته او جردانه او ربتها بغير اذنه ولا يملكه الاحبارة والزوج حضور المالك كذا
لان الكسوة كما يحل الرضا على غيره ولو اشترى الغيرة لغيره شيئا فان كان يبيع من مال الغير وقف على الاجارة كالباع
اشترى في الذمة فان اطلق يذري كونه لغيره وقف على الاجارة فان اجاز له صح له وان ردته ففقدت حقها طاهره ففقد
ملكيته اسكال الشا من المبا على الفضلة المينة ارفع العقد بجامع للمرايطر غير اعتبار رتبة الشية ولو اذ اشترى لعلان
بالعنة ذمته ما حكم كالمراشترى بغيره مال ولو اقرضه حقه اشترى لذلان باللف ولم يفسد الشرا لانه ذمته وقف على الاجارة
فان اجاز لغيره والابطال ولو اشترى لغيره مال نفسه فان لم يسمه العقد وقع على المباشر على اسكال مواراة ذلك
الغير ولا وان ساه فان لم ياذن له لغت التسمية وهل سطل من صل او وقع على المباشر اسكال وان اذن له في البيع التسمية

فكان الشوط خاصا لا عاما **الطلب الرابع** في العودة على التسليم شرط في المبيع القدر على التسليم يخرج العقد
من المكون مع غرضه ولو تعلق حصول الغرض بالبيع مع الشيء الموردين فانه لا يفسد عاقبة بعوده بل اذا اضرها ولو كانت
عقود الرجوع على المبيع المبعوث في الشغل بالطلان لا سفار القدر في العمل على التسليم وعوده غير
موقوف به اذ ليس له قفل عث وكذا لا يفتح مع المالك الماء الا ان يكون محصورا بحيث يمكن اخذه وان اضره الى
شقه وتجب فان الاقوى صحة بيعه اذا كان شاهدا مع علم وزنه او عدم اشتراطه ولو لم يشاهد ذلك لكون الماء
لم يضر اما القفل فان شاهدها وكانت مجبوتة بحيث لا يمكنها ان تمنع بيعها منفردة لانه حيوان طاهر مملوك
معدود على تسليمه يخرج من بطونها شراب يختلف الوان فيه شفا والمساكين يجازيها بكمية الاغنام ولو كانت طائفة
ومعادتها العود فالرجحان ولا يصح العبد الباقي متعدي اسوار علم مكانه او لانه لا يقدر على تسليمه فكان غرضه
ولا شرط في الحكم بالطلان الياس من غرضه بل كيف ظهر التعذر ولو عرف مكانه وعلم انه يصل اليه اذا لم الوصول
اليه وليس له حكم الاقوى ولو حصل في يدان زجاريه عليه لا مكان تسليمه ولو لم يفتح من ماله الى غيره فتح بيعه سواء هلكت منه
او كثر من ماله او غلبه المشتري او لا لم يكن له الرجوع على البايع فلو لم يفتح من ماله في البيع كان التمسك بماله المقتضى ان الصلح
سئل الرجل استرعى العبد فهو اتي من اهله قال لا فهو له الا ان يشري معه شيئا او يقول شيئا من هذا الذي وعده له شيئا
وكذا فان لم يقدّر على العبد كان الذي عد له فاما استرعى منه ولو لم يقدّر قبل القبض وكذا في كل مكان فلو لم يفتح قبل
قبضه فهو من البايع ومن عدم وجوب القباض هنا فلا بد من تسليمه تحت ضمان البايع وفيه الضمان الجمل الشار والغير العائد
وشبهها كما لا بد من طلاق البيع لتسليمه وهل يصح مع الضمة كالابق اسكال فان قلنا به ولو قدّر تسليمه قبل كونه من
في مقابلة الضمة والمقسط كروا في المالك ماله المضمون على الغائب صح البيع مطلقا وان باع غايه فانه لا يفسد استراد
وتسليمه صح كالمودعة والمعارضة وان لم يقدّر هو ولا المشتري لم يصح لعدم امكان التسليم وان باع من قدر على التزاع منه
فالبيع الجواز لان التعذر هو المشتري الى المبيع وتحويل البيع لو حرم التسليم على البايع وهو عا جرم على الاراد والمشتري
حصول الحال لم يكن له خيار ولو جرم على الاستماع لضعف عرض له او قرضت الغائب اقله بغير خيار ولو كان
جاءه لا عند العقد فله اختيار لان المشتري لا يفسد كلف الاستماع فله بيع موار قدر على التزاع او لا وتزاعه او لا
والمعصية وانما فيها مطلقا وكما ان المضمون لانها ليست ببيع او لو باع نفسها او ربحا او جرم انما عا جرم في نفسه وانما عا
جاءه ويكون مشتركا بينهما ولو عين نفسها او ربحا المبيع لان التسليم لا يتم الا بالقطر والكسوفية تقضي المالك ولو باع
فدا عا عينا من دار او ارض والبيع لان التسليم لا يمكن الا باعمال الحق والضرب على الارض التي يحصل التعذر فيها
تجب فمزد من المصير من غير ضرر والوجه العجز لانه اذا رضى به او اخذاه صح البيع كما يقع جرمه وحج الخلف
وان نقص بالتفريق في الاقوى عند صحة ذلك السيف والا انما اضرها به ولو باع جرم عينا من جمل
او اسطره فان كان فمهما في جرمه فلا يمكن تسليمه الا بهدم ما فوقه وان لم يكن فان كان قطعه واحدة فخرطه رخص
فالرجحان وان كان فمهما او جرمه ان جعل الزمان في حق صيف من الاجر او اللين وكذا ان جعل القطع نصف
مكها

مكها على الشغل ولو باع مضافا حرم فالقوى الجواز ولا اعتبار بالنقص ببدل خطه لا نقاها عليه ولو باع دارا الا يشاء
معدودا على مشارعا ولا يمكن له على انه لا يملك له المبيع فالاقوى صحة البيع والبيع مع الموهون بعد الاقباص قبل
الامتناع لانه ممنوع من تسليمه شرعا ما فيه من تعريض حق الموهن فان اجاز الموهن صح وهو يصح قبل الاقباض ان
جعلنا القبض شرط في الرجوع مع المبيع والوقوف على الاجازة **كلام** في بيع الجاني والجاني بيعه سواء كانت
جنايته عدا او جرم القصاص او خطا او جرم المالك وسواء كانت على النفس وما دورها وسواء تعلق المالك بدمته
او رقبته لانه لم يخرج الجنايته عن ملكه فكون البيع قد صار ملكا فصح كالعقود حق الجناية لا ينسحب انما الخطا
بل انه غير متفرق الجاني لان المالك اذا قوضه من غيره ولا ينسحب تعلق به من غير اختيار المالك فلم ينع المبيع كالمركوة
واما العهد فلا ينسحب جرمي سلامته ونحو ثلثة فاشبه الرقيق **الفاصل** هذا فان كانت الجناية خطا لوجوب المالك
او عدا او جرم القصاص فعلى على مال على اليد فداؤه باهل الارض من قرضه وارثا ضامه وقيل ان الجناية
منه ولا ينسحب عن رقبته الجديسه لان الجناية للمشهد من تسليمه وقدره فاذا باعه لزم الفداء لاخراج العبد من ملكه
ولا خيار للمشتري لاستقرار الضرر عند اذ الرجوع على غيره هذا اذا كان المولى موسرا ولو تعذر استيفاء الدية كان
للمشتري عليه في البيع ان حتى اقوى من حتى الموهن ولهذا الرجوع الموهون ولم حتى الجناية على حتى الموهن وتحتل ان الموهن
المولى فداؤه لان اكثر ما فيه الغرم فداؤه ولا يلزم ذلك كالمقال الراهن انا اقضى الاقوى من الرجوع حتى المولى الجاني
فان اجازة البيع سقطت من اثنين كان باقيا في رقبته العبدان اجاز البيع على ان الممنوع المبيع فان ما في المشتري العبد صح
لان اجازة تعفت ملكا للمشتري اما وان اعتق كان له مطالبة بالدية والا فرب الاول لانه ان المملكه غرا الجاني فله
فداؤه كالمركوبه ويجوز له تقاضيه موقفا فان فداؤه مولا فداؤه الا لا يملكه بطلان له لخلق حتى الجاني عليه به فصح
بيعه كحق الموهن لكن الاول اولى لان الراهن من نفسه من الشرف والوهن وهما لم يمتد عقدا ولم حتى الجاني تقضى الشرف
ولو كان البايع معصرا لم سقط حق الجاني عليه من العيب لان البايع انا ملك نقل حتى عن رقبته فداؤه وما يقدم مقامه
لا يحصل ذلك من ذمة المهر فيسقط الحق في رقبته بحاله متدما عا حتى المشتري والمشتري اختيار ان لم يعلم بيقار الحق
رقبته فان فتح رجوع الممنوع وان لم يفتح وكما ان الجناية متروكة لرقبته فاحدها ربح المشتري انما انما اشترى مثل
هذا جمع منه فان كانت مسروعة لرقبته رجوع فداؤه ولو كان عا لما بيعه رخصا سعلق الحق به لم يرضى على لانه
اشترى معينا عالمه بعينه فان اختار المشتري فداؤه فله ذلك والبيع بحاله لانه تقدم مقام البايع في الجناية فله فداؤه
على اسكال وكذا الرجوع فداؤه به على البايع حكم العضا وعنه ولو قلنا سطلان البيع كان التسليم على خيرة فداؤه
وبين دفعه الى الجاني عليه وان قلنا بفسخ البيع على ما اخترناه ما بعد اختيار الفداء او قبله احصى على تسليمه لانه مختار
للفداء ببيع مع العلم بخاتمة موهنوت مبيع على الحق فاشبه ماله وعقده او قبله ولو عذر فخصيل الفداء او باقره
لا فلاه او غيبته او صبره على الحبس فصح البيع ومع في الجناية لان حتى الجاني عليه اقدم من حتى المشتري وان كانت
الجناية عدا ولا عفو فاختيارها للجاني عليه على ما يأتي بين قتله واسترقاقه والا فمضى هذا صحة البيع ايضا لان

وهذا هو العلم

لأن استحقاق القتل لا يخرج عن المألوف وموقع المالك لا يتغير في البيع كقول من مرس المرصق مشقوف فافاضل الجنيح
 او رزق الاستحقاق بطل العقدان استحقاق الخاتمة واللا في قدرها وان اختار القصاص كان له ذلك فلهذا
 حقه في الاحتياق المشتري اذا ثبت هذا فان المشتري يجازي بين الرد واحدا لا يشق فان اقتصر منه بتيقن الاثر وهو
 كما بينه جانيا وغيره وان لم يرد له الرجوع بجميع الثمن ان شاء وان تلفت وجبت حتى عند الباع لان التلف عند المشتري
 الجيب الذي كان فيه فاشبه الموصي اذا مات برضه او لم يرد له الرجوع برونه ولو اشتراه عالما بعيبه لم يرد له ولا
 كسيرة البيعات ولو اوجبت الجناية قطع يده فقطعت عند المشتري فقد تعييت يده لان استحقاق القطع دون حقيقته
 في ليس له الرد بالقياس **فغيره** لراعتك السيد الجاني فان كانت الجناية خطا وكان مرسا في العرق ولو قد
 استيقنا الرداء فذلك لتقوده او لا لانه سبيل من نقل حق الجنيح عليه الى ذمته باختيار الفاد فان اعتق اقل
 الذي ذمته بخلاف الوثن وان كان مرسا لا اقوى عدم التفوز لتعلق حق الجنيح عليه بالرقبة ولا تعلق له به السيد
 مفقود العرق بطل الحق بالكلية وبحمل نفوده لا تصادف ملكا وحسب سلق الجناية بطل العبد وهل تعلق
 بالماله الاشكال في ان عدم العقل حال الجناية ولا بد لانه من مقرر فلا تسفل العرق ولو استولت الجناية
 فالله في تعلق حق الجنيح عليه بربقيتها فان كانت الجناية غير من قبيل القصاص والاسترقاق وان كانت
 خطا فان فداها المولى في ما يقبل الاستيلاء والا كان متعلقا بربقيتها بتابع فيه **العلم الخامس في العلم**
 بحسب كون البيع معلوماً العرف ما ملك بازا اذ لا فينتفي في الغدرة معلوم انه لا ينط العلم بالبيع من ط
 وجه بل يجب العلم ثلثا شياري عن البيع وقدره وصفته فهنا ما بحث **الاول العلم بالعين** في
 العلم بالعين فيخرج ما قاله فيقول عبداً من العبيد او احد عبدي وعبيدي هو لا او شاة من القطيع
 فانه باطل وكذا القول بعتك عبدي وقطيعي الا واحداً ولم تعين المشتري لان البيع غير معلوم
 فرب بين ان تتساوى قيم العبيد الاشياء او تختلف وكذا القول على ان تتساوى قيم شيت سوار قد رزق
 الاختيار او لا وقال بعتك جودهم الا ان يعرفاه حال العقد ولو لم يكن له العبد واحد فخر في جماعته
 من العبيد وقال السيد بعتك عبدي من هؤلاء والمشتري يراهم ولا يعرفه بعينه بطل لعدم تعيينه
 ونص بيع الحمار التابع من كل حيلة معلومة من ارض ودار وعبد وعتلة وثمرة وغير ذلك من لوازم
 حرراً اشياءاً من شئ يتخله من كل الشئ كالوكان بينهما نصيبين فباع هذا نصفه ونصف ذلك لاجتماع
 الشرايط فيه وتظهر له فوايد **ا** ان يملك او احدها نصيبه بالهبة من احدى فانه تنقطع ولانه الرجوع
ب لو ملكه بالشرائط اطلع بعد هذا التصرف على عيب لم يملك الرد **ج** لو ملكه صداقاً فطلقها الزوج
 قبل الدخول لم يكن له الرجوع فيه **د** ان يكون احدها او كلاهما رهونا وتجزئ المرتين البيع فانه يخرج
 بجمع عن الرهانة الى غير ذلك من الفوائد ولو باع الجمله واستثنى منها جزءاً اشياءاً فموجبها
 كان بقول بعتك هذه الشئ الاربعها او قدر الزكوة منها ورتب العلم بانجز المشتري فلو جمل بطل البيع

فان يقول بعتك هذه العبد او الاشياء او الاجزاء او الاموال او لا يعمل الوصية الا ان فصله وكما في
 بعتك في الشئ او الجمله اذا اشترى بجزء من المعلوم المشاع احد العوضين كان الآخر مقابلة الباقي لوقال بعتك
 هذه الشئ او خمسة آلاف الامساوي الغايه اليوم قال الشيخ بطل مطلقاً للجماله والوجه ذلك لان بياض
 اليوم ولو قال الانما يخسر القفا فان اراد ما ياتي في القفا عند التقويم بطل الجماله وان اراد ما يخسر القفا عند تقسيم
 على رسة الاف حجب البيع لانه اراد ما يبيع الثمن وان اراد ما يبيع القفا بطل البيع بعد الاستثناء دخلها الدور ويحذف
 معرفة كل من المبيع والاستثناء على الآخر فان عرفاه ما يجبر والمقابلة في البيع اربعة اشياء ما يحجب الثمن لا ناقول المبيع
 في البيع الا ان يرد ذلك الشئ مقابل الا في البيع الثمن فاذ لجبرنا الثمن في ورنه نأخذ على اللف مقابله وهو الف صارت القوة
 ما جملها بعد حصة الآف مقابلة للالف الحق لوقال بعتك فضي من ميرات ابني من هذه الارض فان عرفنا لعل
 ولو جملها بطل ولو عرف عدداً لورثه وفلا الاستحقاق اجمالا لا اقوى العينة فيكون له ما قضيه احباب وكذا القول
 بعتك من مائة واحد عشر جزءاً فانه يقع وان جمل الرتبة وكذا بيع لو عكس ان قال بعتك نصف نصف ثمن هذا
 الموضع وجمل القدر من المئات وكذا الوعاء من اشيز نصفه قطعة ارض على الاختلاف بان ورث من اثنين مختلفين وجمل
 واحد منها احد النصيبين والآخر الباقي فانه يقع وان جملها ودر نصيبين في المجمع والمحال ونبه النقيب المروحي وان
 الى ما يقضيه احباب في الغرة مقابلة الجمله ولا يفرح جماله الاجزاء **فروع** من هذا الباب لوقال بعتك حصة
 ابيك على مائة المائة باثني عشر حصة وان جملها اجمالا قدر الثمن لانه ما يعلم باحساب طريقه هنا ان نقول في المائة
 الى ثمانية اضعاف ثمانية حصة الى ثمانية اضعاف ثمانية حصة وهو الموضع فضرر الباقي وهو ثمانية الثالث وهو حصة باع من
 نصيبها في الاول وهو مائة تخرج ثلثة اخماس وهو ثمن المبيع او نقول الاثنا عشر عشر وخمس على المائة فيأخذ هذه الثمانية
 من حصة ولو لا بعتك حصة درهم على مائة باثني عشر حصة ربع ومسدس المائة لان الحصة ربع ومسدس المائة ثمانية عشر
 لو كان له ثلاث قطع من الغنم با مائة امثال ولها مائة امثال ثمانية اضعاف ثمانية حصة ثمانية حصة في الاول ثمانية اضعاف
 الثاني وحصة امس في الثالث جميع له مائة وحصة وعشرون امثالاً وطرق حصة قدر كل قطع ان نقول بعتك بضع قطع
 الاول ثمانية اضعاف والثاني ثمانية اضعاف والثالث ثمانية اضعاف فاشياءاً اخذ ثمانية ثمانية اضعاف ولا ثمانية اضعاف وحصة امس في
 وبها يكون عشر اشياءاً ربع ومسدس ثمانية وحصة وعشرين فالثمن بثلث اثنى عشر لو كان له
 قطعة ارض من ثمانية عشر وقد هار اربعة عشر اضعاف وطول احد الجنتين ستة وطول الاخرى ثمانية فاجتزأ طينها
 قطار اليه طابان من الارضين بالتولية حتى لا يبا على راس القطيع فباع القطعة من اثنين فخر واحد نصفه واحق
 لاحدها من ارض شجرة الى موضع الطين في الآخر من موضع الطين الى الاصل الاخرى ثم خفي موضع الاصل فظن صفة
 حتى يملك منها ان يجعل ما بين اصل الشجرة القصيرة الى موضع الطين شيئاً ونصير في ذلك ما حصل الا او نصير طولها
 وهو ستة اضعاف فيكون المجموع مائة اربعة وثلاثين وحصة امس في الطابان الطابان وثلث العانة فيكون مائة مائة
 المجموع مائة مائة بثلث الحرم مائة مائة من موضع الطين الى الاصل الاخرى اربعة عشر اضعاف مائة مائة وتسعون

الاول في البيع
 الثاني في البيع
 الثالث في البيع
 الرابع في البيع
 الخامس في البيع
 السادس في البيع
 السابع في البيع
 الثامن في البيع
 التاسع في البيع
 العاشر في البيع
 الحادي عشر في البيع
 الثاني عشر في البيع
 الثالث عشر في البيع
 الرابع عشر في البيع
 الخامس عشر في البيع
 السادس عشر في البيع
 السابع عشر في البيع
 الثامن عشر في البيع
 التاسع عشر في البيع
 العشرون في البيع

متوكلا وهو لا يريد ان يكون له شيء من ثمرات الجنة ولا من ثمرات النار ولا من ثمرات الدنيا
 لما فيه اختلاف الصفة وهو راجع الى العلة فان المتابعة مع قرينة البيع في العاطفة بعينها
 بلذا على ان اذابت في ذلك عدد رجا البيع ورجله ما تقدم في الملازمة **كما** هو قول الله عز وجل
 ان يقول بعتك ثوبا من هذه الاثواب وارمي به الحصة فعلى انهما وقعت في البيع او نقول ان
 قال في موضع بعتك ثوبا من الارض تكون مبيعا منك ان نقول بعتك هذا كذا على انك انما ارمت
 الحصة **ف** ان يجعل نفس الرمي بيعا ونقول البيع اذا رمت هذه الحصة فهذا الثوب مبيع منك بعث والبيع
 باطل **البيع** اما فللمحل بالبيع واما فللمحل في الحصة او لغيره ولو عقدا بالبيع بل
 له ونبذ ورمي بالحصة ثم قال بعتك ثوبا من هذه الثياب او ما اتيتك المالك ما يقع عليه حصة
 الحصة هو غير معين ولا موصوف فصار كقولك بعتك عبدا من هذه العبيد **ف** ان يبيع عليه السلام عن مبيع
 بيعة وله تغييران **ا** ان يقول بعتك هذا العبد بالنقد او بالغير الى سنة فله ان يبيعه او يبيعه
 وهو باطل للمحل بالعرض كقولك بعتك هذا العبد فله ان يبيعه او يبيعه بالنقد او بالغير الى سنة
 على ان يبيع بعتك نصف هذا العبد ونصفه بالغير **البيع** ولو قال بعتك هذا العبد بالنقد نصفه
 عندك الصفة ان اقضى ابتداء كلامه توزع الثمن على المثلين بالسوية الا ان دلالة المنطوق في البيع لا تقتضي
 فان خرج نصفه مستحقا له نصف الالف **ف** ان يقول بعتك هذا العبد بالف على ان يبيعه او يبيعه
 او يبيعه في دار كذا او يبيعه لغيره ثم او فوا بالعقد وقوله علم الموعودون ضلغ وطهم **ف** انما البيع
 على الايمان المملوك كما يدرى ولا يبيع على المنافع ولا على الاصل فكله ولا يخلق من العرض وقد تقدم ذلك
المطلب السادس في بيان الناهي وفيه مباحث **الاول** في بيان الناهي قد تقدم في حقه قضية للمنفعة
 قوم وهو الاغلب فلا يحكم بحيث تقارن البيع بما يعرف عود الناهي اليه كالممنوع من البيع حاله انما يعلم
 ان المنع غير متوجه بخصوص البيع بل نحو تركه كحجه حتى لو تركها سبب اخر فقلنا بعتك الناهي ولو باع في غير تلك
 الحالة لم يتحقق نهى فمن الاول نهى عن علم غرض الناهي بالبيع وان شأنا الله ومنه بيع ما لم ينصح مع
 الطعام حتى يحرقه الصاعات ومع الكالي كالي ومع الحر ومع ما لم يدر على تبيده ومع ما لا يعرف وما
 ليس عنده من غير بيع ما هو فاشي اوضح ما لا يملكه كشره في له ومع الكلب والحنزور وقد تقدم بيان ذلك
 واما ما لا يدر على الناهي فاقام ياتي في حاجات ان شأنا الله **البحث الثاني** في الاحتكار والاحتكار
 اجامعا والاحتكار على السلام لا يتحكم الطعام الا خا طي اى شئ وقال عليه السلام انما الاحتكار
 الصادق علم كان رجل من غرض فقال له جليكم بخرام كان اذا دخل الطعام المديته اشتراه كله فقلنا هذا الاحتكار
 بخرام الا ان يتحكم وهل هو حرام او مكروه علمنا بخرام والاحتكار ان شئ ذو القوة الطعام في
 وقت الغلاء ولا بدعه للضيق ويحبسه لبيعه فيه كثر غدا فاحتكرها حاجتهم ولا بأس من شئ وقت

بالبيع
 ان اراد ان
 مع وان اراد
 المدة لم
 مع

الرضي

الرضا لبيع في وقت الغلاء وان شئ وقت الغلاء لبيع وعياله ثم يفسد ثم يبيعه في وقت الغلاء وان شئ وقت
 لبيع في وقت الغلاء كان الا في بيع ما يفضل عن كفايته وهل يكون اسكنا او لا كذا في غير الاثران اجامعا
 ولا مع جميع الاثواب بل هو مخصص كحطه والشعير والتمر والزبيب والحب والبقسماط والاحتكار الممنوع عنه ما حرم
 شرايطا ان شئ في وقت الغلاء او اذا دخل شئ من ثمنه فادخل في بيعه كقول الله عليه السلام انما الاحتكار الممنوع عنه ما حرم
 ولا انما الاحتكار الممنوع عنه ما حرم في وقت الغلاء او اذا دخل شئ من ثمنه فادخل في بيعه كقول الله عليه السلام انما الاحتكار الممنوع عنه ما حرم
 ان يكون قوتيا فلا احتكار الا في وقت الغلاء او اذا دخل شئ من ثمنه فادخل في بيعه كقول الله عليه السلام انما الاحتكار الممنوع عنه ما حرم
 اليها فاحتكر الثياب واخيوات **ف** ان يبيع في الناس بشرائه ولا يحصل ذلك الا بامر من يكون في بلد يفسد اهلها بالا احتكار
 بخرام من والفقراء ما البلاد الواسعة الكثير المرافق والحب كبحر ولا وهو مفسد ان يوزن ذلك فيها فان فرض
 كان شيئا عنده وان يكون في حال الضيق بان يدخل الى البلد قافلة فتنادى في الناس وقتها ويزنها وتضيئون بها
 الناس اما ان اشتراه حال الرضا بعت لا يبيع على احد فلا بأس فان تجدد الضيق وجب له ذلك **البحث الثالث**
 في الشعر الممنوع من الاحتكار لا يملك الا بالامان ولا تايه على اهل الاسواق في شئ من ثمنه من الطعام وغيره حال الرضا والفقراء
 لما روي ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني قد اشتريت هذا الثوب فاني قد اشتريته
 من رجل فقال يا رسول الله ويحبض وان لا رجوان النبي الله ولا يبرأ احد عندك مظنة اذا عرفت هذا فلو طالت
 ان من اهل السوق بزيادة مع او نقصان فلا اعتراض احد عليه ولا يبرأ احد عندك مظنة اذا عرفت هذا فلو طالت
 الرضا والفقراء في الناس من الضيق في اهلهم ولا يبرأ احد عندك مظنة اذا عرفت هذا فلو طالت
 ما لا يبرأ احد عندك مظنة اذا عرفت هذا فلو طالت
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله اني قد اشتريت هذا الثوب فاني قد اشتريته
 عليهم غضب حتى يحرق الغضب من وجهه فقال يا رسول الله اني قد اشتريت هذا الثوب فاني قد اشتريته
 رحمه الله الاحتكار في الرضا ببيع يوساوي في الغلاء سلا في ايام ليقول الصادق علم الاحتكار الخصب يبعون يومئذ
 الشدة والبلية ايام ما زاد على الاربعين يوما في الخصب فصاحب ملعون وما زاد على العشر على بلية ايام فصاحب ملعون قيل
 لا يبرأ احد عندك مظنة اذا عرفت هذا فلو طالت
البحث الرابع في بيع الحاضر البادي بكونه في بيع حاضر بايدي لقوله علم لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس من رزق الله
 بعضهم من بعض صورته ان يتكلم البدوي او الغروي شاع الى البلدة ويريد بيعه في اليوم ليرضى الى موضع ولا يبرأ منه
 الامانة نيا يته البليد فتسرع معاملة عندك واربع لا يبيع لك على البندى باعلا من هذا الشر وقيل ان يبرأ احد
 الى البدوي وقد طيلة لته فيمنع الشر وقولنا انك كذا وكون حصارا على كل من يبرأ من غير كذا وكذا بشرط **ف** ان يكون
 حاله في رزق الله وهو شرط مع جميع المنافع ان يبرأ من كل المنافع في بلد فان لم يبرأ من كل المنافع في بلد
 فذلك الطعام ولعموم وجوده ورضي الله عنه لا يبرأ من كل المنافع في بلد فان لم يبرأ من كل المنافع في بلد
 فذلك الطعام ولعموم وجوده ورضي الله عنه لا يبرأ من كل المنافع في بلد فان لم يبرأ من كل المنافع في بلد
 فذلك الطعام ولعموم وجوده ورضي الله عنه لا يبرأ من كل المنافع في بلد فان لم يبرأ من كل المنافع في بلد

بالبيع
 ان اراد ان
 مع وان اراد
 المدة لم
 مع

الآخر والعامة يدور مع العهد بالعلمت وأيا لأن الشخ في مقابلته فقدر

من العمل بمقالة وزنه منه. لا يفتقر في المبيع كونه ماله خركا لقراذير النواصب جارية عليه

التقدير قد عرفت فما مدام ان شرط الربا الكيل والعوز في البيع فلا بد انما لا يدخله كالتباعد والافقة

والفوس والفوسين فقال الامام به ثم قال كل شيء يكال الاوزن ولا يصح مثليته عند اذا كان من جنس واحد

في الحلة هذه لنتقيه الربا والا قوى غديمه لما ندم من الحديث والاصل هذا على تنوع اليع مطلقا

المجوزين وقيل لئلا يشبهه لانه احد المقادير فانجه الكيل والوزن اذا نيت هذا الرأى ثابته النص لا بد من ذلك

دُعا را فوهمه دعا و این لم بکن خالی را و الصلح الاقرب انه عذر امام شیعه صبر ملحیه بعبودیه **پ** ان لکون المؤمن

قولان الا ان يكون احد العوضين احدا للمقدين فانه خارجا واجزا وقيل في غير هذا لك لعدم قوله علم اذا اختلف

مقتضى ما لا ينشأ من هذا ما لا يصلح أن يكون الخوضان متقاربين بالكمال والنزول

سبحون الا اهل الذوات، هذا اهل الذوات التي لا تملك الا اهل الذوات

فالمجلد لا يجوز مع بعضه بعضا الا اذا علم ان الشاوي والاصحاح في الامور وفي الحال الشاوي

التدويع على عادة الشرع فما ثبت له ميكل او موزون في عهد علم حكم بدخولها فيه فان لم تعلم العادة

البلدان فكل بلد حكمه نفسه على الأقوى وقيل غلب التقدير أخذ بالاحتياط ولو اختلفت الدماء

وَرَنَا نَسْأَلُكَ يَا مَنْ هِيَ فِي الْحَالِ كَذَا لَمْ يَنْجِ فِي الْمَكِيلِ بَعْضُ بَعْضٍ وَرَنَا

والتاوت تاجي الكلا انما في المطر. كانت فوعص وهال ولوع فامكان. ان كانا موقون من اخي

فالوجه التحجير فيها ومحمل الرجوع الى عادة الرأى الاول ومحمل الرجوع الى عادة المذاهب وهو الاقوى

لارياقها لانها لا يدخلها الكمال والورق الا الارمنى لا فبق بين الكمال المتقاد في عصص علم السلام و

ما إذا كلفنا أمثالا الإيقاد الكل مثله كالطامة المحبولة المقدار والقصة والاعطاش المشوق إذا

لو كانا في حكم الجبر الواحد واختلفا في التقدير كما حفظ المحدث بالكيل وال...

المقدرة الوزن اقل من الميزان بالميزان للاختلاف قدرا اولسوية بالوزن **ج** كوز مع اقل

وكل من الغيب والذويب بمثله وان تفاوت الجفاق عما باطلاق الكبد والورين الاسم ما لا يدخل اليها

او وزن و بعضه ببعض هان متفاضلا او متائلا لعدم اصاله السعدي فيه **في** النسبة عندنا ليست

يعال في اورد كخورسه الحار ودا وجهه فاقوسه المورون قبالا وجبهه فاقوسه الحار

والعوى سوار كان في بلاد ابادية لغوم النش في الغمر فلواع صبية في خطص صبية او درهم درهم خرو

الصورة مكافئة لأكملها وهذه الدراهم تلك موازنة اووزن بوزن بطل الا ان يعلى قبل العقد الحقة

متفاوتان و تخم الیه لقمه الکبیر بعد ماقابل الصغرة لماله صاعا صاعا و لمشتوها الخمار حین لم یسلم

فقد اخرجوا من الزيادة والقيمة التي كانت في الجسد المحيى

قال بخت هذه الصورة كل مقبوضه هم على ان ازيل فيقرب فان ازيلوا مادة الهبة صبح ولا مانع منه وان

[illegible]

ثم وحرم الزنا والامانة بقوله تعالى الا حكام مسلمون وكان المسلمون في الجاهلية اهل الجور والفساد
والعلم ولا يشترط الزنا والامانة في الاسلام ولا حرم الله تعالى العلم ولا حرم الله تعالى العلم ولا حرم الله تعالى العلم
قالوا وحرم الله تعالى العلم ولا حرم الله تعالى العلم ولا حرم الله تعالى العلم ولا حرم الله تعالى العلم
المسلم واهل البيت قولان الاقوى منها ثبوت العلم بالدين والدين علم الله تعالى ولا حرم الله تعالى العلم
ايها والادب ايضا من العلم والادب وولدته من العلم والادب وولدته من العلم والادب وولدته من العلم والادب
ومن زوجته لولدها علم ليس بين الرجل وولده ولا بينه وبين عبده ولا بينه وبين اهل بيته ولا بينه وبين اهل بيته
ولو كان العبد مستورا بنت الزنا بينه وبين كل من سادته والمكاتب كالحرة والمسلم والولد كالنفس في ركب الرباع
عليه التعم فانما استعمله هو زيد فقل من غير استتابة ان كان على العطف ومعهما ان كان له على العطف وانما عطفه
تحرره استتابة فان تاب والاعزده الامام وهكذا اطلاقا ثم نقل الرابعة وجعل الترتيب بالدم كما فعله والعزم
على ترك العود ثم يحكى عليه رد المال الزايدة الى صاحبها ان علم ولكن من ان جعله تصدق به عنه لانه مال محرر
يده فحضر يده عنه ودفعه الى المستحق وهو المال كتحقق العلم يستحق الصدقة مع الجهل ولو جعل الفدية خاصة صلح الله
ولو جعلها اخرج خرما له صدقة وحل له الباطل ولو استعمله بجهالة ثم علم التعم وجعل التوبة وعلم حرمه رد المال
ذلك لانه مال الغير لم يفتقر الى بيعه بوجوه شرعية لا لاجارة عن قراض الباطل ولا لشح رحم قولي بعدم الوجوب لانه مال
الزوجه موعظ منته فانه في فله ما سلفه من الفداء وقدم على الرجل بائنا الربا وهو من ذل حلاله قالوا لا يصح
من يسهل متوكل فاذا اصابه هو قوله الذي قاله ويحل على المتيقن الاثم ولا فرق بين ان يكره من المصوح والتمسقا
واعلم ان قد بينا انما يجوز مع مال الزنا بجنس مع زيادة لا يتوسط عقابا كما اذا اراد مع درهم او دينارين ما لم يكن
اكثر من وزنهما سبع الدراهم بالدينارين المتنايزين الدرهم او عرض من اثنان بضائعتين في الدرهم او ذلك المسمى
كما ان العلم على علم خيران يبيع المحرم الذي اثم ثم ساع بها خيرا واجنبى بعد التوبة ويجوز كل من التمر لا يعوق العلم
ولا فرق من ان يحد كساده او لا يحد **المقدمة الثانية** في انواع المبيع وفيه فصول **الاول** في الصرف
وفيه مطلبان **الاول** في الماهية والشرايط والصرف مع الاثمان بعضها ببعض اعاقا بخلافه وتزك
بلا الا ولا يحل ولا يجوز مع الذهب مثله ولا النفض ولا المقتة بثلثها ولا الذهب ثلثا ولا ثلثه بل يحل ان يكون
كل من التمر والمهر **باب** التناقص في المجلس كما كانا معينا بها ومطلبتين موصوفين لاجتماع القول الصادق علم اذا
استقرت دجها بقصد او قضة يذهب فلا نقاد حتى يخذله فان تزاحبا كانا تزعمه ويحل الصادق علم عن الماهية
الدرهم مع العلم ولا يستوفى ككثته قالوا لهات ويحل ومكونه كونه وساله عبد الرحمن بن الحجاج
عن الرجل يشترى من الرجل الدرهم بالدينارين فيراها وقد عاها وحسب ثمنها كج دينار ثم يقول لربك علمك مني
من اعطى الدينارين فقال احب ان تارقه حتى يارقه الدينارين فقلت انما هو ذرا واجدة وامكسهم فريته بغيرها ثم وهذا



ولهذا كان البعض من الجحش والبعض من غير الجحش واختير
المشترى لفرق الصنفه ولو كان الذي من الجحش الى هذا

الكتاب من كتاب
الشيخ ابو حنيفة

بمقر سلطان الفرس

سنة ١٣٦٥ هـ
لحم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله موجد الخلق من علم الذي استأنف بالوحدانية والقدم والبقا على الذي لم يكن له المصطفى
العظيم وعالي اهل بيته مصابح الظلم ومذبح الحكم وبطل جهل الرسا الكافيه في معرفته تعالى وصفاته وآثاره
الاوليه وهي خمسة فصول **الفصل الاول** في التوحيد منه التلويح لوجوب معرفته تعالى ولا
الابه والعالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث ضرورة من حيث هو موجد العالم فلم اذ لم يبق اذ لم يزل
لان لا لا ذلك لزم الدور والتشاكل وهما باطلان مستلزم وهو تعالى قادر بحار الزموم فاهم العالم لم يكن موجودا
عالمه لسواي سببا اندورات البره على الزموم فلا محذور لبعض دون بعض مع تشاوي في ذاته الى المهي على التوحيد
هو تعالى عالم لانه اعم صنع العالم والقديم وكل ما كان في فروعها وعلى شاكله كل معلوم للقليل المخصص عليه تعالى
من القديم فكونه متغيرا لا يغير الا من جهة العالم لاستحالة الخواص على تعالى **مستلزم** وهو تعالى حي قديم اى دام القاء
العلم وحفظه لانه لم يمت اذ تعالى قادر على كل قادر على كل بالفرق **مستلزم** وهو تعالى متكلم بمعنى انه الوجه هو وفا
في اجتماع فهم منها كلامه وقوله تعالى وكلم الله موسى تكليما وكلامه ففلا وفعله حادث فكونه كلامه حادثا لا لقوله
ولا كونه ربه محدثا لا اشتقاق وهو بلعوض **مستلزم** وهو سبحانه في الصفات كانه لا معنى له ولا معنى حادث لا
يكون مع تعالى فلم يمت له واسم الاحول للحوادث فله تعالى له عز ذلك **مستلزم** وهو تعالى عزيز وكان معنى علمه له
الشيء في موقع علمه الى اجماع وشبه العلم بالاعراض والامر في علمه عن توبه وتبني الصارف كل امر لانه لا ينفك
الى جميع الاوقات والوجوب من شؤبه بل من محض وهو المان **مستلزم** وهو تعالى واحد لانه لو كان زوجا
لا أدى الى فتاد نظام العالم لا اختلاف الارادات والكل حادث الاشياء المتفاوتات ولقول تعالى لو كان فيها اله الا اله
احد لم يزل هو الله احد **مستلزم** وهو تعالى غني في ذاته وصفاته وعني عن احتياج لغيره او دفع غيره لانه قد لا
واجب الوجود ولو كان محتاجا لكان له تعالى له عن ذلك **مستلزم** وهو تعالى منزه عن التشبيه والتعطيل والاعتداء
بهم ولا اتحاد فيهم لانه كل ما يشتمل الحروف والاشياء وهما على الله تعالى **مستلزم** ويتجلى عليه ان لا يرى

١٤١ هـ

